الحكومة الجديدة

[illegible]

الأهالي

[illegible] سياسية جامعة

الخميس ٨/٢/١٩٩٦ ، العدد (٢٥١) ، الثمن (١٥٠) فلسا



في حوار خاص مع «الأهالي» ... نايف حواتمه يقدم مبادرة جديدة

على فريق أوسلو ان يقوم بمراجعة سياسية، وأن يلبي نداء الوحدة



تطوير الميثاق مقابل اعتراف اسرائيلي بحق تقرير المصير وحل مشكلة اللاجئين

[illegible]

في منتدى دافوس الاقتصادي العالمي الذي التأم شمله في العاصمة السويسرية وحضره رجال المال والاعمال الذين يمثلون مصالح راس المال الغربي قدم رئيس الوزراء شمعون بيريز تقريرا مفصلا بالأرقام عن العوائد الاستثمارية التي سيجنيها المستثمرون الغربيون عندما تقوم السوق الشرق الاوسطية اعتمادا على سيولتهم النقدية.

وفي سياق محاضرته التي تركزت حول الثمار الواعدة للسوق الشرق اوسطية والدور المحوري الذي سيقوم به راس المال الاسرائيلي لتشغيل السوق لم ينس رئيس الوزراء الإسرائيلي ان يدعم توقعاته المفرطة في تفاؤلها بالانجازات السلامية التي تحققت على المسار الاردني الاسرائيلي حيث وصف العلاقات والاتصالات التي تمت بين المفاوضين الاردنيين والاسرائيليين وصولا لهذه الانجازات بانها كانت «منذ البداية اشبه بقصة حب عنيفة حفزتنا لصنع السلام بيننا» مضيفا لقد اتفقنا بان يقوم بتنفيذ مشروع مشترك لانشاء حديقة على طول الحدود بيننا والتي هي في الواقع صحراء قاحلة» كما تطرق الى المشاريع المشتركة في مجال تحلية المياه، والسياحة وشق الطرق واقامة مطار ومرفا مشترك.

رجال الصحافة ومندوبو اجهزة الاعلام الذين شاركوا بتغطية فعاليات منتدى «دافوس» لاحظوا ان الوجوه المتجهمة لرجال الاعمال المشاركين فيه قد إكتست بالبسمات والتعليقات حين تطرق بيريز الى قصة الحب التي افرزتها العلاقات الاردنية الاسرائيلية بل ان احد الاعضاء تساءل بصوت مسموع فيما اذا كانت قصة الحب هذه كانت قد حصلت من «اول نظرة» اما انها محصلة علاقات طويلة الامد!



لسعة

ميناء العقبة تخوض حربا تجارية ضد الموانيء الاسرائيلية

محكمة أمن الدولة تواصل النظر بقضية شبيلات

هيئة المحكمة ترفض طلب الدفاع باحضار الشاهد الأول ومناقشته

د. عيدة المطلق :

محاكمة «حشد» في ميزان الديمقراطية

ليلى خالد :

أنياب الديمقراطية تنهش «حشد»

الى الحكومة الجديدة

قيل الكثير حول المهمات المناطة بتشكيلكم، وحول التغيرات التي ستصيب بنيان المجتمع الاردني من خلال «الثورة البيضاء» التي اعلنتموها.

ولكن .. هل تقبلوا الرهان بانكم لن تكونوا سوى نسخة مشابهة للحكومات السابقة، لا بل سوف تعودون بالاوضاع الى الخلف؟

هل تقبلوا الرهان .. حسنا لنتراهن؟

يحدث في الزرقاء

امرأة تدير شركة من المتسولين .. برواتب، وحوافز، ودفاتر محاسبية، ونشاط مؤسسي!

صفقة ساخنة

حصل أحد المسؤولين الأردنيين الكبار على صفقة بقيمة مليوني دينار مع السلطة الفلسطينية وبموجب الصفقة سيقوم المسؤول الكبير الذي تولى حقيبة وزارية لاول مرة بتوريد حديد تسليح لمناطق الحكم الذاتي.

من مقاعد الأهالي

● سالم النحاس

سلامات ابو يعرب



تعرض الأمين الأول لحزب الشعب الديمقراطي الاردني «حشد» والمشرف العام على صحيفة «الاهالي» الاستاذ سالم النحاس لوعكة صحية مفاجئة، ادخل على اثرها الى مركز فرح لامراض القلب وهو يتماثل الآن للشفاء.

ويعتذر هذا الاسبوع عن كتابة زاويته على ان يعود في الاسبوع المقبل مع كل امنيات الشفاء التام وسلامات ابو يعرب.

مأساة يسرا تتفاعل

صديق «شقاوتها» يؤكد :

والدها وراء المأساة!

وهي تؤكد :

إنه كذاب!



● القاهرة ـ خاص

اصبحت قصة الممثلة يسرا المأساوية على كل شفة ولسان في القاهرة ومختلف الدول العربية بعدما كشف صديق مراهقتها والمتهم بمحاولة قتلها النقاب عن مأساتها الحقيقية الكبيرة مع والدها، هذه المأساة التي كانت هي ضحيتها المباشرة والتي زرعت في نفسها آثاراً وذيولاً بحجم الجبال.

وكانت عدة صحف قد كشفت في شهر نيسان لعام ١٩٩٢ النقاب عن هذه المأساة استناداً الى معلومات يملكها الصحفيان المعروفان حسن امام عمر والمرحوم محمد بديع سربيه وخلاصتها ان والدها لعب في حياتها دوراً خطيراً ومؤذياً منذ ان كانت في الحادية عشرة من عمرها، مما جعلها تهرب من منزله، يوم تجاوزت السابعة عشرة وبلغت من الشباب واقتربت من مرحلة النضج...

وبعدما ادركت خطورة ما يرغمها والدها عليه، لتلجأ الى الفنانة نجوى فؤاد التي احتضنتها وقدمتها في أحد افلامها السينمائية، موفرة لها الحماية المطلوبة والضرورية، وكان عنوان الفلم «الف بوسة وبوسة».

وقد نجحت يسرا في اخفاء هذه القصة كل هذه السنوات بكتمان وقائعها المأساوية، إلا ان ما حدث في الشهر الماضي عندما نشرت الصحف نبأ تعرضها لمحاولة قتل اتهم بها الملازم اول احمد ابو الروس الذي كشف النقاب عن الاسرار كلها، واذا بيسرا التي يبدو ان الشقاء يرافقها منذ طفولتها، تجد نفسها تحت ضغوط شقاء من نوع جديد وملفوفة بحزن كبير يحيط بحياتها ويهدد استقرارها النفسي.. ويقضي على ما تبقى لها من سعادة مزيفة كانت توهم نفسها بها، أملاً في الوصول إلى السعادة الحقيقية ذات يوم.

وقد ساعدت الشهرة الكبيرة التي حققتها في السينما، على التخلص إلى حد ما من انعكاسات مأساتها مع والدها الذي لم يتركها وشأنها حتى شهور قليلة قبل وفاته التي جعلتها تعتقد ان اختفائه الأبدي من حياتها برحيله النهائي سوف يزيح عن فكرها وكيانها وعقلها كابوساً رهيباً عذبها طويلاً وظل مسيطراً عليها سنوات طويلة ومع ذلك فقد ظلت، بسببه، تكره الرجال وترفض الزواج على رغم حاجتها الماسة إلى رجل يقف إلى جانبها ويساعدها في مواجهة الاعباء والمسؤوليات المترتبة على كونها نجمة سينمائية شهيرة.

وعندما قررت ان تتزوج اللبناني وثام الصفدي اعتقدت انها ستتغلب أخيراً على عقدتها مفتتحة صفحة جديدة في كتاب حياتها .. ولكنها لم تتمكن من ذلك. إذ انها ـ وكما تقول صديقتها نجوى فؤاد ـ فشلت في بلوغ السعادة مع عريسها .. تلك السعادة التي تتمناها وتنشدها كل امرأة مع زوجها. كما انها لم تتمكن من إسعاد وثام، مما دفعهما الى الاتفاق على الطلاق بعد مرور فترة قصيرة على زواجهما.

وعندما يقع الطلاق بين زوجين فإنهما ينفصلان وسط اجواء مشحونة من التوتر إلا ان ما حدث مع يسرا ووثام كان العكس تماماً مما يدل على ان وثام تفهم مأساة يسرا .. ولم يشأ ان يضاعفها خصوصاً عندما يأوى معها إلى فراش الزوجية. ففي هذه اللحظة كانت صورة «الجاني الاول» تقفز إلى مخيلة الإنسانة الرقيقة، فتتجمد احاسيسها عند نقطة خطيرة تكون معها مضطرة لاعتبار الرجل وحشاً بشرياً كريهاً. ثم ترفض بالتالي ان تتعامل معه كزوج ورجل!

اما المتهم بمحاولة قتلها الملازم اول ابو الروس فقد نفى التهمة الموجهة اليه وقال في بيان اذاعه باسمه والد زوجته الصحافي محمد الحناوي مساعد رئيس تحرير الاهرام ان بيني وبين يسرا علاقة قديمة ولقد جمعتنا الشقاوة والمراهقة لأني كنت اعرف ظروفها القاسية التي مرت بها مع والدها.

واتهم ابو الروس يسرا بانها دبرت له هذه المكيدة بعدما هددته بفضح علاقتهما لزوجته. وانها هي التي استدعته الى منزلها وطلبت من ان يطلق امرأته ويتزوج منها. وعندما احسست بأن هناك امراً ما دبرته يسرا تظاهرت بالموافقة على الزواج.

واورد بيان ابو الروس في كلمات عن ظروف يسرا القاسية مع والدها دون ان يكشف النقاب صراحة عن هذه الظروف التي يبدو اليوم انها تتعلق بالمأساة الحقيقية التي لا تزال هذه الممثلة المتألقة تعيشها منذ طفولتها.

نسأس ...



● الزميل باسم سكجها يعتزم زيارة مدينة القدس لترتيب بعض المشروعات الصحفية هناك.

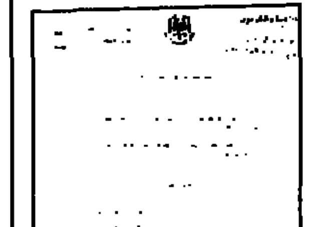
● مسرحية «سوبرماركت رمضان» تعرض يومياً في الساعة الثامنة والنصف على المسرح الدائري في المركز الثقافي الملكي، المسرحية للمخرج خالد الطريفي.

● مسرحية «هاي مواطن» تاليف وإخراج محمد الشواقفة وبطولة موسى حجازين تعرض يومياً على مسرح الكونكورد في الثامنة والنصف.

● الزميل زياد بركات من الدستور انهى جزئياً حياة العزوبية حيث عقد قرانه على الزميلة نسرين ابو الريش من الدستور ايضاً.. مبروك.

● الناقد السينمائي الزميل موسى برهومه كان ضيف برنامج ساعة على الهواء في التلفزيون الأردني، الذي تعده وتقدمه الزميلة ايمان ناجيا.

صراعات في التلفزيون الاردني



الصراع في التلفزيون الاردني بين مدير عام مؤسسة الاذاعة والتلفزيون السيد احسان رمزي، ومدير محطة التلفزيون ناصر جوده، اخذ يؤشر على سير اداء عمل التلفزيون وقد ظهر ذلك واضحا من خلال ضعف دورة رمضان البرامجية وركاكة بعض الاعمال المعروضة.

اما اخر اخبار هذه الصراعات، فهو قيام مدير محطة التلفزيون ناصر جودة بتعيين المذيع مريد حماد بوظيفة مدير دائرة الاخبار في التلفزيون اعتبارا من ١٩٩٦/١/٢٥، مع العلم ان مدير الاخبار السيد محمد سعيد مازال يقوم بمهمات وظيفته كمدير لدائرة الاخبار والتلفزيون.

نصيحة الى السينما المصرية :

إفعلي ما يفعله السوريون

في «اخوة التراب» و «خان الحرير» تألقت النجمة السورية سوزان نجم الدين في دوريها الرائعين بشكل لا يوازيه الا تألقها في «نهاية رجل شجاع»، فقد اقتربت هذه النجمة الشابة كثيرا من المستوى الذي بلغته قبلا فاتن حمامة في «ضمير ابله حكمت» ومن خلال هذين المسلسلين اكدت دمشق مرة أخرى انها تتزعم اليوم الفن التمثيلي العربي خصوصا بعدما سجل هذا الفن انحدارا شديدا في موطنه الاصيل بسبب الاستهتار الواضح بالمشاهد من قبل الذين يقومون بتمثيل الافلام والمسلسلات المصرية في هذه الايام: من عادل امام يسرا الى يونس شلبي واسعاد يونس الخ ...



وقد تكون سوزان نجم الدين، وكذلك المبدعة أمل عرفة وغيرهما من نجوم التمثيل السوريين بدءا من رفيق السبيعي «ابو صياح» وصباح بركات ومرورا بسليم كلاس وايمن زيدان ومها المصري وانتهاء بدريد لحام ووفاء موصللي قد يكون كل هؤلاء وغيرهم قد باتوا اليوم متربصين على عرش التمثيل العربي الذي كان معقود اللواء فيما مضى لنجوم مصر لمحمود ياسين وحسين فهمي ونجلاء فتحي ومديحة كامل ومحمد رضا ونبيلة عبيد وجميل راتب ....وغيرهم

ونصيحة الى السينما المصرية اذا ارادت البقاء: إفعلي ما يفعله السوريون حتى تستردي شيئا من امجادك الراحلة.

بالعضل

● اسامة الرنتيسي

الحكومة والثورة

* اذا كان حجم الفساد والترهل والمحسوبية وضعف الدم في عروق مؤسسات الدولة الاردنية وصل الى هذا الحد الذي تطلب احداث ماسمي بـ « ثورة بيضاء » يقودها الكباريتي، فلماذا كان السكوت مخيما على تلك الاوضاع ولماذا تاخر اتخاذ قرار «الثورة» مع ان الكباريتي واعضاء مجلس ثورته كانوا بيننا في مواقع مختلفة.

وحتى لا يفهم اننا نتحدث بعدم جدية في الموضوع، فاننا نتفق مع القائلين ان وزارة الكباريتي تحمل في طياتها برنامجا سياسيا جديدا ورؤية مختلفة لواقع المنطقة وتحالفاتها، ولكنها بالتاكيد رؤية لا تخرج عن اطار ومصالح الحليف الجديد الذي وقعت معه الحكومة السابقة «اطار عمل مشترك» احتضنته معاهدة وادي عربة والاتفاقيات المشتركة اللاحقة.

ان تركيبة حكومة الكباريتي لا تختلف في مضمونها عن تركيبة الحكومات الاخرى، وقد فشل التشكيل ايضا في التخلص من مثلبة الحكومة السابقة في وجود «الحمولة الزائدة» حيث بقي الحال على ماهو عليه وسوف نسمع بعد اسابيع احاديث التعديل نظرا لوجود هذه الحمولة التي فرضتها كوتات برلمانية ومصالح ذاتية، تعتقد ان مسبحة الكتل البرلمانية قد تنفرط اذا تم تجاوز البعض في تعيينهم وزراء.

اما الذين تفاجاوا بوجود بعض الاسماء التي ترتبط بعناوين سياسية واعتقدوا ان الكباريتي حقق عدة اهداف بضمهم للتشكيلة وخاصة نقيب المحامين كمال ناصر، حيث اعتبر وجوده ضربة مباشرة للنقابات المهنية وموقفها من التطبيع، فهذا الكلام يدل على غايات في نفوس قائليه «لان مقاومة التطبيع تعتمد على برامج هيئات لا افراد، فلا يضير النقابات او الاحزاب او المعارضة ان ينتقل احد عناصرها من موقعه الى مواقع الحكومة، لان سلسلة الانتقالات طويلة وقد اعتمدتها الحكومات السابقة كثيرا، الا ان هؤلاء الاشخاص لا يستطيعون ان يضعوا رجلا في الحكومة والرجل الاخرى عند المعارضة، لان المرحلة التي نعيشها تحتاج اكثر ما تحتاج الى الوضوح والبلورية العالية.

ولنا في تركيبة الحكومة واهدافها آراء اخرى.

« بعد اطالة اللسان »

«ابوالرشته» يواجه تهمة تنظيم غير مشروع

بعد تهمة اطالة اللسان فان المهندس عطا ابو الرشته يواجه حاليا تهمة اخرى جديدة وهي الانتماء لتنظيم وحزب غير مشروع، حيث تم ابلاغه للحضور امام مدعي عام الرصيفة للتحقيق معه، وتم تبليغه فيها يوم السبت ٩٦/١٠/٣ حيث رفض الاستجواب لحين حضور محاميه الذي لم يكن موجودا في ذلك اليوم.

وفي يوم الاثنين ٩٦/٢/٥ ادانت محكمة امن الدولة وحكمت على المهندس ابو الرشته الناطق الرسمي لحزب التحرير الاسلامي بتهمة اطالة اللسان على جلالة الملك.

وجاء في قرار الحكم الذي اصدرته المحكمة انها تجد بعد التدقيق بان ابو الرشته مذنب بتهمة اطالة اللسان واذاعة رسالة بين الناس من شانها المس بكرامة جلالته خلافا لاحكام المادة ٢٠١/١٩٥ من قانون العقوبات رقم «١٦» لسنة ١٩٦٠.

وقررت المحكمة استنادا لبينة النيابة التي جاء فيها انه ومنذ عام ١٩٦١وهو ينتسب الى عضوية جمعية غير مشروعة «حزب التحرير» ولغاية القبض عليه بتاريخ ٩٥/١٠/١٥ وموكل اليه وظيفة الناطق الرسمي لحزب التحرير في الاردن، وبتاريخ ٩٥/١٠/٧ اجرت معه جريدة الحوار الاسبوعية لقاء اذاع من خلاله عبارات من شانها المس بكرامة الملك.

كذلك في عبارة «المعروف ان الدول القائمة في بلاد المسلمين لا تحكم بما انزل الله، والمشاركة في الحكم بغير ما انزل الله مبين حكمها آيات سورة المائدة، ومن حكم او اشترك في حكم بغير ما انزل الله فهو احد اثنين:

١ـ ان كان لا يؤمن بصلاحية الاسلام كنظام حكم فهو كافر

٢ـ وان كان يؤمن بصلاحية الاسلام ولكن يحكم بغيره او يشترك في حكم بغيره لمصلحة دنيوية فهو ظالم فاسق، فالاول كافر والثاني ظالم.

اضافة الى انه وخلال التحقيق معه لدى مدعي عام محكمة امن الدولة فقد اطال اللسان على مقام جلالة الملك.

« الأهالي » اتصلت بالمحامي عبد الفتاح لافي وكيل المهندس ابو الرشته حيث علق على الحكم قائلا: لقد حكمت المحكمة على ابو الرشته بالحد الاعلى للعقوبة ولم يراعي الحد الادنى للحكم والذي يتراوح بين سنة الى ثلاث سنوات، ولم تراع المحكمة في صدور الحد الاعلى للحكم بالظرف الاجتماعي والاقتصادي للرشته كما لم تراع اوضاع الجريدة التي استفزته، مع انه قام بعد المقابلة بعمل ملحق لتصريحاته وطلب نشره في مكان معين من الجريدة التي لم تنشره، كذلك الصحفي الذي قام باجراء المقابلة معه لم يمثل امام المحكمة نهائيا.

وقرار الحكم سوف يتم توجيهه الآن الى محكمة التمييز وبدورنا سنقوم نحن بالطعن بالقرار.

واضاف لافي بان ابو الرشته تم تبليغه يوم السبت ٩٦/٢/٣ لدى مدعي عام الرصيفة من اجل التحقيق معه بتهمة جديدة وهي انتماؤه لجمعية غير مشروعة لكن موكلي استمهل لحين حضوري غير انني لم اكن موجودا في ذلك اليوم فاجلوها الى يوم الاثنين وهو اليوم الذي كان سيصدر عليه الحكم في القضية الاولى، لكنني حاولت مقابلة المدعي العام غير انني لم اجده، وتم تاجيل التحقيق الى يوم السبت او الاحد القادم.

واشار لافي الى ان التهمة الجديدة لابي الرشته تحكمها مادتين، المادة ١٥٩ والمادة ١٦٠، والمادتان طبعا مختلفتان حتى في الاختصاص، ولم توضح لدينا الى الآن، واعتقد ان الحكم في هذه القضية سوف يكون قاسيا ولا يتناسب مع المشتكي عليه في حال ثبوته.

ما كتبه الخواجا يشكل وجهة نظر شخصية

أدلى الناطق الرسمي [illegible] حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الاردني بالبيان التالي:

نشرت صحيفة [illegible] عددها الصادر يوم [illegible] ١٩٩٦/٢/٥ مقالا [illegible] عزمي الخواجا حول [illegible] الإنتخابات الفلسطينية وكذلك نشرت صحيفة [illegible] « مقالا حول نفس [illegible] بتاريخ ١٩٩٦/٢/٤.

إن المكتب التنفيذي [illegible] يؤكد ان ما ورد في [illegible] حول تخطئة موقف [illegible] الفلسطينية من الإنتخابات والإشادة بإنتخابات [illegible] الذاتي، لا يعبر عن [illegible] الحزب، إنما يعبر عن [illegible] شخصي للخواجا.

ميناء العقبة تخوض حربا تجارية ضد الموانيء الاسرائيلية

يخشى اصحاب وكالات ملاحية تعمل في ميناء العقبة بان تتجلى النتائج العملية والملموسة لتطبيق اتفاقيات النقل المبرمة بين الاردن وجاراتها اسرائيل وخاصة في مجال النقل البحري في صورة منافسة لا متكافئة بين «ثغرنا الباسم» والموانيء الاسرائيلية المطلة على البحر الابيض المتوسط.

«وتنبع المخاوف كما ذكرلنا احد الوكلاء الذي طلب عدم الكشف عن اسمه عن مستوى خدمات التحميل والتنزيل المتقدمة التي تتمتع بها الموانيء الاسرائيلية مقارنة بميناء العقبة الذي يعاني من الاختناقات البيروقراطية نتيجة تضخم جهازه الوظيفي والتي تفضي في غالب الاحيان عن اطالة المدة الزمنية لدورة التحميل والتنزيل والتخزين للبضائع الواردة والصادرة عبر هذه البناء ويضيف الوكيل بان الاعاقة البيروقراطية وتدني الطاقة والكفاءة التحميلية والتنزيلية للطواقم والآليات العاملة في هذا الميناء لا تشكل لوحدها العامل الذي يؤثر سلبيا على كفاءة ميناثنا في منافسة الموانيء الاسرائيلية فالى جانب هذا فان عددا كبيرا من المستوردين والمصدرين الاردنيين سوف يعتمدون الموانيء الاسرائيلية لقصر المسافة الموصلة بينها وبين موانيء شمال اوروبا والتي تصل التوفير في مدة الشحن واجبوره الى النصف مقارنة بالاجور والمدة الزمنية الاطول التي يتحملونها لدى الاستيراد والتصدير عبر ميناء العقبة» وتجنبا لهذه النتائج فقد سارع مدير مؤسسة الموانيء دريد محاسنة الى اجراء اتصالات مع الجهات الرسمية المصرية بغية التوصل الى اتفاقيات تقضي الى تخفيض رسوم التحميل والتنزيل في كل من قناة السويس الى ميناء العقبة الى النصف ويقول الوكيل بان جهود دريد محاسنة في هذا الاتجاه لن تقلل من احتمالات المنافسة بين الموانيء الاسرائيلية وميناء العقبة خاصة وان الجانب الاسرائيلي اقر تعرفة تحميل وتنزيل اقل من تعرفة ميناء العقبة علاوة على معالجة بعض العيوب والثغرات الفنية والتنظيمية التي كانت تؤثر على مدة التحميل والتنزيل في الموانيء الاسرائيلية، وهذه الخطة في حالة تطبيقها سيؤدي الى تقسيم العمل بين هذه الموانيء بصورة تخدم المصالح الاسرائيليةوبحيث يتركز نشاط ميناء العقبة في استقبال الواردات والصادرات المتجهة الى جنوب شرق آسيا فيما تتولى الموانيء الاسرائيلية تحميل وتفريغ الواردات والصادرات الاردنية والاسرائيلية المتجهة من والى شمال اوروبا

هذا كما لم يستبعد بان يستغل الجانب الاسرائيلي التوجهات الرسمية الاردنية لخصخصة المرافق العامة بان تتقدم لشراء حصص في ميناء العقبة بمجرد الاعلان عن خصخصته بغية السيطرة على الميناء وجني الجزء الاكبر من عوائدة لصالح القطاع الاعلامي الاسرائيلي

في نقابة الاطباء
الكمبيوتر يتسبب بالاختلاس !!

اظهر التقرير الاولي للجنة المكلفين في نقابة الاطباء وخبراء تدقيق الحسابات بعد الإعلان عن اختلاسات مالية في النقابة بأن السبب في الاخطاء المالية جميعها هو خطا برمجة في الكومبيوتر.

تشكيلات في التربية « ضربة مقفي »

قرر وزير التربية السابق عبد الرؤوف الروابدة إجراء تشكيلات إدارية بين موظفي وزارة التربية في اليوم الاخير له في الوزارة اي يوم الاحد ٢/٤ ففي الوقت الذي كانت الحكومة الجديدة تؤدي اليمين القانوني كان الوزير الروابدة يصدر آخر كتاب له بترفيع موظفين إلى درجة مدير ونقل موظفين لإحلال آخرين محلهم في الوقت الضائع وهو مستقيل.

وقد شملت حركة التشكيلات الاخيرة التي اسماها موظفو وزارة التربية والتعليم «ضربة المقص» حوالي ١٥ موظفا

وتساءل التربويون هل يتم إقرار هذه التشكيلات من الوزير الجديد الدكتور منذر المصري وخاصة انها اتخذت يوم الاحد ٢/٤ وكانت حكومة الشريف زيد قدمت استقالتها.

ويعيد ابناء التربية إلى الاذهان أن عبد الرؤوف الروابدة منذ مجيئه لوزارة التربية صيف عام ١٩٩٤ كان يسعى لإبعاد الدكتور منذر المصري عن منصبه كامين عام للتربية.

نقلهم وزير التربية السابق تعسفيا
قرار بعودة ٤موظفين لمراكزهم في وزارة التربية

اصدرت محكمة العدل العليا حكمها في القضية التي رفعها اربعة موظفين من وزارة التربية والتعليم ضد قرار الوزير السابق عبد الرؤوف الروابدة بنقلهم من مركز عملهم في اقسام المالية إلى التعليم في الميدان.

وبعد كسب الموظفين الاربعة للقضية ضد وزير التربية السابق وامينه العام الذي وقع قرار نقل الموظفين كسبا لعشرات الموظفين الذين تم نقلهم تعسفيا خلال العام الماضي وفاتحا لعودة المنقولين تعسفيا إلى مواقعهم في وزارة التربية والتعليم.

كما يعد حكم القضاء انتصاراً للموظف المغلوب على امره من كبار الموظفين الذين يسيئون استخدام السلطة والصلاحيات الموكلة اليهم.

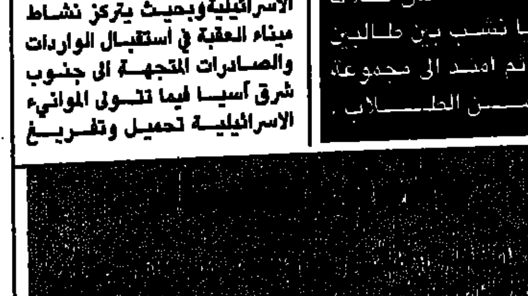
وكان قرار قد صدر قبل عدة شهور بنقل كل من السادة علي الحياصات وجمال ابو النيل وفاتن برقاوي من موظفي اقسام المحاسبة في الوزارة إلى العمل في المدارس علما بأن تخصصاتهم غير تعليمية ومعظمهم يحملون بكالوريوس تجارة ومحاسبة وإدارة أعمال.

وقد أصر امين عام الوزارة على نقلهم من الوظائف الإدارية إلى وظائف تعليمية وبقي يتابع قضيتهم بشكل شخصي منذ اكثر من شهرين.

تشاجر الطلاب والمعلم الضحية

حصلت مشاجرة كبيرة بين مجموعة من طلاب الصف العاشر ومجموعة من طلاب التوجيهي في احدى المدارس الخاصة في شارع الجاردنز حيث مسك الطلاب بعضهم ببعض. وحصلت اصابات طفيفة على اثرها تم نقل مجموعة من الطلاب الى المستشفى ومعهم احد المعلمين.

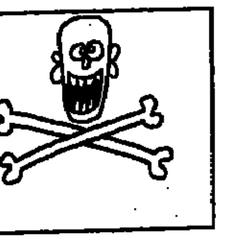
وكما علمنا فان خلافا عاديا نشب بين طالبين ومن ثم امتد الى مجموعة اكبر من الطلاب.



فوطة في بطنه

بعد اجراء احد الاشخاص لعملية جراحية «الزايدة» في مشفى خاص بالزرقاء شعر بالم ومغص حاد في بطنه راجع على اثرها نفس المستشفى غير انهم لم يعملوا له اي شيء مما اضطره للذهاب الى مستشفى الزرقاء الحكومي وأخذ صورة اشعة لبطنه حيث تبين ان الطبيب الذي اجرى له العملية قد نسي فوطة في بطنه.

دجاج بالمجاري



فاضت المجاري في الشارع الرئيسي لمخيم حطين وكانت مادة الفيضان مكونة من ريش الدجاج ودمائه بكميات كبيرة وكثيفة حيث غطت هذه البقايا ما يقرب من كيلو مترين من الشارع الرئيسي.

راي الاهالي

حزن ... ديمقراطي .. عميق

تنتشر في هذ الأيام ردود فعل محزنة على مشروع قانون الإنتخابات المستجد. ومصدر الحزن انني لا اعتقد انه من المناسب مناقشة قانون الإنتخابات الجديد بالطريقة التي تريدها الحكومة ... بمعنى ان الحكومة تقول هذا هو المشروع وعلى القوى والاحزاب ... الخ ان تقول رايها به. وما يحدث عادة ان خلاصة الرأي العام في النقاش او الحوار العام تكون ضد المشروع المقدم، ولا يؤيده بصورة شاملة، ومع ذلك يمر القانون بصورة أسوا مما تطرحه الحكومة أن لم تكن بالصورة نفسها. لقد اعتاد شعبنا على مثل هذه المناورات لتمرير القوانين ذات السمة الهامة والسمات الديمقراطية في حياة المجتمع من مثل قوانين الاحزاب، والمطبوعات، والانتخابات وضريبة المبيعات وغيرها.

ان الحكومة تستطيع ان تفرض القانون الذي تريده وهي تمتلك كل الطرق لذلك ومن ضمنها الاغلبية المريحة في البرلمان والإعلام وادارة الظهر بالكامل للإرادة الشعبية.

ومن الملاحظ ان هذا الاسلوب، وهذه المرتكزات لقوانين الانتخابات غير الديمقراطية تتكرر في مصر وفلسطين والاردن وغيرها وهذه المجتمعات تحصد الإنقسام والتخلف والنكوص عن اي تراكم باتجاه ديمقراطي، وفقدان الامل في اي إصلاح سياسي او دستوري محتمل، ويجري تعطيل اي تقدم إلى الامام على طريق الوصول إلى الحالات الجنينية في المشاركة الشعبية والتغيير الديمقراطي.

فماذا يريد اصحاب مشروع القانون؟! هل يريدون موافقة الرأي العام على استبعاد المعارضة السياسية وبموافقة المعارضة نفسها؟! هل يريدون المباركة منا على اللون الواحد الذي ينتجه القانون؟! هل يريدون ان نصمت ام ان نخرج من الإنتخابات باعتبار احزاب المعارضة هامشية وليس لها وزن اجتماعي وسياسي او استجابة لدى الرأي العام؟ لا احد يعامل المعارضة هكذا إلا في الدولة القمعية.

ولكن إلى متى سيدوم هذا؟! واين حقوق الناس الدستورية؟! اين ممثلي القطاعات العريضة من الشعب وخصوصا العمال والكادحين؟! وهل البلاد ملك لفئة قليلة من البشر تحتكر العلم والمعرفة والقانون والمال والماضي والحاضر والمستقبل؟! وفي الوقت نفسه تحتكر العمل السياسي البرلماني والتنفيذي؟!

إنها لعمري «قسمة ضيزى» خصوصا وانها تجري في كل البلدان السابقة الذكر تحت «الرعاية الديمقراطية الفذة» لكل من امريكا واسرائيل، وفي اطار التحالف [illegible] السياسي [illegible].

ونحن هنا كمواطنين لا نقدم البديل، و[illegible] هو ما يؤمن التمثيل [illegible] وقوائم على أسس سياسية [illegible] الرشوة والفساد [illegible] في غرف الإنتخابية [illegible] ابناء [illegible] المعارضين [illegible] برامج [illegible] اقتصادية [illegible] الرأي العام حول مستقبل البلاد [illegible] وليس [illegible] البلاد.

فهل [illegible] العودة [illegible] يريدون المعاهدة [illegible] يريدون المواطن [illegible] الشعبي [illegible] واسرائيل؟!

الحكومة الجديدة

حكومة «السلام» مع اسرائيل .. والحرب على سواها

● كتب المحرر السياسي

انتهى العمل التحضيري لاطلاق حكومة جديدة برئاسة دولة السيد عبد الكريم الكباريتي تحت عنوان «الثورة البيضاء»: ورغم ان الجميع دون استثناء قد جهد في تفسير و/او فهم مضامين هذه الثورة باشكالها. فان احداً لم يفلح حتى الآن في اقناع الراي العام بامكانياتها. وبالتدقيق في كل ماصدر حول هذا الموضوع نجد ان برنامج الوزارة الحالي لا يختلف عن برنامج الوزارة التي سبقت .. فاهداف الثورة البيضاء ما زالت نفسها:

١ـ اعلان التصميم على الاندفاع بالمعاهدة وتطبيقاتها ومستحقاتها حتى النهاية.

٢ـ اعلان التصميم على الاندفاع ببرنامج التصحيح الاقتصادي كما هو مخطط له في اطار الاتفاق مع الصندوق والبنك الدوليين.

٣ـ اشارات اقل ضعفاً من الإشارات السابقة للحكومات السابقة لتقديم حلول للاوضاع المعيشية المتدنية لفئات الشعب الكادحة.

٤ـ الاعلان عما هو قائم اصلاً من مجلس الامن القومي، وعدم اعطاء اية اشارة جدية على وقف الاعتداء على الحريات العامة والديمقراطية وحقوق الانسان باستثناء الاشارة الخجولة الى ان هذه الحكومة هي «حكومة برلمانية».

ويمكن ان يكون مفهوم «الثورة البيضاء» صحيحاً، اذا كان المقصود منه ان هذه الوزارة تتشكل حول نواة صلبة عمادها الفريق العملي الذي قاد مفاوضات معاهدة وادي عربه .. وان هذا الفريق المتخصص بهذا الجانب استطاع ان يجمع حوله عدداً من المستوزرين لسد ثغرات جغرافية واجتماعية وتمثيلية وجهوية وعشائرية ومن برلمان الصوت الواحد. ولا يمكن لهذا التشكيل ان يفهم «الثورة البيضاء» الا انها ثورة ضد ارادة جميع رجالات الاردن الذين ساهموا في بنائه طيلة عقود متوالية من الزمن، وهم في الغالب، الأعم ليسوا ضد السلام مع اسرائيل، لا بل هم صانعوه او ادى كل منهم دوره بذلك، ولكنهم ليسوا مع هذا التهالك من اجله او ليسوا مع الترويج العالي المستوى لمنافع له غير موجودة اصلاً او مع اعطاء المجتمع حق مجابهة التطبيع في اطار وضع سياج وقائي عند تغير الظروف او ليسوا مع سوق شرق اوسطية لا نستفيد منها شيئاً سوى عبء السمعة، او ليسوا مع استحقاقات المعاهدة على الصعيد العربي والاقليمي من موقع الصراع العربي العربي بديلاً للصراع العربي الإسرائيلي حتى في مرحلة السلام، أو ليسوا مع كل ما يتم على المسار الفلسطيني الإسرائيلي بسبب انعكاساته الجادة المصيرية على الأردن في موضوعات مثل القدس او الكونفدرالية او توطين اللاجئين او وحدة الشعب الفلسطيني.

اما موضوعات التطوير الإداري، ونقله نوعية في الاداء كما يقول السيد وزير الاعلام، فتلك قضية اخرى مارست كسبها الحكومة الحالية لانه لم تستطع ان تتجنب الواقع بتشكيل الحكومة نفسها. ومسالة التطوير والتعليم النوعية في الاداء لا تاتي برغبة ولا بقرار لاحد ولم تتوانى جميع الحكومات السابقة على كل حال عن الاعلان عنها واتخاذ اجراءات حيالها لم يكتب لها النجاح.

المطلوب من الحكومة الحالية هو ما حصل فعلاً: تاليف نواة صلبة من فريق وادي عربة يدير كل شيء بخصوص المعاهدة، ويندفع الى الامام دون تهيب او استشارة او اهتمام بالراي الآخر حتى لرجالات الراي العام الأردني المعروفين تاريخياً واستبدالهم برجالات الأعمال من نوع «الكاربت باجرز» على الذين ينامون على سجادة مصالحهم المباشرة حيث تغرب شمس ذلك النهار على رؤوسهم. وهذه العملية تتم بقيادة امريكية اسرائيلية مباشرة. وللتدليل على ذلك فاننا نسال هل يعرف جميع اعضاء الحكومة بتصريح وزير الدفاع الامريكي وسط هذا الاسبوع في محاضرة له نقلتها اذاعة مونت كارلو قال بها بالحرف الواحد: ان امريكا تعمل على قلب نظام الحكم بالعراق، وحول سؤاله عن الجهات التي تتعاون معها امريكا بالمنطقة قال «نعم نحن والاردن نتعاون في هذا المجال ولا مجال لمناقشة التفاصيل».

هل تعرف الحكومة الحالية «التي جميع اعضائها من الثوار البيض الجدد ما هي طبيعة العلاقات الامنية مع اسرائيل؟! والى اي درجة من التحالف وصل هذا الامر؟! ان الامر الاكثر خطورة في المعاهدة هو هذا الجانب «التعاون الامني كما نصت عليه المعاهدة ونحن في صحيفة الأهالي لا نطلع ولا كحزب سياسي مع غيرنا من الاحزاب ايضاً لا نتطلع على تفاصيل الترتيبات الامنية المشتركة والمعقدة مع اسرائيل ولا نعتقد بجميع الاحوال ان «الشفافية» والاداء الحكومي المتميز الموعود يمكن ان يسمح لمعرفة حتى مجلس النواب بما يجري في هذا الجانب بين امريكا واسرائيل والحكومة. ولكن الجميع يعرف انه ليس هنالك بيننا وبين اسرائيل مناطق منزوعة السلاح «مثل الموجودة بين مصر واسرائيل وبناء على طلب اسرائيل، والتي من المرجح ان تكون بين سوريا واسرائيل في حال التوصل لمعاهدة سلام، كما لا يوجد مراقبون دوليون مع اسرائيل او حتى مراقبين من طرف ثالث، وليس هنالك اتفاق لمراقبة متبادلة على حدود البلدين، فهل وصل الحال وكاننا بلد واحد؟! هذا السؤال ليس استغرابياً انه سؤال جدي للثوار البيض الجدد في الوزارة الجديدة ونريد اجابة فعلية عليه إن امكن ذلك طبعاً ....»

- على كل حال هذا كلام اولي وسط الحديث الكثير عن الوزارة الجديدة والثورة البيضاء. ولكن حين تتقدم الحكومة الى مجلس النواب ببرنامجها الذي على أساسه ستنال الثقة فاننا سنعطي رايا واضحاً لا تاويل فيه على ما يمكن ان يؤول اليه كلام الحكومة نفسها.

ومع ذلك فلا بد ان نسال السؤال التقليدي لكل وزارة جديدة وهو: ما هي طبيعة اطراف التحالف الاجتماعي الاقتصادي والسياسي الذي يجمعها، واية شرائح وفئات اجتماعية تمثل .. وعن اية مصالح تدافع؟! وبالتالي هل ستنجح ام لا في ثورتها البيضاء؟!

حكومة جديدة .. ولكن ... غير مؤهلة للنجاح

● كتب محمد النايف

سادت الاوساط السياسية والنيابية المهتمة بالشان الحكومي حالة من الترقب والتخمين ذات الطبيعة الاستدلالية لوضعية التشكيل الوزاري بعد ان حسم الراي اخيرا في الابتعاد عن التعديل بسبب ما تردد عن عزوف الشريف زيد من الاستمرار في رئاسة الوزارة .وجاء تكليف السيد الكباريتي بتشكيل الوزارة الجديدة ليضيف بعدا جديدا اخر زاد من درجة الترقب على الجديد الوزاري القادم . فانبرت بعض الاقلام في التعبير عن هذا بانه يتصل بضرورة التغيير الشامل الذي بات حتميا ولا مفر منه وانه خطوه نوعية باتت البلاد بحاجة ماسة لها، بل اكثر من ذلك ذهب هؤلاء الذين يهتمون بالشان العام بعمومياته وخصوصياته الى حد ان الوزارة الجديدة التي ستحمله وما سيرافقه ويوازيه من تغيرات في مراكز القرار سيفتح لهذه المرحلة الجديدة والتغيير الشامل الذي بات مطلوبا ونسي او تناسى هؤلاء السادة أن اي تغيير في الاشخاص الذي لم يترافق في تغير في الاساسيات والبرامج بتشعباتها واتجاهاتها واهدافها فان هذا التغيير ومهما بلغ حماس صدق افراده فانه سيتحول مع الوقت وفي ظل القوانين القائمة والاجهزة التنفيذية ومصالحها السياسية والطبقية الى الارتباط والاندماج بها نقول هذا ونحن نعرف ان الطاقم الوزاري الحالي بتركيباته السياية والاجتماعية لا يختلف من حيث التكوين والمصالح عن التشكيل الوزاري السابق بتحالفاته السياسية الذي كان يقوم على اساس التحالف بين حزب العهد والتجمع النيابي الديمقراطي والتجمع الوطني والمستقلين واستمر الحال عليه في التشكيل الجديد باعطاء دور اكبر لرئيس الوزراء باستلامه لعدة حقائب وزارية بدون نواب له.

ان المعضلة في بلادنا ان الحكومات تاتي وتذهب ببرامج تحمل ادعاءات اهتماماتها بهموم الوطن والمواطن دون ان تحقق شيئا يذكر سوى ارتفاع الدين العام والتدني للقدرة الشرائية للدينار بسبب الارتفاع المستمر للاسعار والتضييق على الحريات العامة وزيادة الغربة عن واقع البلاد السياسي والاقتصادي والغرق في اوهام السلام الزائف الذي حملته الحكومات التي جاءت عشية مدريد وما بعدها والتي لم تحصد البلد من الاتفاقيات السلامية التي وقعت سوى الاوهام الخادعة فالمواطن ارهقه الاعلام الرسمي وكتاب الاعمدة وغيرهم من اصحاب الاختصاص عن الرخاء الاقتصادي القادم الذي سيعم فيه السمن والعسل للوطن والمواطن ليقع العكس تماما تراجع في الاستثمارات وارتفاع في الاسعار الذي لا يصيب سوى الفئات الشعبية الكادحة التي تعد الاكثرية الساحقة من المواطن بعد ان تم تهميش الفئات الوسطى من المجتمع فاصبحت الاغلبية الساحقة منها جزءا من مستوى معيشة الطبقة العاملة والفئات الفقيرة الأخرى . والوزارة الجديدة ببرنامجها المعلن بكتاب الرد على التكليف السامي تعلن بوضوح بضرورة تقليص حمولة الدولة لصالح القطاع الخاص. ماذا يعني هذا الكلام المنقوش بحبر اسود على ورق ابيض سوى التسريع بالانتقال لبيع مؤسسات القطاع العام للقطاع الخاص تلك المؤسسات التي تدخل في مسامات الحياة اليومية للمواطنين ورفع الدعم او رفع الاسعار للمواد الاساسية كالخبز والماء الذي بدا الحديث عن رفع اسعارها وهو البرنامج المرتبط بالمرحلة الاخيرة من برنامج التصحيح الاقتصادي المعني بزيادة الضرائب المحلية وتقليص الرسوم الجمركية للمنتجات المستوردة التي لم تنخفض اسعارها كما كانت تدعي الحكومات المتعاقبة بل زادت عما كانت عليه ويرتبط بهذا الوعد البرنامجي لحكومة الكباريتي «ان المنطقة باسرها دخلت عهدا جديدا من السلام والتنمية الواعدة يجري الآن بناء عماراتها وتاثيثها بالتزام لايقبل ..الخ ».

لانريد ان نقلل الاهتمام الدولي الاستثماري في الشرق الاوسط ولا بدور اسرائيل المستقبلي القادم وفق منظور ونظريات شيمون بيريز الذي مضمونه ان ما عجزنا عنه في الحرب والسياسة سنحققه بالاقتصاد ولأن العصر الراهن وثورة المعلومات الصناعية الاقتصادية الهائلة والتي لا تتوقف لاتنفصل عن الماضي والحاضر الدئم في الراهن والمستقبل، بأن تبقى الفجوات الهائلة بالتقدم العلمي والتكنولوجي بين الشعوب والدول قائمة ومستمرة بفوارق عشرات ومئات السنين فجوهر الراسمالية هو الاستغلال مهما تجددت او تنوعت ابتكاراتها. ولهذا علينا ان نتفحص بموضوعية برنامج الحكومة على هذا الصعيد، فالاستثمارات القادمة سوف تكون ذات طابع اقليمي وفي اطار الشركات ما فوق القومية التي همها الوحيد الربح السريع ولأن اسرائيل تمتلك من مقومات البنية الاقتصادية القوية وشبكة من العلاقات الدولية ومع مراكز رأسمال العالمي الموجه من قبل الصهيونية العالمية او من حلفائها فانها سوف تكون ليس مجرد شريك كغيره من عناصر الشركاء بل سيقوم وفقا لامكانياتها بالدور الأساسي وتبقى الفتات للآخرين وهذا يتضح بوضوح من سلسلة المشاريع الكبرى التي قدمتها اسرائيل في قمة الدار البيضاء وعمان وبرشلونة، وعلى اساس منظور استراتيجي شامل تخطط اسرائيل على امل ان ترث في حدود العلاقات الاستراتيجية والمصالح مع امريكا دوراً مهماً في

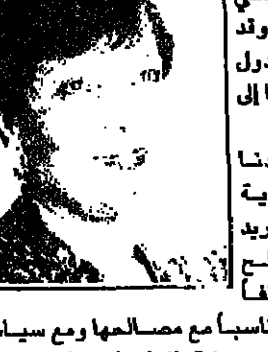
البقية ص ١٤

المجابهة

صفحة اسبوعية ترصد مجابهة الاردنيين للمعاهدة والتطبيع

أنياب الديمقراطية تنهش «حشد»

● ليلى خالد



ان مفهوم الديمقراطية يعني حرية الرأي، والتعددية الحزبية والنقابية والسياسية، كما يعني اطلاق الاحريات العامة .. الخ وقد مارست هذا المفهوم دول وشعوب عديدة أفضت بها إلى مزيد من التطور والتقدم.

والديمقراطية في بلادنا مازالت متعثرة، فهي في بداية البدايات، ولكن نظم الحكم تريد تجيير الديمقراطية لصالح سياساتها، فتضع لها سقفاً محدداً ليكون هذا السقف متناسباً مع مصالحها ومع سياساتها، مستعينة ما امكنها ذلك بأحكام عرفية تلفها بغلاف القوانين التي ان تم تجاوزها ـ من وجهة نظرها ـ فإنما يتعرض متجاوزوها للقضاء في أحسن الاحوال، وللقمع المباشر في معظم الاحوال.

وقد إستبشرنا خيراً بأن الديمقراطية سوف تنشر جناحيها في كل الوطن، على اعتبار انها الحل لمشاكل المجتمع. فإذا بنا نكتشف ان لهذه الديمقراطية انياب وأظافر، تنهش في اللحظة التي تراها مناسبة.

أسوق هذه المقدمة ونحن نشهد أن أروقة المحاكم بدأت بمحاكمة أصحاب الرأي تارة، والصحافة تارة أخرى، ولم تنج الاحزاب من المثول بين يدي القضاء أيضاً.

والملفت للنظر أن الدعاوي كلها مرفوعة من قبل الحكومة ودوائرها المختلفة بحجج ملفقة وجاهزة، في محاولة لإسكات كل صوت معارض لها.

فها هو حزب الشعب الديمقراطي الاردني يتعرض ـ كبداية ـ لمحاكمات، اقل ما يقال فيها انها مؤشر واضح على هجوم ضد المعارضة بكل أصنافها وتلاوينها من قبل الحكومة نفسها التي تدعي انها حامية حمى الديمقراطية في البلاد.

و«حشد» حزب أردني له برنامجه المعلن ونظامه الداخلي وافقت عليه السلطة، وأعطي ترخيصاً كباقي الاحزاب.

ولا تقع التهمة الموجهة «لحشد» في خانة قانونية صرفة، اي انه لا تجاوز للقوانين في سلوك وممارسة أعضائه، بل ان هذه المسالة تقع في الخانة السياسية فهذا الحزب هو أحد أقطاب المعارضة لنهج وسياسات الحكومة خاصة ما يتعلق بمعارضته لإتفاق وادي عربة وافرازاته.

وعلى الرغم من اعلان الحكومة انها تحترم الراي الآخر لفظياً، إلا ان ممارساتها تشهد عكس ذلك والتغليف الذي تم بموجبه اعداد التهمة «لحشد» فإنما للتضليل عن حقيقة الهدف والغاية لا اكثر ولا اقل.

وهذا بحد ذاته يدلل بشكل واضح ان سوط الحكومة بدأ يرتفع في وجه المعارضة بهدف ترهيبها من الاستمرار في اعلان مواقفها المعارضة لسياسات الحكومة الداخلية منها والخارجية.

ان هذا السلوك ـ للحكومة ـ يقتضي من اطراف المعارضة ان تقف وقفة جماعية في مواجهة هذا السلوك للحكومة الذي يتعارض بل ويتناقض مع روح الديمقراطية وأسسها.

وفي الوقت الذي نستنكر فيه هذه الإجراءات التي لا تدل الا على احياء الاحكام العرفية من أجل اسكات صوت المعارضة من ناحية، وللتغطية على السياسات الخاطئة التي تتبعها، فإننا ندعو كل التقدميين من أجل اسناد «حشد» وعدم تركه وحيداً لتستفرد به الحكومة. ذلك ان الحبل على الجرار.

محاكمة «حشد» في ميزان الديمقراطية

● د. عيدة المطلق



عندما استؤنفت الحياة البرلمانية، وشكلت اللجنة الملكية لصياغة الميثاق الوطني في عام ١٩٩٠ بالصورة التي جاءت فيها، تجددت الآمال واتسعت الطموحات واعتبر الأردنيون هذا التحول أنذاك إيذاناً بإنطلاق عهد جديد للحرية والمشاركة الواسعة في عملية النهوض الوطني العام. وعندما تم اقرار الميثاق تعززت هذه الطموحات والآمال المشروعة، باعتبارها بداية التحول إلى بناء المجتمع الديمقراطي ومأسسة المشاركة الجماهيرية الواسعة. وتحقق اجماع وطني عام على القواعد والأسس والمنطلقات تم بموجبها استئناف الحياة الديمقراطية والسياسية في البلاد، على قاعدة احترام التعددية وحق الإختلاف في اطار المصالح والأهداف الوطنية العليا والقواسم المشتركة بين اطراف المشروع الوطني، ولعل من اهم المسائل التي تم الاتفاق عليها، مسالة حقوق الإنسان وفي مقدمتها حقه في التعبير والتنظيم والأمن والكرامة في ظل الدولة الديمقراطية العصرية، التي تحتكم إلى القانون وتديرها المؤسسات الدستورية، وتشارك فيها قوى الشعب من خلال مؤسسات المجتمع المدني المختلفة وفي مقدمتها الأحزاب السياسية، والمنظمات الجماهيرية والنقابات وفق مبادىء العدالة واشتراطاتها بمفهومها الواسع المطلق.

ويلاحظ المدقق في نصوص الميثاق الوطني تركيزاً واضحاً على مبدأ التعددية السياسية وضمان الحريات العامة واحترام حقوق المواطنين الشخصية والسياسية بما في ذلك حقهم في الأمن والإستقرار وفي مقدمة ذلك الأمن الإقتصادي والإجتماعي والنفسي.

وتنفيذاً لمبادىء الميثاق الوطني وخاصة في مجال مأسسة النهج الديمقراطي العام كان لابد من اصدار حزمة التشريعات الديمقراطية، وأن تعطى هذه التشريعات الوقت والإهتمام الكافيين للدراسة والمناقشة الواسعة. وكان من المتوقع ايضا اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعديل عدد من مواد الدستور وخاصة تلك التي تتعلق بالمال العام، وتنظيم العلاقة بين سلطات الدولة في سبيل تكريس مبدأ الفصل بين السلطات، اذ نص الميثاق الوطني على ضرورة اجراء مثل هذه التعديلات.

إلا ان ما تم جاء مختلفاً تماماً فقد صدرت بعض القوانين كقانون الأحزاب السياسية وقانون المطبوعات والنشر مثقلة بالنصوص العرفية والاجراءات التاديبية والعقابية. وفتحت هذه النصوص الباب واسعاً امام الإنقضاض على الديمقراطية ومسخها وافراغها من مضامينها، دون ان تلقى الإنتقادات الشعبية الواسعة لهذه القوانين آذاناً صاغية لدى أصحاب القرار.

ولم تتوقف السلطة التنفيذية عند هذه القوانين، بل اكدت نزوعها نحو العرفية حين اعتمدت قانون انتخابي بنظام الصوت الواحد متجاهلة الحملة الشعبية الواسعة لرفضه. وجاءت مرحلة ما بعد ١٩٩٣ لتتوج مرحلة التراجع بمعاهدات التسوية التي مررها بكل يسر واريحية برلمان الصوت الواحد. وبدأ عهد جديد من العرفية والقمع ومصادرة الحريات العامة، بذريعة حماية الديمقراطية من الانفلات فاصبحت بذلك الديمقراطية الأردنية نموذجاً فريداً لم تدعه ـ اية دولة في العالم، نموذج تغلب عليه الإنتقائية والمزاجية، والتكييف ليتناسب مع معطيات المراحل المختلفة بكل اثقالها.

ان ابرز حالة تكييف للمسالة الديمقراطية هو ما تشهده البلاد من اعتقالات للراي الأخر وتضييق الخناق على المعارضة، واسكات اصواتها وكسر اقلامها، بذرائع شتى .. وتاخذ هذه الحملة اشكالاً متعددة، طالت مختلف الإتجاهات المعارضة من القوى السياسية والنقابية، اضافة إلى حملتها غير المسبوقة على النقابات ومحاولاتها الدائبة لإحتوائها والسيطرة عليها، والغاء دورها، مروراً باعتقالات الراي وفي مقدمتها اعتقال نقيب المهندسين ليث شبيلات بالكيفية التي يتم فيها هذا الإعتقال وتتويجها بتقديم حزب حشد للمحاكمة كسابقة خطيرة، وكمقدمة للإنفراد باحزاب المعارضة واحداً تلو الأخر.

وبالغت السلطة التنفيذية في حملتها هذه في محاولة منها لإلهاء القوى السياسية على اختلاف اطيافها عن الأوضاع المتردية التي تتمثل في البطالة والغلاء وإزدياد العبء الضريبي وتآكل الدخول واستفحال الفقر وغياب الأمن النفسي والإجتماعي والإقتصادي، وكبت الحريات والى غير ذلك.

وبعيداً عن كل الذرائع التي تسوقها الحكومة لممارساتها، فإننا نفهم هذه الممارسات في ضوء تنفيذها لإستحقاقات وادي عربة. ونفهم الموقف الحكومي من حزب حشد على انه رد عرفي على موقف هذا الحزب من اوسلو ووادي عربة وتصديه لكل استحقاقاتهما ومجابهته للتطبيع ولا نفهمه بسبب مخالفة قانون الأحزاب والإرتباط بعلاقة مع الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين وبنفس الإتجاه وبعيداً عن تهمة اطالة اللسان، فإننا نفهم اعتقالات الراي، كما نفهم غيرها من صيغ الإنقلاب على الديمقراطية وصور القمع المختلفة.

وهنا نتساءل هل يعقل ان يطلب من الشعب والقوى السياسية القبول بكل تفاصيل المعاهدات والإتفاقات مع اليهود والإلتزام بكل ما وقعته الحكومة من سلسلة لم تنته من الإتفاقات الثنائية. ناهيك عن فرض قبولها وتبنيها والرضى بها؟ وهل يعقل القبول بعملية التطبيع الإلزامي الذي تفرضه الحكومة بالترغيب والترهيب ومختلف صنوف القمع، دون ان يسمح للشعب وقواه الحية فرصة التقاط الأنفاس والوعي من حالة الذهول؟ وهل المطلوب منا ان نعلن وفاة ادمغتنا منذ ادخالنا القسري في الزمن الصهيوني؟ وهل نمضي بمقارنة حالة مملة من السكوت على مثل هذه المسوغات التي تسوقها الحكومة لإنتهاكاتها المستمرة لحقوق الإنسان ومبادىء الميثاق الوطني الذي يتلمظ به اعلامها اثناء الليل واطراف النهار؟

ان تلقي هذه الوقائع لا بد في مثل هذه الحالة بل لا بد من ان ننهض بمسؤولياتنا كشعب وقوى سياسية لحماية وطننا والدفاع عن مكتسباتنا الوطنية وانجازاتنا الديمقراطية وتتطلب مثل هذه النهضة منا جميعاً الإلتفاف حول هذا الوطن وتنظيماته الشعبية ومؤسساته الديمقراطية وان نبنيه بالحرية والديمقراطية وطناً عربياً اسلامياً لكل ابنائه قبل ان يصح فينا .. «أكلت يوم أكل الثور الأبيض».

«مجابهة» الزرقاء تتضامن مع «حشد» و«شبيلات» و«الريماوي»

بعثت لجنة المجابهة المنبثقة عن المؤتمر الشعبي الاردني لمجابهة التطبيع في الزرقاء برقيات تأييد لكل من حزب الشعب الديمقراطي الاردني «حشد» جاء فيها أن المعارضة تتعرض لهجوم لتهميشها وانهاءها وحتى تصفيتها ،وان محاكمة حزب حشد لن تنتهي الا بانهاء المعارضة برمتها.

وتضمنت برقية تأييد لجنة المجابهة للمهندس ليث شبيلات وكافة معتقلي الراي العام بانهم اودعوكم السجن املين اسكاتكم متناسين في نفس الوقت انكم تعبرون عن أمة كاملة .تبنى معكم وبكم جيلا يعشق الحرية ويبني ديمقراطية حقيقية ؟

كما جاء في البرقية التي بعثتها اللجنة لتأييد الاستاذ [illegible] الريماوي رئيس تحرير صحيفة المجد ان الكيل حسب الاهواء سمة بادية وظاهرة في التعدي على الديمقراطية وسلب جوهرها ، وان هذا الزمن زمن [illegible] والتخاذل والتسليم.

دفاعاً عن الحريات العامة والديمقراطية وحقوق الانسان

محكمة أمن الدولة تواصل النظر بقضية شبيلات

هيئة المحكمة ترفض طلب الدفاع باحضار الشاهد الأول ومناقشته

● كتب: عليان عليان

عقدت محكمة امن الدولة جلستها في تمام الساعة الحادية عشرة وخمس دقائق من صباح يوم امس الاربعاء برئاسة القاضي محمد فالح الشرعة وبحضور عدد من المحامين من بينهم الاستاذ جواد يونس والاستاذ احمد النجداوي، وذلك لمتابعة النظر في قضية نقيب المهندسين «ليث شبيلات».

كانت القاعة قد غصت بالحضور من المتابعين للقضية وبخاصة من نقابة المهندسين والحقوقيين والصحفيين، اضافة لحضور زوجته وأبنائه.

الدفاع يطلب مثول الشاهد العسكري

وقد طالب وكيل الدفاع جواد يونس في بداية الجلسة بالسماع لأول شاهد في هذه القضية حيث قال: في معرض بينتي الدفاعية ارجو سماع شهادة الملازم محمود عبد الحليم الحياصات من القضاء العسكري والموجود حالياً في مبنى المحكمة.. وقد رد رئيس هيئة المحكمة بعد التشاور برفض طلب وكيل الظنين عبر القرار التالي: نقرر تبليغ وكيل الظنين ببيان الوقائع التي يرجو اثباتها في الشهادة.

وفي مواجهة قرار هيئة المحكمة تقدم المحامي جواد يونس بالدفع والمداخلة التالية: لقد اثار الدفاع عدداً من الدفوع التي تتعلق بوقائع التحقيق التي يكتنفها الكثير من البطلان ... فقد سبق لهذا الشاهد ان رافق العديد من هذه الإجراءات، وقد ذكرت امور على الصفحة العاشرة، السطر الثالث من محضر التحقيق، وبوجود الشاهد المذكور الذي شاهد بنفسه محاضر واجراءات التحقيق ... لذلك وفي سبيل بيان الوقائع التي تمسك الدفاع بها في دفوعه في هذه الدعوى، ارجو ـ وتحقيقاً للعدالة ـ دعوة الشاهد للمثول.

المحكمة تصر على عدم مثول الشاهد

وبعد ان فرغ المحامي جواد يونس من دفوعه، أصدرت هيئة المحكمة قراراً يعزز قرارها الأول برفض احضار الشاهد، ونصه: حيث ان وكيل الظنين يرغب باثبات عكس ما تلاه المدعي العام اثناء التحقيق، وحيث ان القانون رسم طريقاً للطعن بذلك، لذا نقرر ردطلب وكيل الظنين وعدم السماح بشهادة الشاهد الحاضر على الوقائع التي يرغب باثباتها في البينة الدفاعية.

الحجج القانونية للدفاع لإحضار الشاهد

وكيل الدفاع المحامي جواد يونس رد على قرار المحكمة واصرارها على عدم السماح بمثول الشاهد العسكري بالمداخلة والدفع التالي:

لقد اجاز القانون سماع البينة في الدعوى الجزائية لغايات اثبات البطلان حتى في المحاضر والضبوطات والكشوفات التي تتم من قبل المدعي العام والذي لا يقر للدفاع باي حق له فيها ... لقد أجاز القانون سماع هذه البينة بجميع وسائل الإثبات.. وأما القول بان المحضر لا يجوز اثبات ما يخالفه، فليس له اي سند من القانون، وبالتالي فإن الدفاع متمسك بطلبه .. كما ان لدى الدفاع وقائع اخرى تتجاوز ماورد في المحضر والتي تمثل الظروف والوقائع التي احاطت بتنظيم المحضر والتي لم يتطرق اليها.

واضاف وكيل الظنين: وحيث ان القانون وما استقر عليه القضاء في الأردن يجيز سماع شهادة حتى شخص المدعي العام في القضية المنظورة، وحيث يجوز اثبات ما يجاوز المحضر من اجراءات لم تثبت في ملف التحقيق، أرجو من المحكمة الموقرة وتحقيقاً للعدالة سماع شهادة هذا الشاهد والرجوع عن القرار السابق .. اما بالنسبة الى موضوع حصر وتسمية بينة الدفاع، وحيث انه لا سند له من القانون، وحيث ان الدفاع قد حرم في هذه الدعوى من الوقت الكافي والطويل للإتصال بالظنين، ولدى محكمتكم الكريمة العديد من المعلومات التي تؤيد ذلك، وحيث ان الوقت الذي مضى غير كاف للدفاع لمعرفة وتحديد البينات الدفاعية، ارجو من المحكمة الكريمة عدم الإصرار على طلب «الحصر» وتسمية البينة خصوصاً وانه لا مجال للدفاع في ان يكشف العديد من بيناته في هذا الأمر.

واضيف ان محكمتكم الكريمة في العديد من القضايا التي مرت عليها سبق وان اجازت سماع البينة على الدفع بان الظنين او اي مشتك عليه آخر مثل امامكم، قد تعرض للضرب مثلاً امام المدعي العام، وتعلم هيئتكم الكريمة ان مثل ذلك لا يدون في محاضر المدعي العام، .. لذا وفي ضوء ما استقر عليه القضاء وفي الأردن والنصوص القانونية، أرجو من المحكمة الكريمة اجازة طلبي».

المحكمة ترفض طلب الدفاع مجدداً

وقد رد رئيس هيئة المحكمة ـ بعد التشاور ـ برفض طلب وكيل الظنين، عبر القرار التالي: حيث لا يوجد فيما اثاره وكيل الظنين ما يجرح القرار السابق، لذلك نصر عليه.

الموافقة على مهلة للدفاع

وفي ضوء اصدار هيئة المحكمة على قرارها طلب وكيل الدفاع الحصول على مهلة من خلال اثارة الدفع التالي: بالنظر لحجم ما قررته محكمتكم الكريمة في هذه القرارات هذا اليوم، واثر ذلك على الدفاع وعلى سير القضية، ارجو من محكمتكم الكريمة امهال الدفاع لتحديد موقفه من ذلك ... ومحكمتكم الكريمة أدرى بخطورة الأمر .. ونظرا لضيق الوقت لبيان الإسناد القانوني والسوابق القضائية، ارجو المهل.

وقد استجابت هيئة المحكمة لطلب المهلة عبر قرارها القائل: وتحقيقاً للعدالة نقرر إمهال وكيل الظنين مهلة استثنائية ليحرر بيان الوقائع التي وردت.

وتم تحديد موعد الجلسة القادمة يوم الأربعاء ١٩٩٦/٢/١٥.

بشكل مبطن ولضمان الرأي العام والنقابي

القائمة البيضاء ترشح الحوامدة كأشارة للحكومة بعدم التزامهم بشبيلات

● كتبت: آمال العطاونة

مع الاقتراب من ساعة الصفر لانتخابات نقابة المهندسين المقررة في ١٦ / ٢ / ٩٦ بدأت الاجواء بالغليان داخل الكتل والقوائم الانتخابية، وتبدو للعيان المنافسة القوية والساخنة بين جميع المرشحين على منصب نائب النقيب على العكس من الدورات الانتخابية السابقة التي كان الاهتمام بها يقتصر على منصب النقيب.

كما أن الظروف الحالية للإنتخابات وانتخاب منصب النقيب جاءت مغايرة لهذا العام في ظل اعتقال نقيب المهندسين ليث شبيلات لان الكثيرين يتوقعون صدور الحكم على المهندس شبيلات وادانته في القضية المنسوبة اليه، وفي حال فوز شبيلات بمنصب النقيب وهو الامر غير المشكوك فيه فان نائب النقيب سيكون نقيباً، وذلك في حالة غياب النقيب استناداً الى قانون نقابة المهندسين الذي ينص على انه في حال غياب النقيب فإن نائب النقيب يصبح نقيباً.

وتشير اخر المعلومات ان المنافسة على منصب النقيب تنحصر بين ثلاثة مرشحين هما المهندس شبيلات وهو المرشح الاقوى والذي اودع طلب ترشيحه لهذه الانتخابات قبل دخوله السجن، والمهندس عبد الفتاح طوقان، والمهندس نائل استيتية اللذان سيكونان اقل حظاً. في حين ان القائمتين البيضاء والخضراء لم ترشح أياً من اعضائها لمنصب النقيب لانه في حال ترشيح احد اعضاء القائمتين فانه يعني الخسارة الكبيرة لهم في الشارع النقابي خصوصاً لما يحظى به شبيلات من شعبية في الأوساط النقابية وفي الشارع الأردني بشكل عام.

كما ياتي ترشيح المهندس حسني ابو غيدا لمنصب نائب النقيب وليس نقيباً امراً مستغرباً كونه شغل منصب نقيب سابق في الدورة الثامنة عشرة اضافة الى انه يشغل الآن منصب رئيس اتحاد المهندسين العرب ورئيس اتحاد الهيئات الهندسية الإستشارية العربية، غير ان احد رموز القائمة البيضاء قال ان ترشيح ابو غيدا نائب نقيب عن القائمة البيضاء بعد اقناعه وقناعته بان منصب النقيب هو الاساس لان نائب النقيب سوف يكون نقيباً في حال فوز الشبيلات بمنصب النقيب وادانته في قضيته المنظورة الآن امام القضاء، وبالتالي فان ابو غيدا سيكون هو النقيب الفعلي لانه لا يجوز بعدها ان يتسلم الشبيلات مركز نقيب المهندسين لان قانون النقابة يمنع ان يكون النقيب لاكثر من دورتين متتاليتين كما قال المهندس علي ابو السكر.

واضاف ابو السكر أن القائمة البيضاء لم ترشح أياً من اعضائها لمنصب النقيب كالتزام ادبي واخلاقي تجاه شبيلات واكتفت بخوض الانتخابات على منصب نائب النقيب ومجلس النقابة فقط، وعلى الاغلب فإن انسحابات كثيرة سوف تحدث قبل يوم الانتخابات فهناك الكثير ممن سجلوا وترشحوا لخوض الانتخابات اما لتشتيت الاصوات لأسباب اخرى او لاعتقادهم بعدم وجود مرشح اقوى منهم مما قد يتيح لهم الفرصة للفوز.

وقال ان ترشيح الحوامدة لمنصب النقيب جاء بمبادرة شخصية منه حيث انفصل عن القائمة البيضاء وسيخوض الانتخابات بشكل مستقل.

وقال المهندس موسى المعايطة من رموز «القائمة الخضراء» «قائمة العمل الهندسي» ان المعركة الإنتخابية لهذه الدورة معركة صعبة وغير محسومة خصوصاً على منصب نائب النقيب الذي يتنافس عليه عشرة مرشحين، لكن المنافسة القوية على هذا المنصب سوف تكون محصورة بين البيطار وابو غيدا وان هنالك الكثير ممن سوف ينسحبون خلال هذا الاسبوع او قبل الانتخاب بايام قليلة.

وعلق على ترشيح المهندس الحوامدة بصفة مستقلة عن القائمة البيضاء والتي لم تحصل نهائياً من قبل بان قضية الاستقلالية هي عملية تكتيكية لان الحوامدة كان ملتزماً وفعلياً ما زال مع «الاخوان»، وان ما حصل هو اشارة للحكومة بان الاخوان المسلمين غير معنيين كثيراً بقضية المهندس ليث شبيلات لكن هذا الكلام لا يستطيعون البوح به بشكل علني لانه سوف يواجه استياء من قبل الجمهور الذي يصوت دائماً مع الاخوان، ومن قبل الشارع العادي، كذلك فان الاسماء المطروحة للنقيب بعيدة عن الوسط النقابي وغير ملمة بالعمل النقابي.

ومن المتوقع ان يبقى المهندس عبد الفتاح طوقان والمهندس موسى الحوامدة من الاسماء المطروحة للبقاء في انتخابات منصب النقيب بالاضافة الى النقيب الاصيل ليث شبيلات، واذا بقي الحال كذلك وكان هناك آخرين منافسين لليث شبيلات فلن يحصل كل منهم على اكثر «من ١٠٠ ـ ١٥٠» صوتاً.

أحمد بن بيلا وهيكل وادوارد سعيد يتضامنون مع شبيلات

بعث الكاتب العربي المعروف الاستاذ محمد حسنين هيكل برسالة تضامن مع المهندس ليث شبيلات نقيب المهندسين اكد فيها على حق الناس في حريتهم وفي مواقفهم وفي التعبير عن انفسهم بسلطان الضمير ومسئولية الإختيار ،واضاف الاستاذ هيكل بانه عاش قبل سنوات نفس التجربة التى يعيشها المهندس ليث شبيلات وقال مخاطبا السيدة ريما شبيلات ان زوجته عاشت نفس تجربتك، واختتم رسالته قائلا تجدونني دائما في المو قع الذى تطلبون مني ان اقف فيه .

وا تصل السيد احمد بن بيلا الرئيس الجزائري الأسبق من سويسرا مستفسرا عن آخر تطورات اعتقال المهندس الشبيلات واكد على أن معرفته بالمهندس الشبيلات تؤكد على أن اعتقاله قد تم على خلفية سياسية لمقاومته التطبيع مع العدو الصهيوني ، واكد على مباشرته الإتصال مع المسؤوليين الأردنيين والمنظمات العالمية لحقوق الإنسان للمطالبة بالإفراج عن المهندس ليث الشبيلات .

واتصل كذلك الأستاذ ادوارد سعيد متضامنا مع المهندس ليث الشبيلات .

واكد انه سيعمل مع منظمته التى تقف ضد الإضطهاد لمعتقلي الراى والحرية من أجل اطلاق سراح المهندس ليث الشبيلات .

ويذكر أن الدكتور احمد صدقي الدجاني قد قام بزيارة المهندس الشبيلات في سجنه في الجويدة .

وقد بعثت المنظمة العربية لحقوق الانسان في مصر ممثلة بامينها العام الاستاذ محمد فائق وبالأمين العام المساعد الاستاذ محسن عوض رسالة تضامن مع ليث الشبيلات مناشدة بإطلاق سراحه وذلك اعمالا لالتزامات الاردن بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية السياسية .

أعلن السيد ملحم التل الناطق الإعلامي للمؤتمر الشعبي الاردني لحماية الوطن ومقاومة التطبيع بان اللجنة التنفيذية للمؤتمر قد عقدت إجتماعها الاول والذي تم خلاله انتخاب الدكتور اسحق الفرحان رئيسا للجنة كما تم إنتخاب السيدين تيسير الحمصي وحاكم الفايز نائبين للرئيس كما تم إنتخاب السيد سالم النحاس أمينا للسر .

وقد قررت اللجنة التنفيذية في إجتماعها تشكيل اللجان التالية وهي : اللجنة القانونية ، لجنة الدراسات والبحوث ، لجنة الإعلام والتعبئة الشعبية ، لجنة العمل التنظيمي ولجنة العلاقات العربية والاسلامية ، لجنة المعلومات ورصد اشكال التطبيع ، لجنة الثقافة والتربية الوطنية والتعليم ، اللجنة المالية .

هذا وقد تم إبلاغ اعضاء اللجنة العليا للمؤتمر بهذه القرارات والتشكيلات ليصار الى حشد كافة الكفاءات والتخصصات في إطار اللجان المشكلة لتفعيل نشاطات المؤتمر على كافة الصعد والمستويات وفي مختلف انحاء الوطن .

وقد تقرر أن يكون مقر حزب جبهة العمل الاسلامي مقرا لإجتماعات اللجنة التنفيذية للمؤتمر الشعبي لحماية الوطن ومقاومة التطبيع.

مشروع قانون الانتخابات النيابية

... يعيدنا عشرات السنوات إلى الوراء !

● محمد النايف*

مشروع القانون للانتخابات النيابية المعدل المقدم من الحكومة الذي نشر في الجرائد اليومية الالادنية لم يكن مفاجئا بالنسبة لنا بتفاصيله وتوجهاته بالرغم انه في هذا الجانب يتناقض مع الدستور والميثاق ومواد القانون نفسه الذي يؤكد على العدالة والمساواة للمواطنين في الحقوق والواجبات والديمقراطية . فالحكومات المتاقبة بما تمثله من قوى طبقية وسياسية واجتماعية تحمل برنامجا في جوهره ومضمونه يعبر عن مصالحها الضيقة الانانية ومصالح القوى الطبقية والسياسية التي تمثلها السلطة التنفيذية ومن اجل تنفيذ الاهداف السياسية والاقتصادية التي تنسجم مع برنامجها في مجال التطبيع الشامل مع العدو الاسرائيلي والاستمرار في تنفيذ سياسات ما يسمى « برنامج التصحيح الاقتصادي » للانتقال النهائي الى اقتصاد السوق بما يحمله ذلك من بيع مؤسسات القطاع العام وتعويم الاسعار ورفع الدعم عن المواد الاساسية والتحضير للمرحلة السياسية الاقليمية الشرق اوسطية القادمة في تنفيذ الاتفاقات التفصيلية مع العدو وتهيئة الوضع المحلي للانتقال خطوات اخرى في مجال التعاون الاقليمي مع اسرائيل . وبالتالي هذا يتطلب من اجل الاستمرار في السياسة الراهنة قانون انتخابات يستجيب سياسيا لهذا البرنامج السياسي الشامل سواء تغيرت او تعدلت الحكومات في بلدنا .

ان مشروع القانون المقدم يتمسك بالصوت الواحد للناخب الواحد الذي جرت على اساسه الانتخابات النيابية للمجلس النيابي الثالث عشر ، والذي تعرض الى انتقادات حادة قبل اجراء الانتخابات وبعدها من ممثلي الراي العام والقوى الحزبية والشعبية وعدد واسع من اعضاء مجلس النواب الحالي ، ليس انطلاقا من رفض مبدأ الصوت الواحد للناخب الواحد ، ولكن على اساس اجراء تعديلاتجوهرية وسياسية على مواد القانون تضمن العدالة والديمقراطية الحقيقية ، با يعني اعادة تقسيم الدوائر الانتخابية وتوزيع المقاعد النيابية عليها بما ينسجم مع عدد السكان في كل دائرة . وعلى اساس او اجراء تعديلات على التقسيمات الادارية بما يوازي عدد اعضاء مجلس النواب المقترح بما يعني ان يكون لكل دائرة عضو واحد . ان موقف حزبنا وفي ظل التراجع وانحسار هامش الانفراج السياسي في البلاد وعودة نهج السياسة العرفية التي وصلت الى حد منع اي نشاطات سياسية

وجماهيرية سواء كانت سياسية او نقابية او جماهيرية او صحفية ومنع حرية الراي في اطار مبادىء التعددية السياسية والحزبية والفكرية ، الركن والمحور الاساسي للديمقراطية الحقيقية ، فإننا لانرى في هذا القانون سوى اثارة النعرات الاقليمية والطائفية والعشائرية والمناطقية بين المواطنين وتهمش الديمقراطية المؤسساتية التي عنوانها ومحورها الاساس في كل البلدان ، قانون الانتخابات البرلمانية فأساس التصنيف والحكم على مستوى رسوخ النهج الديمقراطي وما ينتج عنه في الممارسة والسلوك يرتبط بمنهج الحكم في كل بلد بالنظر الى المجلس التشريعي ، طريقة انتخابه ، دوره ، في مراقبة السلطة التنفيذية وحماية حقوق المواطنين ومصالح البلد .

ونرى ان مشروع القانون المقدم ، بما يحمله من مواد ، تضع العدالة والمساواة بين المواطنين والدوائر وعلى مستوى اللواء الواحد ، على الرف ، لاهداف واغراض سياسية محددة وتريد بذلك ان تستقوي على الراي العام الواسع الرافض لسياسات الحكومة سياسيا واقتصاديا ، بمحاولة استمالته بالوعود الانتخابية من خلال القانون المقدم الذي يعيد البلاد والعباد عشرات السنوات الى الوراء ، ان الراي العام وجماهير الشعب بمختلف مشاربه ومنابته هم اشد حرصا على الوحدة الوطنية لانهم يعيشونها يوميا ويكتوون مجتمعين بسياسات تالحكومة المدمرة ، ولذلك بجري تقديم القانون الذي يتم فيه استقواء مواطنين ودوائر على مواطنين ودوائر اخرى . بالرغم انهم يتمتعون بالمواطنة والهويه . ان الخلاف في الراي وهو قائم على اية حال لا يتم مواجهته بمحاولة الاستقطاب واشغال البلد ومواطنيه بقانون يحمل كل النزعات السياسية الضارة والمتداخلة مع بعضها .

ان نظام الانتخابات الذي يقوم على اساس الصوت الواحد للناخب الواحد يمكن ان يرسي الاساس لتمثيل ديمقراطي فعلي وانتخابات تمثيلية تشريعية نظيفة ، اذا ما استند الى المساواة والعدالة بين المواطنين والدوائر استنادا الى عدد السكان وان يكون لكل دائرة ممثل واحد . والقانون الامثل كما يراه حزبنا الذي يجعل من البرلمان ، برلمانا لكل البلد والمواطنين هو الذي يعتبر الاردن دائرة انتخابية واحدة ، تجري فيها الانتخابات على القائمة التمثيلية النسبية لكننا نعرف ان ذلك غير ممكن راهنا ، بسبب موازين القوى القائمة وغيرها من الاسباب الاخرى . فاننا انطلاقا من حرصنا الشديد على القيام بدورنا الوطني وتحملنا لمسؤولياتنا في هذه الظروف السياسية ومن اجل قانون انتخابي مركب« قوائم +فردي » وفي هذا الاطار يتطلب تخصيص مقاعد للاحزاب السياسية في الدوائر « القوائم » واذا كان ذلك غير ممكن فلا مجال لاحداث تعديلات جوهرية على القانون المرتبط بالتقسيمات الادارية سوى باستحداث مائة دائرة انتخابية وعلى قاعدة الصوت الواحد للناخب الواحد .

ونعتقد ان ذلك يلبي مصالح الجميع ويحد من بعث النزعات ويفتح المجال ويرسي الاساس لمجلس تشريعي يستطيع ان يقول انه يمثل ارادة الشعب ، ونعتقد ان هذا الطريق الملائم للخروج من مأزق القانون الراهن بما يكفل للقوى الطبقية والسياسية المختلفة والمتباينة ان تخوض الصراع السياسي والاقتصادي بمنهج ديمقراطي يحترم الراي الآخر في اطار التعددية . ان تسليط الضوء على الجانب الرئيسي من القانون وهو النظام الانتخابي لا يعني ان باقي مواد القانون تلبي شروط العملية الانتخابية الديمقراطية فالتقسيمات الادارية المرتبطة بتوزيع المقاعد النيابية على مستوى المحافظات وفي اطار الالوية لا تستند الى اسس واضحة فالاساس الذي يعتمد عادة هو عدد السكان او الناخبين الذين يحق لهم ممارسة حق الانتخاب وكلاهما لم يتوفرا في القانون وتوزيع المقاعد على المحافظات والالوية وبالتالي لا يستبعد المتفحص لما هو وارد سوى الاستنتاج ان



ذلك مقصود لغايات سياسية والانتقاص من تمثيل قوى سياسية واجتماعية فلا يعقل مثلا ان تكون محافظة عمان تساوي ٤٤٪ من عدد السكان ولها ٢٢ نائب والزرقاء ١٥٪ ولها ٩ نواب وتمثيل مدينة الكرك بثلاثة نواب ومحافظة مادبا ثلاثة نواب والقائمة تطول من امثلة لا تحصى فاي اساس لعتمد لا أحد يعرف سوى معدي القانون فاما انهم اعدوا المشروع بدون العودة الى الارقام او بالاستناد وهو الارجح خدمة لاغراض واهداف سياسية محددة اي اجحاف هذا الذي يحمله القانون .

ان الشعب لم يعد يثق بحياد السلطة التنفيذية والاجهزة المتفرعة عنها فتجربة الانتخابات عام ٩٣ ما زالت ماثلة للذهن في العديد من الدوائر من تزوير وتدخل وتجربة الانتخابات البلدية في بعض المجالس البلدية وما زالت حاضرة وطازجة من تدخل فظ وتزوير فاضح من قبل اجهزة السلطة التنفيذية لضمان نجاح مرشحيها ، وهو الامر الذي يتطلب ان تتشكل لجنة مركزية للاشراف على الانتخابات شرط نزاهتها ان يكون رئيسها واعضاؤها من خارج الحكومة واجهزتها التنفيذية على الصعيد المركزي والمناطقي والاستناد الى القضاة في ذلك .

كما لا يجد القارىء للقانون المغزى من اعطاء الوزير الحق بتأجيل الانتخابات في بعض الدوائر واجرائها في موعد آخر ان الاصل ان تجري الانتخابات في كل الدوائر في يوم وموعد واحد ولا استثناء في ذلك في وضع بلادنا كما لا يفهم المواطن لماذا هذه التقييدات على نشاط المرشحين في الحملة الانتخابية ومنع قيامها بالساحات العامة ، ورفع رسوم الترشيح الى الف دينار . كما ان القانون يحتاج الى تعديل بالنسبة الى الجهة المعنية بتلقي الطعون والبت بها ، فليس في صالح اي عملية انتخابية ان تبت الهيئة المنتخبة بالطعون ، خاصة ان القانون يعتمد نظام الترشيح والفرز الفردي لأعلى الاصوات وليس القوائم الانتخابية في اطار الدائرة او البلد . ولهذا كله ندعو الى ان تتولى السلطة القضائية تلقي الطعون والبت بها .

لقد ادخلت على القانون الحالي بعض التعديلات الايجابية من تسهيل العملية الانتخابية وتقليص سن الانتخاب ، لكن هذه التسهيلات للمواطن وقفت عند حد قانوني معين فضاعت هذه الايجابيات في أصرار السلطة التنفيذية على الابقاء على جوهر القانون نظام الصوت الواحد للناخب الواحد ، تقسيمات ادارية غير عادلة ، الذي اختبره الشعب في التجربة الانتخابية النيابية السابقة والذي يدفع الشعب ثمن ذلك على اكثر من صعيد سياسي ومعيشي ، وافتقاره للعدالة والمساواة بالحقوق والواجبات بالنسبة للمواطن ، ولذلك نختتم راينا فليتوحد كل الحريصين على الوطن والمواطن لرفض هذا المشروع الذي يعيدنا عشرات السنوات الى الوراء .

* عضو اللجنة المركزية لحزب الشعب الديمقراطي الاردني

اقتصاد

● احمد النمري

مواصلة رفع أسعار الفائدة نهج نقدي لا تحمد عقباه اقتصادياً

باصرار يثير الدهشة والتساؤل تواصل السياسة النقدية في الاردن منذ ايلول سنة ١٩٩٣، بل ومنذ الاستجابة لنصيحة صندوق النقد الدولي باتباع أسلوب تعويم اسعار الفائدة المصرفية في شباط سنة ١٩٩٠، تتبنى نهج الرفع المتوالي لاسعار الفائدة المصرفية، وتصل إلى ذلك من خلال تتابع اصدار شهادات الإيداع بالدينار وبيعها إلى البنوك التجارية والإستثمارية والمتخصصة، وباسعار فائدة استمرت في التحرك إلى اعلى ومن حوالي ٤٪ في ايلول سنة ٩٣ إلى ما يتراوح بين ٩,٥،٩,٢٥ حالياً.

وتطلق السلطة النقدية على شهادات الإيداع هذه اسم «الاداة النقدية غير المباشرة»، وتعتبرها وسيلة مناسبة لإمتصاص السيولة الزائدة في السوق، وطريقاً غير مباشر للإقتراض من الجهاز المصرفي، وللحد من قدرة الأخير على التوسع غير المرغوب في التسهيلات المصرفية، ولمنع انطلاق شبح التضخم، وللمحافظة على استقرار قيمة وسعر صرف الدينار الأردني تجاه العملات الاجنبية.

وبينما يمكن ان يكون رفع سعر الفائدة المصرفية واصدار شهادات الإيداع مفيداً، واحد العوامل المؤثرة في موضوع التضخم والاستقرار النسبي في اسعار صرف الدينار، إلا أنها بالتأكيد ليست العامل الاهم كما انها ليست العامل الوحيد وسط مؤثرات ومتغيرات [illegible]

بتوفر او عدم توفر احتياطي كاف من العملات الاجنبية وطريقة تشكيله وتكوينه من مصادر اقتصادية ذاتية ام من خلال الإقتراض الخارجي!!.

وترتبط جدوى اي اداة متبعة في السياسة النقدية بكلفتها مقارنة بما يتحقق من ورائها من منافع واهداف اقتصادية مرجوه وبوجود او عدم وجود بدائل لها ويكفي ان نشير هنا إلى ان اسلوب اصدار شهادات الإيداع وبيعها للبنوك كلفت البنك المركزي اكثر من «٢٠» مليون دينار سنوياً، وبالتالي قلصت جانب الإيرادات في الموازنة «من صافي ربحية البنك المحولة الى الخزينة» بنفس القيمة والتي انعكست في زيادة ربحية وحدات الجهاز المصرفي، وبشكل استثماري يكاد يخلو من اي مخاطرة.

كما استمرت السلطة النقدية في الإدعاء، ومنذ سنة ٩٣، بان توجهها إلى رفع الفائدة على شهادات الإيداع يهدف إلى زيادة أسعار الفائدة المدفوعة على الودائع بالدينار، وإلى حفز المدخرين بالدولار إلى التحول إلى الإدخار بالدينار، ومنعاً للإقتراض بالدينار تم تحويله إلى عملات اجنبية.

والواقع ان اكثر من «٩٠٪» من الودائع بالعملات الاجنبية نتجت عن حوالات المغتربين إلى البلاد [illegible]

لا توجد مكاسب ملموسة فيما يتعلق بنهج الرفع المتواصل لاسعار الفائدة على تشكيلة الودائع، وعلى استقرار او عدم استقرار الدينار الأردني، الذي جرى تضخيم التركيز على اهميته باكثر من الإهتمام بتحقيق نمو متوازن للإقتصاد الكلي، وبالفعل اصبح لتواصل ارتفاع اسعار الفائدة تاثيرات سلبية اشد على حوافز الإستثمار والإنتاج وعلى كلفته، وكلفة الإقتراض وعلى ارتفاع الأسعار، وعلى القدرة التنافسية لمنتجات الاردن الصناعية والزراعية في السوق المحلي، وفي أسواق التصدير الخارجية، وبقاء بل وتوسع فجوة العجز في الميزان التجاري، وميزان المدفوعات، وعلى اتجاه تدفقات العملات الجنبية الداخلة والخارجة.

ونعتقد بانه بدلاً من ان تركز وتكثف جهدها في موضوع احادي الجانب«رفع سعر الفائدة مع تجميد سعر اعادة الخصم منذ سنة ١٩٨٩» فان على السلطة النقدية ان تعطي اهتماماً اكبر لمتابعة ومراقبة وحدات الجهاز المصرفي، وللتاثير اكثر في كمية ونوعية قراراتها الإئتمانية والإستثمارية، وان تحرص على تغيير قراراتها ومواقفها واختيار بدائل اخرى اقل كلفة من وقت إلى آخر حسب الحاجات المتغيرة للاقتصاد، وكما يحدث في اقطار اخرى نامية [illegible] الولايات المتحدة في الشهرين الاخيرين عندما قرر بنك الاحتياط الفيدرالي تخفيض سعر الفائدة الامريكية مرتين بمعدل ٠,٢٥٪ في كل مرة.

مشروع قانون الانتخابات: اعادة صياغة للقانون المؤقت اللاديمقراطي

هشام ابو غوش: مشروع القانون يكرس التمييز بين المواطنين
توجان فيصل: الحكومة خرقت الدستور ـــ وأدعو الشعب للانقلاب عليها
د. همام السعيد: مشروع القانون يمزق الوحدة الوطنية ويؤدي الى نواب «حارات»

● كتب محرر الشؤون المحلية

كما هو الحال في انتخابات المجلس النيابي لعام ١٩٩٣ فإن الانتخابات المزمع اجراءها عام ١٩٩٧ ستستند إلى جوهر القانون المؤقت التي جرت الانتخابات السابقة بموجبه، وتحديداً في مسالتين رئيسيتين هما: الصوت الواحد للناخب الواحد، والاجحاف في توزيع المقاعد النيابية ارتباطا بعدد السكان في كل منطقة.

واذا كان القانون المؤقت اللاديمقراطي الذي جرت انتخابات ١٩٩٣ بموجبه كان يهدف إلى احكام القبضة الحكومية على مجلس النواب من اجل تسهيل عملية تمرير التوجهات السياسية المنسجمة مع المخططات الأمريكية والإسرائيلية واملاءات صندوق النقد الدولي، حيث تمكنت الحكومة ـ وبكل يسر ـ من تمرير معاهدة وادي عربة وكافة الإتفاقات المشتقة منها، والغاء القوانين التي لا تنسجم مع المعاهدة واستحقاقاتها، وتشريع الجديد منها بما يخدم عملية التطبيع مع الكيان الصهيوني .. فإن مشروع القانون الجديد للإنتخابات ـــ الذي تسعى الحكومة لتمريره ـــ هو اعادة صياغة للقانون المؤقت مع بعض الرتوش هنا وهناك، ويهدف مجدداً إلى تكريس واحكام القبضة الحكومية مجدداً على مجلس النواب من اجل تسهيل تمرير التوجهات السياسية للحكومة في مسائل تسريع وتائر التطبيع مع الكيان الصهيوني، وتعديل القوانين وعلى راسها قانوني المطبوعات والنقابات المهنية توطئة للإرتداد عن الديمقراطية باسم القانون والديمقراطية نفسها.

. «الأهالي» التقت عدداً من النواب والفعاليات الحزبية لإلقاء الضوء على مسالتين هما: مدى دستورية طرح مشروع الحكومة على المجلس في ظل وجود «مقترح» سابق من النواب ... وتقييم المشروع الجديد مقارنة بالقانون المؤقت للإنتخابات.

هشام ابو غوش

هشام ابو غوش عضو المكتب السياسي لحزب الشعب الديمقراطي الأردني «حشد» قال: لقد اكد حزبنا في وقت مبكر على ان الصيغة الديمقراطية والأكثر عدالة هي تلك التي تضمن مبدأ القائمة النسبية الموحدة على مستوى البلد ككل مع امكانية تخصيص نسبة من المقاعد الفردية ، كمرحلة انتقالية، وذلك لضمان تمثيل شامل لسائر المواقع والتجمعات الجغرافية.

واضاف: مع تقديرنا لبعض التعديلات الإجرائية في مشروع القانون المقترح كتلك المتعلقة بالبطاقة الانتخابية وتقديم [illegible] العمر بالنسبة للناخب ربما ينسجم مع الدستور، إلا ان الأسس الرئيسية المضمرة التي ينطلق منها هذا المشروع تتناق مع نصوص وروح الدستور الذي يحول دون التمييز بين المواطنين، كما انها تثلم مقومات الوحدة الوطنية وتسعى إلى تهميش العمل السياسي والحزبي وإلى تكريس النزعات العشائرية والجهوية والإقليمية الضارة .. فقد ابقى مشروع القانون المقترح من قبل الحكومة على نظام الصوت الواحد للناخب الواحد دون ان يتماثل العدد المحدد للمقاعد النيابية مع الدوائر الإنتخابية ودون مراعاة لعدد النواب في اطار كل دائرة بما ينسجم مع عدد الناخبين، فيها الأمر الذي يتناق مع الديمقراطية ومتطلباتها الفعلية ... فمن حيث المبدأ، يمكن ان يحمل نظام الصوت الواحد للناخب الواحد بعض الإيجابيات فيما لو تساوت الدوائر الإنتخابية مع عدد المقاعد النيابية، كما هو حاصل في عدد من البلدان ..

وحول عدد النواب المخصصين لكل منطقة ارتباطا بعدد سكانها قال: ان نظرة سريعة لإحصائية السكان ولتوزعها الجغرافي ـ كما اعلنت مؤخراً ـ تشير إلى التناقض الحاد ما بين الحديث عن عدم التمييز بين المواطنين وبين تكريس ذلك التمييز عملياً وواقعياً. ونحن في الوقت الذي ندعم فيه كافة المداخل التي من شانها الإسهام في تعزيز تمثيل سائر المواقع الجغرافية وفئات المجتمع في المجلس التشريعي للامة، ولكن بدون غبن او اجحاف تحملها عبارات مضمرة، اقل ما يمكن ان يقال فيها بانها تتناق مع الدستور ومع الديمقراطية الحقة .. فكيف يمكن تفسير ان محافظة كالزرقاء او عمان مثلاً لا يخصص لها إلا حوالي نصف النسبة المئوية التي تتناسب وحجم السكان فيها مقارنة مع المجموع الكلي للسكان؟!!

وحول ملاحظاته الأخرى على المشروع الجديد قال: هنالك عدد من المسائل ذات الطبيعة الإجرائية التي لا تنسجم مع الديمقراطية، أبرزها على سبيل المثال لا الحصر: عدم السماح لجميع الموظفين الحكوميين بالاسهام في الحملات الإنتخابية والدعاوية ومنع كل اشكال الدعاية في الأماكن والساحات العامة/رسم الترشيح الباهظ نسبياً وغير القابل للإسترداد/الإشارة إلى حق الوزير بترتيب اسماء المرشحين في كل دائرة كما يشاء/ سن الترشيح المقترح الذي يحول دون ممارسة قطاع حيوي وهام لمثل هذا الحق عدم اشراف جهة محايدة على مجمل العملية الانتخابية الخ...

النائب توجان فيصل

حول مدى دستورية طرح مشروع الحكومة قالت: تقديم هذا



المشروع من قبل الحكومة امر غير دستوري، لأن هنالك اقتراح بقانون مقدم من «٢٧» نائباً في حين ان الدستور ينص على «١٠» نواب فقط .. وكان هذا «الاقتراح» قد احيل إلى المجلس في الدورة العادية الماضية، وحاول نواب الحكومة منعه، لكننا كسبنا النقاش بخصوصه وتمت احالته إلى اللجنة القانونية.

الأن ووفقاً للنص الدستوري لا يجوز للمجلس إلا أن يأخذ بالإقتراح الأول، فإما أن يقبل به او ان يرده، واذا رده فلا يجوز تقديم مشروع آخر في ذات الدورة.

وقد سبق للحكومة ان تقدمت بمشروع قانون وعندما حاول النواب اعادة صياغته رفضت الحكومة واحيل الموضوع للمجلس الأعلى لتفسير الدستور، فجاء التفسير بانه لا يجوز طرح اي قانون آخر غير المطروح على المجلس، وقبل ان يبت فيه.

واضافت: وبالتالي على المجلس ان ينظر الأن في المقترح المطروح عليه من النواب، او تعديله بما لا يتعارض مع اهداف واغراض وتوجهات المشروع المقدم، او ان يرفضه كلياً، وللنواب الحق في ان يتقدموا باقتراح بتشريع آخر ... فالمشروع «المقترح» المطروح من قبل النواب الـ «٢٧» يجب ان يستكمل مجراه الدستوري، وقبل ان تدخل الحكومة على الخط بمشروع الآخر، وإلا نصبح امام حالة من الفوضى. وللتصور لو ان النواب تقدموا بمشروع قانون عمل في الوقت الذي طرحت فيه الحكومة مشروعها .. ماذا سيحصل؟!

وحول دور الحكومة قالت النائب توجان فيصل: السلطة التشريعية مناطة بالمجلس والملك، والحكومة ليس لها اي دور تشريعي، ودورها محصور «بالسكرتارياء فقط، فهي تقترح وتقنع عندما يطلب منها لأن لديها كفاءة تشريعية من خلال «ديوان التشريع».

فنحن في مجلس الامة المشرعون، وما نريده أن يكون تشريعاً هو الذي يقر، هذا كله بالإضافة إلى أن مشروع قانون الحكومة خارج عن مواصفات ومتطلبات المشروع المقترح من قبل مجلس النواب.

واضافت: اذا ما تم طرح مشروع الحكومة اولاً وتم تجاهل مشروع النواب، واذا ما قبل المجلس بذلك فإننا نكون عملياً امام انقلاب حكومة تنفذ بالقوة والرشوة والفساد، وتكون الحكومة قد صادرت الديمقراطية، وبالتالي فإنني ادعو الشعب للقيام بانقلاب لصالح الديمقراطية باستخدام كافة الوسائل لأن الحكومة اذا خرجت عن الدستور فلا شرعية لها.

لا يمكننا قبول هذه التجاوزات الخطيرة على صلاحيات المجلس، لا يجوز للحكومة ان تخرق الدستور، ولا يجوز للمجلس ان يخرق الدستور، فالشعب هو مصدر السلطات وعلى الشعب ان يستعيد سلطاته بكل الوسائل المتاحة.

عيوب مشروع القانون

وحول تقييمها لمشروع قانون الانتخابات المقدم من قبل الحكومة قالت النائب توجان فيصل: القانون اولاً يحتفظ بالعيب الأساسي الا وهو «الصوت الواحد للناخب الواحد» والذي تحدثنا عنه كثيراً، والعيب الأخر الرئيسي فيه انه لا يوزع المقاعد حسب الكثافة السكانية، اي انه مفصل لتصل اليه فئات بعينها ولا تصل اليه فئات أخرى.

واضافت:

وفي تفاصيل هذا القانون نقاط ضعف مقصودة تمثل تسللاً حكومياً من خلالها ابرزها:

أ ـ انه يعطي لجنة الفرز والاقتراع المعينة من قبل الوزير حق البت في الإعتراضات المحولة اليها من المرشحين مع انه من المفروض ان تعالج الخطا الذي تم الاعتراض عليه، واذا لم تفعل ذلك يحق للمرشح او مندوبه ان يطلب وقف الإقتراع وحضور احد



القضاة الذين يخصصون لهذه المهام، وبالتالي يجب أن لا تكون اللجنة هي المرجعية النهائية عند الصندوق.

ب ـ وفق القانون الجديد الوزير هو الذي يصدر الأنظمة والتعليمات بما فيها تعليمات البطاقة الشخصية، والأساس ان ينص على هذه الأنظمة والتعليمات في القانون.. والبطاقة الشخصية التي يتم تعريف [illegible] بالقانون لأن كثيراً من البطاقات قد تصدرها الحكومة بصفة مؤقتة.

وهذا الباب مدخلُ لإعادة اللعبة السابقة، لعبة البطاقة الإنتخابية التي جرى بها التزوير، بما لا يقل عن عشرات الألوف، حيث كانت الدولة تصدر البطاقة « » وقد اعترف لي احد الاشخاص انه انتخب «١٦» مرة واعطي «١٦» بطاقة انتخابية.

ج ـــ جرائم الانتخاب المنصوص عليها غير حازمة فتتراوح احداها بين الغرامة من ٢٠٠ ـ ٥٠٠ دينار او بين السجن من ثلاثة اشهر إلى ستة، حيث يميلون في هذا المجال لتنفيذ العقوبة المخففة، في حين يجب ان ينص القانون على العقوبتين معاً، حتى لا يخرج المتلاعب ببضعة دنانير.

.. هذا بالإضافة الى انه وفقاً لهذا المشروع «تسقط الجرائم الانتخابية بالتقادم بعد مرور ستة اشهر، في حين ان مثل هذه الجرائم وكما هو معمول به في مختلف القوانين في اكثر من بلد يجب ان لا تسقط قبل اقل من مرور سنة.

د ـ موضوع اعتبار «البدو» اقلية!! لا افهم كيف يعتبر البدو اقلية. فالاقليات في كافة دول العالم اما ان تكون عرقية او دينية. اما نمط الحياة من «بداوة وفلاحين ..الخ» لا يدخل اطلاقاً وعلمياً في التصنيف، فالعشائر البدوية ليست قطاعات اجتماعية، فهي تعيش كجزء من النسيج الاجتماعي في المدن والقرى، وابناءها منهم الغني ومنهم الفقير ، لكن المقصود فقط هو اعطاء مقاعد اضافية بمختلف الذرائع ، بحيث يعطى «البدو ١٠٪ من اجمالي المقاعد اي «٩» مقاعد.

كما أن الحكمة من اعطاء مقاعد للاقليات الدينية والعرقية هي لضمان وجود من يمثلها لغايات عدم التجاوز على حقوقها، والبدو بهذا المفهوم اذاً ليسوا اقلية.

هـ ـ الاقليات: من المفروض ان تعطى الاقليات «دينية كانت ام عرقية» حداً ادنى من المقاعد لضمان تمثيل العينة، ثم خارج الحد الادنى يجب ان يسمح لها ان يترشح احد منها في اي دائرة من الدوائر ولاي مقعد اخر كبقية المقاعد، والسماح من عدمه هنا يشكل المقياس الحقيقي لوجود و عدم وجود تفرقة بين الاقليات وغيرها، ومشروع القانون الحالي يكرس السلبيات والفروق بين الاقليات وغيرها من ابناء الشعب، ووفق هذا المشروع فان نائباً مثل خليل حدادين لا يستطيع ان يرشح نفسه سوى عن مقعد مسيحي مخصص، علما بان مثل هذا النائب وغيره من النواب التقدميين يمكن ان يرشح نفسه في اي منطقة وليس عن المقعد [illegible]

الدكتور همام سعيد

النائب همام سعيد علق على طرح الحكومة لمشروعها رغم وجود «اقتراح» من النواب بقوله: ما دام هنالك اقتراح بتوقيع «٢٧» نائباً، واحيل هذا الموضوع للحكومة لوضع مشروع منسجم مع هذا الإقتراح، فيجب التركيز على ذلك، لأن الأصل ان تكون هذه المجموعة النيابية صاحبة رأي وصاحبة قرار، وينبغي ان تلاحظ الحكومة ذلك في توجهاتها واقتراحاتها وان تأخذها بعين الاعتبار .. وهذا طبعاً لم يحدث، وهنالك محاولة من قبل الحكومة لإستباق المجلس بمشروع آخر، يبدو انه لا يختلف كثيراً عن المشاريع السابقة.

وعن سلبيات هذا المشروع المقدم من قبل الحكومة قال:

هنالك سلبيات جديدة وعديدة في هذا المشروع منها:

١ ـ التوزيع غير العادل للمقاعد النيابية المخصصة للمناطق دون مراعاة عدد السكان في هذه المناطق ... والأصل ان المجلس النيابي مجلس تمثيلي، وان المواطنين يتساوون في حقهم في هذا التمثيل، فاذا كان هنالك «١٠٠» مواطناً في منطقة يقابلهم «١٠٠٠» مواطناً في منطقة أخرى، فهذا يعني عدم المساواة، اذ ان كل مواطن يساوي كل مواطن في الاردن، لذلك فان هذا خرق لمبدأ العدالة ... ولا بد من مراعاة ان عمان والزرقاء ذات الكثافة السكانية العالية لا بد أن يكون لهما العدد الكافي من المقاعد النيابية.

٢ ـ اما موضوع «الصوت الواحد للناخب الواحد»، فهو وسيلة لتمزيق الوحدة الوطنية، ويؤدي إلى ايجاد نواب «حارات» وقرى اكثر من ايجاد نواب شعب يمثلون الأمة ويعيشون قضاياها، اذ ان الأصل هو ان يكون الانتخاب على مستوى الأردن كله، كما ينبغي ان يكون وفق نظام القوائم حتى يختار الشعب نوابه وفقاً لتوجهاتهم السياسية ومبادئهم التي يطرحونها عليه. ووفقاً لموضوع «الصوت الواحد والناخب الواحد» فان النواحي العشائرية والجهوية تغلب على المبادىء والسياسات والبرامج، هذا الى جانب ان مبدا الصوت الواحد يحرم المواطن من ان يختار نواباً في دائرته الانتخابية ويفرضون عليه دون ان يكون له رأي فيهم.

فالمواطن الذي يختار نائباً من «٣» نواب في دائرته، لم يقدم الراي في النائبين الآخرين، بل غيره اختار له نوابه ... وهؤلاء النواب الثلاثة يمثلون هذا المواطن ولا يمثله نائب واحد، فيكون المواطن عندئذ قد حرم من حقه بالصوت الكامل ويكون لديه ثلث صوت فقط. هذا يؤدي الى خلل كبير في التمثيل النيابي .. لكن لو كان في كل دائرة ناخب واحد والناخب ينتخب هذا النائب الواحد، فعندئذ يكون قد اختار ممثل يمثلنا في هذه الدائرة.

وشوشات



دمعة كبيرة ... بحجم شجرة شوك!

«تصوّر، تصوّر ان ليس امامك إلاّ مصيرك»!
ـ هنري ميلر ـ

... حين يلّم الفتى أشتات روحه، ويتذكر... ... تنبجس من زوايا الضلوع أشواق، وذكريات مرّة بطعم السكر!

إيه .. أيها الفتى!!

كم مضى مـن العمر. لا .. لم تعد فتى، فهـا أنت تخطو عتبة النهاية، و«تتجزء نصف العمر»!!

تخيّل..!! نصف العمر ... ! ياله من انجاز سخيف.

وطـن: ضاع مـن بين يديـك، كما تحرق شمس أيلـول غيمة عابرة!

إمرأة: صحوت .. واذا بها خلفـك، والمدى برزخٌ تجدّف فيه مقصوص اليدين!

أصدقـاء: نهش بعضـهم الموت، وتناهشـت الغربـة من تبقى!

القصيدة : لن تؤدي إلاّ للأسئلة!

والدمعة الكبيرة، المتحجرة في الحلق، تخنق ما بتقى.

إيه .. أيها العمـر المراكم أسئلة، هـل ثمة فيك مـا يكفي لنولد مرة أخرى، ونعشق امرأة أخرى، ونحب بلداً آخر ... ونرقص حتى الصباح في ذكرى عيده الوطني.؟

أسخف ما في المسألة أننا حتـى لو بقينا نكتب ألف عام فلن نغير لون شرا شفنا ... !

● « درويش . . . »

... وخزة دبوس



تذكروا ... تذكروا دائماً ان
امريكا ليست هي الله العزيز القدير!
وان أمريكا ـ على بأسها ـ
لن تمنع الطيور من أن تطير
قد تقتل الكبير بارودة صغيرة
في يد طفل صغير»!

● «نزار قباني»

قالوها ... ومضوا

الحيـاة اقصر مـن أن نقضيهـا في تسجيل الأخطـاء التي ارتكبها غيرنا في حقنا.
ـ براتراند راسل ـ

آه يـا نفسي، لا تطمحـي إلى الخلود، ولكن استنفذي حدود الممكن.
ـ طاغور ـ

أكـاد أرى وراء كـل زواج قام على غير حب، حباً قام على غير زواج.
ـ بول بورجيه ـ

مـن ألـوان السعـادة أن نعرف إلى أي حد كان يمكن ان نكون تعساء ...
ـ لارو شفوكولد ـ

الـزوبعـة قـادرة على محو مدينة، ولكنها عاجزة عن فضّ رسالة، أو فك عقدة خيط
ـ بول فاليري ـ

ليش؟!!!

انشغل المواطنـون طيلة أيـام الأسبـوع الماضي، على مختلـف مستـويـاتهم، وأمـزجتهـم، واتجاهاتهم، وألوان قمصانهم .. انشغلوا باخبار التغيير الوزاري واستقالـة الشريف ومشـاورات الكباريتي ...

وحتى اليـوم الذي تكتـب فيه هـذه الصفحـة «الأحـد الماضي» مضت أربعة أيام احتـل فيها هذا الخبر المانشيت الرئيس للصحف اليوميـة ... وأصبح واضحـاً ان التغيير مسـألة وقـت .. أو عـدة ساعات!

رغم ذلك .. انشغـل التلفزيون والاذاعــة، كـلاهما، في جميـع نشراتهما الموجزة والمفصلة طيلة هذه الأيـام بالحديـث عن فشـل تشيلـر وتكليف يلماظ بتشكيـل الحكومة التركيـة .. كما يواصل اعلامنا الرسمي إخبارنا كل عشر دقائق أن رئيس الوزراء الياباني المكلف يواصل مشاوراته...

دون ان يتطـرق التلفــزيـون والإذاعــة المسميــان كـلاهما بالأردني، ولو باشارة بسيطة لما يحدث في الأردن ...

يا جماعة «إشي بسطح» ! وشو يعني اعلام رسمي؟ هي حكومة شعبية؟

يغنيك عن التلفزيون الأردني؟
ستلايت صغير يوضع تحت الوسادة!!

يعمل مـواطنون «واصلـة معهم راس خشمهم» على جمع آلاف التـواقيع على عـريضـة «طويلة عريضة» يطالبون فيها بـاغلاق التلفـزيـون وتوزيـع ستلايـت صغير «قدّ القـلأية» على كل مواطن...

وبأت هذا الإجـراء بعد أن «انجلـط» عشرات المواطنين وفقع عدد آخر في مختلف مدن ومحـافظات المملكة جراء تفاهة وضآلـة البرامج التي يقـدمها التلفـزيـون في هــذا الشهـر الفضيل ... وفي بـاقي شهـور السنة!

١٩٤٧: احـد المزارعين يسطـو على بقـرة جـاره، واندلاع ثارات عائلية تهدد بانقراض نسل المزارع!

١٩٤٩: طفل يسرق عكازة مختار القرية الشرقية ويبيعهـا بعشرة قـروش لشراء بـاكيت «راحـة معطرة»!

١٩٦٥: محمد حسن ينهـي «المترك» بنجـاح، وتوافد المهنئين عليه من الدول الصديقة والشقيقة!

١٩٧٣: ابـو علي يقرر شراء ٣ دجـاجات ويعـزم «دار اخوه» على مقلوبة زهرة، وام علي تفكر بالحرد!

١٩٧٩: لطفي يتعرض لحرق بشع في فمه لتذوقه خلطـة السكـر والليمـون التـي نسيتهـا أمـه على «البابور»!

١٩٨٢: مبـاراة سـاخنـة بين الحسين والفيصلي تنتهـي بمشـاجرات حـاميـة تـوفي فيهـا ثلاثـة مـن مشجعي الوحدات!

١٩٨٥: انهى حسن الثـانويـة العـامـة والتحق بمركز لمحو الأمية!

١٩٨٦: طـوشة هـائلـة بين ام حسن وزوجها لإعجابه الشديد بشفاه ليلى علوي!

١٩٨٩: انتحـار فتـاة في جبـل عمان لانقطـاع الكهربـاء اثناء بث اغنية «لا تلعـب بالنار» لـراغب علامة!

١٩٩٠: وفد من فتيـاتنا يقرر مفاوضـة شبابنا حول سقف الحرية المسموح به للغزل!

١٩٩٥: تجدد احـداث العنـف بين ام حسـن وزوجها لاعجابه هذه المرة بسيقان كلودا، والسيدة شفيعة «ام حسـن» تكفر جديّـاً بـالانتحار او شراء «كولونات القطة»!

... أهلاً باطفالنا الأحباء كل خميس في الجنّة الصغيرة...



الاسم :محمود يوسف الغزاوي
العمر : ثلاثة شهور
الهواية : السهر



الاسم : بيان ومعن محمد عبده ابو الرب
الهواية مشاهدة افلام الكرتون



الاسم : نادر نضال حمام
العمر : ستة اشهر
الهواية : مشاهدة التلفزيون



زياد قاسم يكشف مع « أبناء القلعة »

● كتب : محمد السمهوري

يجري العمل منـذ فترة على اعداد سيناريـو مسلسل « ابناء القلعة » وهـو مسلسل درامـي محلي سيعـده وينتجـه سهيـل الياس . ومـن المتوقـع ان يقوم بـإخـراجـه المخــرج عـزمـي مصطفـى بعــد ان كتب لــه السيناريو .

والمسلسل مـاخــوذ عـن روايـة ابنـاء القلعة للكـاتـب الاردني زياد قـاسم هـذا العمل الادبي التسجيلي الـذي يـؤرخ لمراحـل مدينـة عمان ومن بـدأ معهـا ورسخ فيهـا ، ويعتبر « ابــنـاء القلعـة » عمـلا ادبيـا ابداعيا متميزا من خلال التقاطه لأهـم مـراحـل تطـور المدينـة «عمان » سيـاسيـا واجتماعيـا واقتصاديا .

ويبدأ قاسم روايته من قاع المدينـة بـالشرح والاستهـلال للقــارىء عـن شــوارع عمان ومعـالمهـا ليصــل الى مـوقـع الاحداث ومنبعها وهـي القلعة التي هي بمثـابة محور رئيسي لشخصيات الرواية وهنا اي في حي القلعة يرصد« زياد قاسم » انفعـــالات شخصيــاتــه وتحركــاتهم وتطــورهـــم وعـلاقاتهم ببعـض من خـلال فترات زمنيــة تغـوص فيهــا المدينــة عمان بــالاحــداث السياسية الصاخبة والمهمة .

ومـن فقـرات البــدايـة في الرواية يقول زياد قاسم :ـ

«تـوالـت على القلعـة امـم وتعـاقبت حضـارات ورثتهـا المدينــة اطـلالا مــن اعمــدة واضرحـة ومعابـد وساحـات امتـزج فيهـا الفـن الـرومـاني والبيزنطي والاسلامي .

ويحيط بالقلعـة من جميع جـوانبهـا ســور مـن القطـع الحجرية الكبيرة ، اهترأ بعضهـا على مــر السنين , وسقـــط الى السفح بعض آخـر ، ومن فوق السور الحجـري تظهر المدينـة صغيرة بعيدة ».

وعمان خليـط من السكـان العرب والشركـس وكما كانـت البداية من خلال عائلة « شمس الدين » الرجل الشركسي لتكون محور هـذا العمـل الابــداعـي التسجيلي ، ينبش الروائي زياد قـاسم العـلاقـات من خـلال « فخـري شمـس الديـن » الـذي يعتبر ركيزة من ركـائز الرواية واحد محاورها .

وتبـدأ المدينة في ذلـك الحي وسط شجـرة السنديـان وهي بـالنسبة للـراوي مفصل مهـم يجتمـع حـولها الصبيـة بعـد عودتهم مـن المدارس ، وشجرة السنـديـان لها ابعـاد وطنيـة ودلالـة عميقــة لأهـل الحي. « يدخـل حي القلعـة اناس جـدد ويخرج منها اناس ارادو البحث عن رزقهم في مكان آخر . وتبقى في الحي شخصيـات الـروايـة التي امتـزجت باهم التفـاصيل الانسانية وعمان تكبر مـع هذا المزج والخليـط الانسـاني عبر مراحـل سياسيـة اولها اسقاط وعـد بلفـور وتعيـش المدينـة الصغيرة اياما عصبيـة يشتبك الطــلاب والعمال بـالعسكــر هـاتفين لاعنين ضـد الجيـش الانجليـزي برئاسـة «جلـوب بـاشـا» في هذه المرحلـة يكـون حـزب البعـث والشيـوعيـون اقطاب الشـارع السيـاسي وهـم الاكثـر سيطـرة عليــه ،ولهم تواجد فعال بين الناس .

لقـد حـاول الكاتـب زيــاد قـاسم رصـد عمان كفتـاة تكبر دقيقـة بعـد دقيقة مـن خـلال استلهامـه لكثير من التفـاصيل التي يبني عليهـا العمل الادبي وامساك خيوط الروايـة من كل اطرافها.

بحبكة دراميـة تراجيـديـة فنيـة كان يـدخـل شخصيـاتـه الثـانـويـة لتخـدم فكـرتـه ويخرجها ويبقى ابطال الرواية « ابنــاء القلعـــة » الخليـــط العماني المنسجــــم رغـــــم التنـاقضات التـي تجعل منهـم الغـرابـة والطرافـة في آرائهـم وأساليب تفكيرهم يجتمعون في حالة الفرح وحالة الحزن ، لقد كـان زيـاد قـاسم بهذا العمـل وتناوله لمثـل هذه الشخصيات وتـركيباتها الانسانية شبيـه بـالـروائي العالمي «مـاركيز» بـدسامـة الافكـار والتفاصيـل وخلطها بعمـل ابداعـي مميز في الاختيـار والـزمـان والموقـع ليضيف للثقافة الاردنية رواية هــي بحـــق تستحـق الاهتمام والمناقشة .

قاموس الأهالي

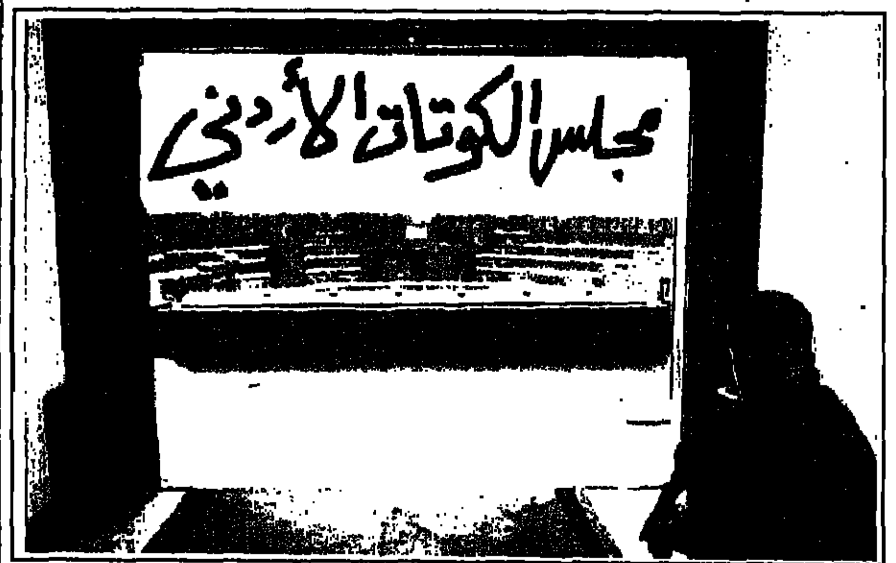
عريضة

التماس مصاغ بشكل رسمي يـوجهـه الموقعون او يرفعونه إلى شخـص او هيئـة من الاشخاص لها صفة معنويـة وتجلس في موقع السلطـة او النفوذ. طالبين فيها نيل او تحصيل حق ...

تقـديـم العـرائض او رفعهـا هـو حـق يكفلـه الدستور للمـواطن. والغرض منـه امـا الشكوى او مطـالبـة السلطات المختصـة والمسـؤولـة بـاعـادة النظر في بعض الإجراءات وتصحيح المظالم.

موسوعة السياسة
الجزء الرابع ـ الصفحة ١٠١

على هامش كوتات البرلمان .. والبطولة العربية للعب «الجلول»!



أبو سمره هل يرمي بثقله في انتخابات المجلس؟!

الجدل الــدائر الآن حــول مشروع القــانــون الجديـــد للانتخـابات النيابيـة لا يستبعد هذا السؤال!

فما دام حـق التعبير مكفـولاً لمواطني البلد جميعاً، حتى طلاب الخامـس الإبتـدائي «ج» الـذيـن يكتبــون مـواضيـــع التعبير «الإنشاء» بكل راحة ودون تدخل من اي قـوى او تيارات سياسية معينة!

ومــا دام حـق التعبير هــذا يسمح بان يطـالب المواطنون، او بعضهم، بــ «كوتـا» خاصـة كما فعلـت نقـابــات العمال، وكما اقطعــت الحكــومــة مقــاعــد للمسيحيين والشركـس والبــدو فـإن اشاعـات قويـة تسربت مـن الصالونات السيـاسية المعروفة، ورويت عـن مقربين مـن المعنيين بتشريـع القانـون الجديد، تفيـد «هـذه الاشـاعـات» بـان «كـوتـا للاطفال» هي محط نقاش ودراسة معمقة ومستفيضة!

المقربـون هـؤلاء انفسهـم استبعـدوا إقرار هـذه الكوتـا لأن الـديمقراطيـة الـرحبـة ـ حسـب زعمهم ـ لن تصمد مستقبـلاً امام توسل الأطفال الشقر اذا طالبوا بـ «كوتا» مستقلة عـن السمر ... مما سيؤدي لتفتت ملكية الحكومة من النواب!

وبعيـداً عـن الحسـم في هـذه المسالة، التي لن يحسمها أحد، غير اللـه، تتردد اشـاعات قـويـة عـن القطـاعـات التـي ستطـالـب بــ «كـوتا» خـاصة وأهمهـا: بائعـو خيطان المسابح، العمال المصريون «الذيـن يجرون مشاورات مكثفـة مع نظـرائهم العـراقيين للتنسيق حـول انتخابـات رئيس المجلـس ونوابه...»

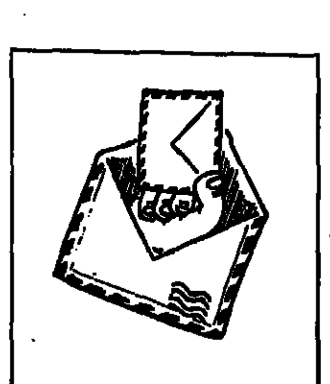
في حين نفـى مقـربـون مـن «بائعي الكاز على عـربات البغال» وجـود ايـة نـوايـا لـدى هـؤلاء لدخـول الإنتخابـات حرصاً على الوحدة الوطنية.

الاطفال السمر استبعدوا من جهتهـــم ايضــــاً خــــوض الإنتخابات لإنشغالهم بالبطولة العربيــة للعـــب «الجـــلول» التـي استبعـد منهـا العـراق انصيــاعـــاً لشروط الأمم المتحدة.

بطاقة إلى ...

في هذا الركن الصـغير سنكتـب أعزائي كل اسبوع كلمات دافئة، ونترك لك أن تهديها لمن تشاء!

من .... إلى .... مع المودة.



«أمرّ على الـديار
... ديار ليلى
أقبــل ذا الجدار
وذا الجدار
وما حبُ الـديار
مَلكنَ قلبي
ولكـن حـبَ مـن
سكن الديار»

م ر ب ع ا ت و ح ر و ف

الاخـوة القـراء: زاويـة مـربعـات وحـروف بـانتظـار مشاركتكم بها ... ضمن الشروط الـواضحة في إعداد هذه الشبكة.

افقي:
١ـ احدى امهات المؤمنين، غزوة من غزوات الرسول «صلعم» معكوس.
٢ـ رجع عن المعصية، بمعنى ناقة مبعثرة.
٣ـ صديق وصاحب، نصف اعمل.
٤ـ في الوجه معكوس، بمعنى تعذر معكوس.
٥ـ لفة ورق معكوس، بواسطتي.
٦ـ مختلفان، منطقة سياحية اردنية معكوس.
٧ـ مقياس ارضي معكوس، بمعنى اكمل.
٨ـ حرف جر، شجرة مباركة ذكرت في القرآن بدون الـ معكوس، خاصتك.
٩ـ احد المتكلمين في المهد، الاسم الاول لاحد المبشرين بالجنة معكوس، حرف.

عمودي:
١ـ شيخ الشهداء والمجاهدين ناقص الحرف الاخير معكوس.
٢ـ م، من اسماء القرآن الكريم، حرف.
٣ـ شتم ولعن، في الفم معكوس.
٤ـ ل، عكس باطل، كليم الله مبعثرة.
٥ـ حرف، نصف تهرب.
٦ـ هـ ، عطف واحسان، احدى بنات الرسول «صلعم» معكوس.
٧ـ سائل حيوي ، عكس مدح.
٨ـ احد اركان الاسلام، فك معكوس.
٩ـ المقطع الاخير لخامس الخلفاء الراشدين، ام القرى.

٩	٨	٧	٦	٥	٤	٣	٢	١	
									١
			■	■	■				٢
		■		■		■			٣
		■		■		■			٤
		■	■	■	■	■			٥
		■		■		■			٦
		■		■		■			٧
									٨
									٩

جمعية حماية المستهلك تحذر من استيراد الدجاج المجمد لاحتوائه على جرثومة « السالمونيلا »

● كتبت اماني العايد

بعد صدور قرار مجلس الوزراء القاضي باستيراد الدجاج المجمد منذ أكثر من اربعة أشهر بدأت مؤسسة المواصفات والمقاييس بتشكيل لجنة فنية من كل من وزارة التموين ، الزراعة ، الصناعة والتجارة بالاضافة للجمعية العلمية الملكية ووزارة الصحة وجمعية حماية المستهلك وغرفتي الصناعة والتجارة بالاضافة للقطاع الخاص ومؤسسة المواصفات والمقاييس لوضع المواصفة الخاصة بالدجاج المجمد الذي سيتم استيراده.

غير أن هذه اللجنة التي عقدت أخر اجتماع لها قبل أسبوعين تقريبا بعد وصول الوفد المكلف باعداد الدراسات عن الدجاج المجمد من الدول الاوروبية بالاضافة للاستعانة بالمواصفات في تلك الدول لم تتفق مع جمعية حماية المستهلك لوضع المواصفة النهائية . حيث ترى مؤسسة المواصفات والمقاييس ان ما توصلت اليه اللجنة هو افضل الموجود وان كثيرا من الدول الاوروبية والعربية تستعين بتلك المواصفات لاستيراد الدجاج المجمد وهذه المواصفة تناسب المستهلك الاردني .

اما جمعية حماية المستهلك فقد رفضت المواصفة بحجة انها لا تناسب المستهلك الاردني ويرى الدكتور عبد الفتاح الكيلاني نائب رئيس الجمعية ان هذا الدجاج موجودة فيه بعض الجراثيم وخاصة السالمونيلا وبالتالي تحفظناعلى وجود أي كمية من هذه الجراثيم لانها ستتكاثر ومن ثم ستؤثر على صحة الانسان . وبعض البلدان التي سمحت باستيراد الدجاج المجمد وفق هذه المواصفة رغم وجود هذه الجراثيم « السالمونيلا » تلك الموجودة في بلدنا . ويضيف الدكتور الكيلاني ان موقف جمعية حماية المستهلك واضح وهو أن مواطننا يجب أن يكون سليم وأن لا تعرضه للاصابة باي مرض وان لا نسمح باستيراد اي مادة قدتؤثر على صحته .

كما ان استيراد الدجاج المجمد غير مرغوب فيه وذلك لحماية المزارع لان ذلك سيؤثر على الانتاج المحلي من الدجاج وخاصة ان هناك فائضاً من الانتاج المحلي وبالتالي انخفاض في سعر الدجاج المحلي .

وتساءل الدكتور الكيلاني كيف ستسمح باستيراد الدجاج المجمد الذي قد يحمل الامراض لمواطننا ويعرضه للخطر ...

اما وزارة التموين فترى ان السماح باستيراد الدجاج المجمد نوع من الحماية للمزارع والانتاج المحلي وذلك لوجود رسوم عاليه على الاستيراد وأن اي من التجار لم يتقدم لغاية الان بطلب استيراد للدجاج لعدم الانتهاء من وضع المواصفة الخاصة ولفرض الرسوم العالية على المستوردين من قبل مجلس الوزراء .

وزارة الصحة وهي الجهة المعنية وذات العلاقة بصحة المواطن لم يتضح موقفها من خلال المواصفة رغم اعلان جمعية حماية المستهلك لان المواصفة ستسمح باستيراد دجاج مجمد قد يحمل جراثيم تؤثر على صحة الانسان ورغم انها عضو باللجنة الفنية المشكلة لدراسة ووضع المواصفة إلا انها لم تعترض ولم يكن لها موقف واضح من تلك المواصفة .

الطلاب والطالبات يتنافسون على المدرسة الجديدة
إنهم يضربون عن الدراسة ! ! !

● كتبت سهير ابو رواق

ضعف السياسة التعليمية اوجد ثغرات ومشاكل دراسية عديدة خاصة في المدارس الحكومية مما يؤثر على المستوى التحصيلي والاستيعابي للطلاب والطالبات وبالتالي يقلل من فرصة حصولهم على المعرفة العلمية الحقيقية . هذه المشاكل والثغرات الدراسية والتي يصعب إيجاد حلول جذرية فعالة لها . تمخضت عن إضراب عن الدراسة بدأ في « ١٩٩٦/١/٢٣ » هذا الاضراب عن الدراسة الذي يقوم به طلاب مدرسة «جمحة » الاساسية للبنين التابعة لتربية إربد الثانية . حيث تكاتفت الجهود ما بين إدارة المدرسة والمعلمين والطلاب لكي يمتنعوا عن مواصلة الدراسة حتى تقوم وزارة التربية والتعليم بتحقيق مطالبهم المشروعة .

وعلمت « الأهالي » أن اسباب هذا الاضراب يعود إلى ان وزارة التربية والتعليم قامت بإنشاء مدرسة واحدة جديدة فقط في بلدة « جمحة » في مدينة اربد وهذه المدرسة المبنية حديثا تشهد صراعا ما بين مدرسة «بنات » جمحة الاساسية ومدرسة جمحة الاساسية» للبنين» حول من له الأحقية بالإنتقال للدراسة في هذا المبنى المدرسي الجديد . مع العلم أن هاتين المدرستين كانتا سابقا في نفس المبنى القديم الحالي - المبنى السيء يحوي فترتين صباحي ومسائي ما بين البنين والبنات . وعندما قامت وزارة التربية والتعليم بإنشاء المبنى المدرسي الجديد - طلبت من إدارة إحدى المدرستين الإنتقال إلى المبنى المدرسي الجديد دون أن تقوم الوزارة بتحديد من هي المدرسة التي لها الاولوية في الإنتقال إلى هذاالمبنى الجديد كون المدرستين الآن في نفس المبنى القديم ضمن فترتين للدراسة صباحي ومسائي . وتركت الوزارة لإدارة المدرستين صراع البقاء حول هذا المبنى الجديد، لذا قام طلاب مدرسة جمحة الاساسية للبنين بإضراب عن الدراسة حتى تقوم وزارة التربية والتعليم بإعطائهم رسميا هذا المبنى الجديد المنشأ كبديل لموقع مدرستهم القديم ومدرسة البنات تبقى في الموقع القديم .

والجدير بالذكر أن المبنى القديم لكل هاتين المدرستين مبنى قديم لا يصلح للدراسة ، لهذا تتنافس المدرستان للحصول على هذا المبنى الجديد ، وكل مدرسة تعمل لتشغيل « واسطة » لها في وزارة التربية والتعليم تمكنها من الحصول على هذا المبنى الجديد .

ترى هل سيبقى هذا الصراع قائما ما بين هاتين المدرستين ؟؟

وهل سيستمر الاضراب عن الدراسة ويضيع على الطلاب الكثير من الدروس العلمية وهل سيضيع جهد الأبناء والامهات سدى في آمالهم بان يتهيا لابنائهم وبناتهم الجو الدراسي الجيد النقي وهل سيبقى المعنيون يقفون مكتوفي الأيدي تجاه هذا الضعف أسئلة عديدة وكثيرة تحتاج إلى اجوبة وكلها تشير إلى ضعف في السياسة التعليمية .

تحديد الخامس والعشرين من الشهر الجاري موعدا لاضراب العاملين في الاونرا

طالب النائب الدكتور ذيب عبدالله بانصاف موظفي وكالة الغوث بزيادة جميع موظفيها خارج الاردن ولم تفعل ذلك بالنسبة لموظفيها في الاردن .

وكانت اللجان التنفيذية لموظفي وكالة الغوث قد عقدت اجتماعا صباح الأحد الماضي حددت فيه مطالبها ومن أهمهازيادة رواتب العاملين في وكالة الغوث الدولية (الاونروا) بعد أن تمت زيادة العاملين في الوكالة خارج الاردن حيث تراوحت الزيادة ما بين ٨٪-١٥٪ وأن المبلغ المحدد للاردن لايتناسب مع نسبة اللاجئين الموجودين في الاردن الذي ياتي في المرتبة الثالثة من حيث الحاجة الى زيادات رواتب موظفيه . ووجهت لجان العاملين بيانا الى الفعاليات الشعبية واعضاء مجلس الامة والعاملين في المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والتربوية واللاجئين وتمثيلهم ووجهائهم استعرضت فيه التطورات الاخيرة من حيث احتمال انهاء الوكالة لخدماتها في أية لحظة مما يجعل الآف الموظفين لايعرفون مصيرهم .

كما ناشدت لجان العاملين الفعاليات الشعبية والرسمية مساندتها في اجراءاتها التصعيدية لمواجهة موقف ادارة وكالة الغوث .

كما قررت اللجان التنفيذية لموظفي الاونروا تحديد الخامس والعشرين من الشهر الجاري الموعد المقترح لاضراب العاملين في وكالة الغوث.

وكانت اللجنة قد اجتمعت في الثامن عشر من كانون الاول من العام المنصرم وقد قررت القيام باضراب مفتوح وشامل ردا على زيادة رواتب الموظفين في جميع مناطق عملياتها باستثناء الاردن

اضراب العاملين في الوكالة .. خطوة صحيحة ولكن؟!

● كتب محمد ابو الرب

يستعد العاملون في قطاع وكالة الغوث «معلمين، عمال، خدمات» لمواجهة مع ادارة وكالة الغوث من خلال البدء باضراب مفتوح عن العمل بسبب عدم منح موظفي الأردن «باستثناء العمال» زيادات في غلاء المعيشة، رغم ان الزيادات الممنوحة للعمال قليلة مقارنة بارتفاع مؤشرات الغلاء، وياتي ذلك للمطالبة بالمساواة مع الموظفين في الضفة الغربية وقطاع غزة ولبنان وسوريا.

ومع أهمية هذا الإجراء فانه ينبغي الإنتباه إلى ان حصر المطالب بالزيادات والعلاوات في الراتب، لا يقلل من اهمية مجموعة من قضايا الموظفين التي يجب ان تشملها المطالب وعناوين الاضراب المفتوح المتوقع في ٢٥ من الشهر الجاري.

لذلك فإننا نضع امام مجالس المعلمين والعمال والخدمات والتي ستلتقي يوم الاحد القادم في الحادي عشر من هذا الشهر مجموعة من القضايا التي يجب ان تندرج في جدول اعمال الإضراب وهي:

اولاً: العودة لإعتماد معايير المسح الشامل كما كانت عليه عام ١٩٨٣ والذي أجرته الخدمة المدنية والإدارة وممثلي الموظفين.

ان فتح ملف تحسين شروط الخدمة بما في ذلك معايير المسح الشامل وغيرها من المسائل التي يمكن ان تساهم في تطوير سياسة الأجور، ينبغي ان يلتفت اليه ممثلو الموظفين.

ثانياً: فتح ملف التقاعد الطوعي المبكر وتحسين شروطه من «٥٢» سنة إلى «٥٠» سنة عمر او من «٣٠-٢٥» سنة خدمة، وتعديله للإناث إلى «٤٠» سنة عمر أو «٢٠» سنة خدمة.

ويضاف الى ذلك اعادة النظر في تعويضات الاستقالة والتي ايدتها الوكالة في اجتماعها مع فريق العمل عام ١٩٩٠ والتي تحتاج الى متابعة واصرار على تنفيذها.

ثالثاً: الموظفون يحتاجون الى تحسين شروط الانتفاع من التامين الصحي وتحسين شروط بوليصة التامين ليكون تامينا صحيا شاملاً.

... ان الإقتصار على عنوان واحد للاضراب المفتوح والذي توحدت عليه القطاعات الثلاثة «معلمين، عمال، خدمات» وبنسبة عالية جراء الاستفتاء الاخير، اقول ان حصر عنوان الإضراب بالحصول على الزيادة المشروعة فقط، يضعف الإضراب ويضعف نتائجه، ولا يجوز فصل جملة الهموم والقضايا التي يعاني منها العاملون، والتي هي بالاساس مترابطة ومتداخلة.

إجتماع طارئ لممثلي موظفي وكالة الغوث

تجتمع المجالس المنتخبة للمعلمين والعمال والخدمات في وكالة الغوث يوم الاحد القادم لبحث الإجراءات الخاصة بإضراب الموظفين المقرر في الخامس والعشرين من الشهر الجاري بسبب اغفال ادارة وكالة الغوث لمطالب العاملين المتعلقة بزيادات غلاء المعيشة.

نعي

تنعى منظمة حزب الشعب الديمقراطي الاردني «حشد » في مدينة اربد الشاعر :

ادوارد حداد

لقد عاش الفقيد حياته كتلة من الاحاسيس والمشاعر الوطنية الرفيعة المستوى الملتصقة بهموم الجماهير الشعبية وتطلعاتها في حياة كريمة انسانية ، ووهب ذوب قلبه وخلاصة فكره الغني لابناء شعبه الذي احبه

ان منظمة حزب الشعب الديمقراطي الاردني - حشد في الشمال تتقدم من اسرته ومن آل حداد بأحر مشاعر العزاء والمواساة ، سائلين الله أن يلهمهم الصبر والسلوان ،وها هو شاعر فذ يلتحق بشعراء اربد الراحلين والذين تركوا وراءهم تراثا لا ينسى

نعي فاضل

تشاطر منظمة حزب الشعب الديمقراطي الاردني - حشد - في الزرقاء رفيقهم الدكتور محمد المعايطة عضو المكتب السياسي للحزب احزانه بوفاة ابن عمومته المرحوم

طلال يوسف المعايطة

ويتقدمون من اهله وذويه باصدق مشاعر العزاء والمواساة تغمده الله بواسع رحمته.

عالم المتسولين

امرأة تدير شركةمن المتسولين .. برواتب، وحوافز، ودفاتر محاسبية، ونشاط مؤسسي!

المديرة: ادير شركة المتسولين كما تحكم بعض الدول شعوبها ...!

افتتحنا مؤخراً فرعاً للشركة في الجنوب، واستأجرنا منازل في المحافظات، وباصاً لتنقلاتنا!

● تحقيق: آمال العطاونه

لم نتوقع حين فكرنا بالخوض في قضية المتسولين في مدينة الزرقاء اننا سوف نتعرف على عالم غريب، وما ادهشنا حقا هو اكتشافنا حقيقة ان التسول ليس سلوكا فرديا يمارسه شخص محتاج او منحرف، وانما هو اي «التسول» نشاط مؤسسي، له شركات ومدراء عامون ودفاتر محاسبية، وحوافز ومكافآت، ووسائل نقل لنقل كوادر المتسولين إلى مواقع العمل وضمن برامج معدة سلفا ولكن كيف بدأت الجولة؟ بدأناها مع عدد من المتسولين الصغار الذين اعترفوا انهم يعملون بأمر من «المديرة» وهي سيدة تمكنا بواسطة الصغار ايضاً من مقابلتها.

رفضت «المديرة» في البداية الحديث ولكنها استجابت لرغبتنا في اجراء اللقاء بعد ان تاكدت اننا لسنا من الشرطة ولا علاقة لنا بالتنمية واننا مجرد صحفيين يودون الدخول إلى هذا العالم و«التعرف على تقسيماته الإدارية» و«اداء الموظفين فيه».

وعن بدايتها مع التسول والشركات التي تديرها قالت المديرة: ان السبب في انشاء شركة التسول التي اديرها ليس الفقر وانما الظلم الذي وقع علي من زوجة ابي لقد بدأت رحلتي في هذا المجال وحدي، ومن خلال التجوال في محطات ومواقف الباصات وقرب المدارس والمساجد، وكنت خلال جولاتي التقي الأطفال المشردين والجائعين، وكنت اطعمهم واعطيهم من القروش ما يضمن لهم ان يشتروا ساندويش الفلافل، ومع مرور الوقت صار عندي عدد لا باس به من الصغار، فصرت اعلمهم «المهنة» وعندها خطرت لي فكرت تاسيس «الشركة».

لقد بدأت الشركة بخمسة اطفال عكفت على تدريبهم وتلقينهم أصول العمل مثله مثل اي عمل آخر سواء كان يحتاج الى شهادات او دورات تدريبية، وكان العدد يزداد يوما بعد يوم، ووصل العدد الآن الى عشرين موظفاً «متسولاً» وهو الامر الذي جعلني افكر في ايجاد طريقة لإدارتهم وضبطهم وضمان عدم تسربهم.

طريقة مثلى لإدارة الشركة

هناك طريقة مثلى وجدتها «كما تقول المديرة» لضمان استمرارية الشركة وضبط الأمور فيها فقد عودت الأطفال على نمط حياة جماعي لا يمكن ان يفعله احدهم بمفرده ومن مثل ذلك اكل اللحوم واحتساء الخمور وشم «الاغو» والرحلات الأسبوعية المنظمة، لقد اعتادوا على ذلك، بل اهم ادمنوا التدخين و«الاغو» ومشاهدة الافلام الاباحية.

عندها، قاطعناها وقلنا لها ان تصرفاتك توحي بانك امرأة مومس! لكنها ردت علينا وقالت بعصبية لا يحق لكم وصفي بهذا الوصف، فهناك الكثير من الدول تمارس نفس الشيء مع مواطنيها وان طريقتي في الحكم سائدة على مستوى العالم.

دفتر حسابات لكل موظف

ومن اجل ضبط الدخل المالي للشركة قالت المديرة: اوجدنا دفتراً لكل موظف .. وانا اسجل في كل دفتر وبشكل يومي حجم المبلغ الذي احضره صاحب الدفتر والمبالغ التي سحبها كسلفة في ذلك النهار، واقوم بجرد شهري لكل دفتر، اضافة إلى انني افتش الموظفين في نهاية الدوام كي لا يعتادوا على السرقة. ويكون الحد الأدنى للتحصيل اليومي لكل فرد هو ١٠ - ٢٥ ديناراً ومن يتمكن من تجاوز مبلغ ٢٥٠ ديناراً شهرياً فانه يتقاضى مكافاة شهرية قيمتها «٢٠» ديناراً مع الإشارة إلى ان المتسولين القدامى يجمعون «٥٠٠» ديناراً تقريباً في الشهر وهؤلاء يتقاضون مكافاة مقدارها «٥٠» ديناراً.

دخل الشركة ٧ آلاف شهريا و١٢٠ للمتسول

واشارت مديرة الشركة «شركة التسول» الى ان الراتب الشهري للموظف يتراوح ما بين «٧٠» الى «١٢٠» ديناراً عدا العلاوات والمكافآت والعيديات ومساعدات المرضى ومصاريف العلاج، ومعنى ذلك ان دخلنا الشهري يصل بعد حسم النفقات والرواتب والمصاريف إلى «٧» آلاف دينار ، وقد يتضاعف هذا المبلغ في الصيف.

واضافت ان عملنا لا يقتصر على منطقة جغرافية معينة، فنحن ننتقل من مكان إلى آخر وفقا للظروف ومن اجل تسهيل حركتنا فقد استاجرنا عدة بيوت في المدن البعيدة، وهذه البيوت نستخدمها للمبيت، كما اننا اشترينا باصاً صغيراً للتنقل، وتنقلنا المستمر يتيح لنا نسج المزيد من شبكات الاطفال، وللعلم فقد نجحنا مؤخراً في افتتاح فرع لنا في واحدة من مدن الجنوب التي كان التسول فيها محدوداً بالمقارنة مع المدن الاخرى.

ائتلاف واتفاقية للعمل .. والمنافسة شريفة

ويوجد غير شركتنا سبع شركات لزملاء لي، نتنافس فيما بيننا لكن منافستنا شريفة، فما من شركة تعتدي على اطفال شركة اخرى، ولتوثيق التعاون وتعميق روح المنافسة الشريفة، فقد عقدنا اتفاقية على شكل ائتلاف ينظم عملنا، خصوصاً وانا بصدد التوجه للجنوب وفي حالة نشوب نزاع بيننا لا سمح الله فاننا نحتكم لدى محام من النور.

ومن اجل استمرار عملنا وتطويره مستقبلاً فاننا نتجه حاليا نحو الاستثمار في الاكشاك والبقالات والاحياء الفقيرة، والتجارة المتنقلة باستخدام الباصات الصغيرة وهي شواغر ينبغي ان تعطى الاولوية فيها لكبار السن.

انا لست شحاذاً

وإلى هنا انتهى الحديث مع المديرة إنها وكما تقول اخذنا من وقتها الكثير - خصوصا وان العمل في ايام رمضان يحتاج الى متابعة مستمرة ووقت اطول - . لكننا لم نكتف بهذا القدر للخوض في عالم المتسولين حيث انتقلنا بعدها الى مجمع السفريات الخارجية «المجمع الجديد» في الزرقاء، حيث تعرفنا هناك وبمساعدة احد اصحاب المحلات على متسول على الرصيف يلقب بـ «الاسطا» فقمنا بالسلام عليه وسؤاله ان كان متسولا، حيث قال:- انا لست متسولاً ولكن مهمتي هي الإشراف على الأولاد في المجمع وجمع «الغلة» منهم، اضافة إلى انني اقوم بتحديد الاماكن التي يتوجب على الأولاد ان ينتشروا بها والأماكن التي يبتعدوا عنها لتحاشي الإشتباك مع شركات وشلل اخرى .. ببساطة انا اقوم بضبط وتنسيق العمل في المجمع، ونحن هنا في هذا المكان ثلاث شلل، تتالف الواحدة من ٤ - ٥ اولاد اعمارهم من ٨ - ١٥ سنة ولكل شلة مسؤول مثلي.

وبالنسبة للنقود التي يجمعها الاولاد الذين اشرف عليهم فحوالي ٤٠ ديناراً يومياً، الا ان هذا الرقم يتضاعف في المواسم، ففي رمضان الماضي جمعنا «٤» الاف دينار، وهنا تدخلنا وسالناه: سمعنا ان الشحاذين يملكون عمارات في مناطق عمان والزرقاء، فما مدى صحة هذا الكلام؟

وكان رد «الاسطا» بان الناس يبالغون، ولكني لا انكر ان عددا من الشحاذين يملكون عمارات، انا مثلا املك عمارة في احد احياء عمان الشرقية وقمت بتاجيرها، إلاّ ان ايجاراتها قليلة جداً.وأضاف انه في حالة ان يقع احد الأولاد في قبضة الشرطة فانني اذهب إلى المخفر، واصفع الولد امام الشرطة، وادفع خمسة دنانير غرامة ويعود الولد إلى المجمع.

علاقة الشحاذين بالشحاذات

وعنوعندنامدا سالناه عن علاقة الشحاذين بالشحاذات قال اسالوا واحدة منهن، فطلبنا مساعدته في لقاء احداهن حيث ذهب إلى مكان ما وعاد بعد قليل ليأخذنا إلى مكان خفي وراء المجمع حيث التقينا هناك بامرأة في العشرين من عمرها ومعها طفل صغير وسالناها: هل هذا الطفل ابنك فقالت فاطمة لا هذا اخي فانا غير متزوجة ووالدي مازال على قيد الحياة وزوجة ابي هي التي اعملتني ابنها، لانها اليوم في اجازة لأننا وكما تعلمون بشر ومن حقنا ان ناخذ يوم اجازة في الاسبوع.

وهنا استغربت اسئلتنا واستفسرت عما نريده منها فقلنا لها لا تخافي نريد فقط ان نعرف كيف تعيشون، فاكملت حديثها معنا وقالت هناك من يحمينا في المجمع .. وهم موجودون هنا لحمايتنا. وهؤلاء الحراس اشقائنا وازواج لأخريات، وليست ان تحتفظ الشحاذة بما تجمعه لنفسها، لكننا نقوم باعطائه للمعلمة «المديرة» وهي المرأة التي تشرف على عملنا، وتقوم بتامين الحماية والرعاية لنا .. وتحل مشاكلنا مع وزارة التنمية.

وقالت فاطمة في حالة ان جاءت متسولة جديدة إلى المجمع فان الشباب يطردونها ولكن احداهن ما تزال موجودة اذ تحظى بحماية اصحاب الأكشاك والبسطات ونحن لا نريد مشاكل مع هؤلاء على اي حال هي امرأة مسكينة، اذ ان زوجها يجيء آخر النهار وياخذ منها ما جمعته ليشتري «لتر عرق» ويسكر، وما ان يصحو حتى يعود ليسكر مرة اخرى.

وفجأة قطعت فاطمة حديثها معنا خشية ان تراها المديرة .. وهربت.

وبالرغم من المعلومات التي جمعناها لم نكتف، بل كان حافزاً اكبر لدينا لنتعرف اكثر واكثر، حيث توجهنا الى نفق شارع الجيش في الزرقاء ووجدنا طفلا لا يتجاوز العشر سنوات تحدثنا اليه واقنعناه بالحديث معنا، واننا سوف نكرمه ونعطيه تعويضاً عما قد يجمعه في هذا الوقت الذي يمضيه في الحديث معنا حيث قال يجب ان احصل على ثلاثة او اربعة دنانير يومياً والا فان العلقة «الضرب» بنتظرني بالإضافة الى الطرد من البيت من قبل زوج امي الذي لا يتركني وشاني، كذلك الناس فانهم لا يعطونني قرشا واحداً من قبيل الشفقة بل لانني اصر والحقهم حيث يملون مني ثم يعطوني.

واستطرد احمد وبلهجة استعطاف قائلاً: باستمرار تصادفني الشرطة اثناء عملي «الشحذه» لكنني اهرب منهم، لانني اعرف ان عملي هذا ممنوع ولكني استمر فيه لأن عقاب رجال الشرطة ارحم من عقاب زوج امي، وفي احدى المرات سلمت نفسي للشرطة إلا انهم وللأسف الشديد ونجوني وقالوا لي اذهب من هنا واستجبت لهم، وانا الآن كما ترون اعمل ولا اذهب للمدرسة باستمرار، واتابع عملي هنا وفي مناطق أخرى للخلاص من طلبات زوج امي، ومن عذابه وضربه.

نقابة العاملين في المصارف لمنتسبيها :
لا نستطيع التهاون مع من يريد سلب لقمة عيشكم

أصدرت النقابة العامة للعاملين في المصارف والتامين والمحاسبة بيانها الثاني حول الفصل التعسفي الذي طال بعض اعضائها من اماكن عملهم .

وجاء في البيان الذي وجهته النقابة لاعضائها العاملين في هذا القطاع «بصدور هذا البيان ، تكون نقابتكم قد استنفذت محاولات التفاهم لحل ازمة الفصل التعسفي التي تسببت بها ادارتا بنك القاهرة عمان ، والبنك العقاري ، حين اقدمت الاولى على اخطر سابقة في تاريخ العمل النقابي بفصلها الزميل اكرم النمري عضو الهيئة الادارية للنقابة ، عضو المجلس المركزي للاتحاد العام لنقابات العمال ، وحين اتخذت الادارة الثانية قرارا بفصل الزملاء شوقي غنام وبرجس معايعة وسلامة الجريري .

- وقد بذلت النقابة ما بوسعها لمساعدة هاتين الاداراتين لاطفاء الأزمة ، سواء من خلال المحاولات التي بذلتها الجهات الرسمية ، او من خلال القنوات النقابية ممثلة بالاتحاد العام لنقابات العمال ، الذي اصطدم باصرار هاتين الادارتين على الوقوف في موقع التحدي لعمال الاردن قاطبة ، وللجهات التي حاولت فتح الحوارات التوفيقية معهما ، بل اكثر من هذا فقد تحدث القضاء الاردني بامتناعها عن تطبيق عدد من قرارات المحكمة الصناعية الموقرة بشأن النزاعات العمالية معهما وهذا ما لا نريده لاي من مؤسساتنا الوطنية ، بما فيها الادارات المتشنجة التي تحتاج حقا الى من يعينها على اعادة صياغة مفاهيمها واساليب عملها و تفكيرها بما يتفق والمنطق المؤسسي والوطني المسؤول ، وبما يحمي مؤسساتنا من النزعات الادارية المغامرة التي تجازف بمستقبل هذه المؤسسات .

لقد قامت نقابتكم حتى الان باتباعها الوسائل الحضارية وبامتناعها عن استخدام المكنات الاجتماعية والشعبية والدعائية ، الدليل القاطع على حسن نواياها وسلامة اجراءاتها ، وحرصها الذي لا يقبل التشكيك على هدوء قطاعنا المصرفي الذي يمثل الوعاء الامن لاقتصادنا الوطني .

اذ تبدي النقابة اسفها لما آلت اليه امور هاتين الادارتين ، فانها تعلن عن اضطرارها اللجوء إلى وسائلها النقابية والعمالية والقانونية ، من اجل وقف عمليات الفصل التعسفي في هذا القطاع لاعادة الزملاء المفصولين الى مواقعهم ، وفي هذا السياق فقد عقدت الهيئة الادارية للنقابة مشاوراتها مع المجلس النقابي ولجان المحافظات واللجان النقابية الموقعية وقررت توجيه دعوة لكافة العاملين في المصارف والتامين والمحاسبة للمشاركة في وقائع المؤتمر الاستثنائي التضامني العام الذي ستعقده في العاشرة من صباح يوم الجمعة الموافق ١٩٩٦/٢/١ وذلك في مجمع النقابات المهنية في الشميساني وستقوم بتوجيه الدعوات الى الشخصيات والهيئات البرلمانية والنقابية والثقافية والعمالية والاعلامية الى المشاركة بصفة رقابية في هذا الاجتماع علما بان النقابة سترد بحزم على اية محاولة ادارية للضغط على العاملين ، او منعهم من حضور الاجتماع ، او التدخل في شؤونهم النقابية . كما ستقاضي علانية أي مسؤول يقوم بمثل هذه المحاولات .

اذ تدرك الهيئة الادارية جيدا مضمون بيانها هذا وابعاده ، فأنه لن يفوتها ابداء تقديرها الشديد للبنوك والمؤسسات الوطنية التي تميزت بحكمتها ، وحرصت ولا زالت على احترام العاملين فيها ، وعلى تحقيق امنهم الوطني والمعيشي ، وفي هذا الاطار فان نقابتكم التي لتستطيع التهاون مع من يريدون سلبكم لقمة عيشكم وعيش اطفالكم ، لتناشدكم وتدعوكم الى الاستمرار في عملكم المعتاد ، الى حين عقد الاجتماع التضامني العام في الاول من آذار المقبل ، حيث سيتم اتخاذ الاجراءات التنفيذية اللازمة لتحقيق امنكم الوظيفي ، ولمواجهة عمليات الفصل التعسفي خصوصا في البنكين المذكورين كما تتوجه الى كل السادة المساهمين بهذا النداء الصادق المخلص ، من اجل العمل على حماية مساهماتهم وحقوقهم ممن يريدون التضحية بها عبر خلق ازمات لا تخدم سوى اعداء بلدنا ومجتمعنا الذي سيرد بطريقته على من يقطعون ارزاق ابنائه ، ويسهمون في خلخلة بنيانه واستقراره الوطني والاجتماعي .

في حوار خاص مع «الأهالي» ... نايف حواتمه يقدم مبادرة جديدة

على فريق أوسلو ان يقوم بمراجعة سياسية، وأن يلبي نداء الوحدة

● حوار: عليان عليان

.. في ظل التسارع الحاصل على الساحة الفلسطينية، باعتبارها جزءاً من الملعب الإقليمي الساخن، .. ووصولاً إلى الحقيقة، او بحثاً عنها ما أمكننا ذلك.

تحاور «الأهالي» الرفيق المناضل الاستاذ نايف حواتمه امين عام الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين حول آخر الاحداث الساخنة.

الإنتخابات الفلسطينية، الدعوة لتعديل الميثاق، الحديث عن عودة عدد من كوادر الجبهة للداخل ... وغير ذلك من المعطيات...»

وفي هذا الحوار يطرح الرفيق «ابو خالد» مبادرة جديدة على الساحة الفلسطينية، ونداء للوحدة الوطنية.

● يجري الحديث عن عقد دورة للمجلس الوطني الفلسطيني في ١٢ نيسان ١٩٩٦ للبحث في موضوع الغاء مواد أساسية من الميثاق الوطني عملاً بشروط اوسلو، ما هو موقف الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين من هذه المسألة خاصة وانها تمس الجانب الاستراتيجي في النضال الفلسطيني وكذلك الحق التاريخي والطبيعي للشعب الفلسطيني في فلسطين؟

— اعلنت الجبهة الديمقراطية عن دعوتها لعقد المجلس الوطني الفلسطيني في اية عاصمة عربية او أوروبية وطالبت بهذا منذ ١٩٩١ حتى يومنا هذا، كما تدعو الجبهة الديمقراطية لحوار وطني شامل قبل عقد دورة المجلس الوطني بأمل اعادة بناء الوحدة الوطنية المدمرة واعادة بناء مؤسسات م.ت.ف المعطلة منذ اتفاق أوسلو ٩٣، ونحن نعمل للحوار وصولا الى برنامج القاسم المشترك بين جميع ممثلي الفصائل والقوى والشخصيات والتيارات السياسية لانهم يمثلون وحدة الشعب وحقوقه الوطنية، واكدت الجبهة الديمقراطية على رفضها ضغوطات الاحتلال وتدخلاته في الشأن الداخلي الفلسطيني، ومن واجب كل الوطنيين الفلسطينيين ان يرفضوا هذه الشروط لان الهدف الرئيسي من هذا الاشتراط الاسرائيلي لايتعلق بالنصوص وانما يتعلق بمصير منظمة التحرير الائتلافية المعبرة عن وحدة الشعب الفلسطيني ومصير حقوقه الوطنية والتاريخية، ولذلك نعمل ونجهد لإعادة بناء الوحدة الوطنية والقواسم المشتركة لتجاوز اوسلو، وعقد مفاوضات ثنائية شاملة تقوم على الشرعية الدولية وتؤمن تقرير المصير والاستقلال والعودة والدفاع عن وحدة الشعب الفلسطيني وعن منظمة التحرير الائتلافية كإطار للتعبير عن هذه الوحدة وعن الاهداف المشتركة لعموم الشعب الفلسطيني في الوطن المحتل وفي المهاجر وهي الاهداف التي ينتهكها اتفاق اوسلو وملحقاته ويسعى الى تبديدها بدءً بتبديد وحدة الشعب الفلسطيني واذابة التجمعات الفلسطينية في اقطار اللجوء والشتات في البلدان التي تعيش فيها وبعبارة اخرى «ارمنة» التجمعات الفلسطينية في اقطار الشتات.

نحن نقدم مبادرة جديدة تستند للشرعية الدولية واساسها تطوير الميثاق مقابل اعتراف اسرائيل بحق شعبنا بتقرير المصير وحل مشكلة الشعب اللاجيء وفق قرار الأمم المتحدة ١٩٤، اما بشأن عقد المجلس فالجبهة الديمقراطية تدعو منذ عدة سنوات لإنعقاده للنظر في اتفاقيات عقدت من وراء ظهره ولم تحز حتى الآن على اية شرعية فلسطينية، كما طرحنا اجراء استفتاء شعبي عام على اتفاق اوسلو باعتباره يمس مستقبل الشعب الفلسطيني وقضيته ويتجاوز قرارات المجلس الوطني ويخرق برنامج القواسم المشتركة الذي توحدت عليه فصائل وشخصيات وجماهير شعبنا الفلسطيني.

● ذكرتم في سياق المقابلات التي اجريت معكم مؤخرا بان الجبهة الديمقراطية مستعدة للمشاركة في مفاوضات المرحلة النهائية، على قاعدة قرارات الشرعية الدولية .. والسؤال هل بالإمكان عمليا تغيير شروط واسس مفاوضات المرحلة النهائية بحيث تستند لقرارات الشرعية الدولية، بعد أن تم تثبيت اوسلو ٢،١ على الارض وفقا للشروط الإسرائيلية؟

– تطرح في مواجهة مشروع مدريد – اوسلو – القائم على تفكيك مسارات التفاوض والفصل بين التفاوض على المرحلة المسماة «انتقالية»، عملا بمشروع بيغن «كامب ديفيد» ومشروع شامير «١٩٨٩» الذي انعقد مدريد بمساره الفلسطيني على أساسه. وبين المسماة «نهائية» في مسار التفاوض الفلسطيني – الإسرائيلي.

نطرح بديلنا المستند إلى قرارات الدورة العشرين للمجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر ١٩٩١ والمتطابقة مع قرارات الشرعية الدولية، والداعية الى مفاوضات شاملة، ومترابطة الحلقات ومستندة الى قرارات الشرعية الدولية وخاصة القرارين ٢٤٢، ٣٣٨ ومبدأ الارض مقابل السلام والقرار ١٩٤ الخاص بحق اللاجئين بالعودة الى وطنهم والقرار ٢٣٧ الخاص بحق النازحين بالعود الى وطنهم، بديلا عن الضياع الراهن في لجنة النازحين الرباعية طيلة اربع سنوات من هو النازح؟ ومن هو اللاجيء؟

ان الصيغة التي اتبعت منذ مؤتمر مدريد وأعطت اتفاقات أوسلو ٢،١ السامة، وهي صيغة ونتيجة اضعفت المواقع التفاوضية العربية واضعفت تحديدا الموقع الفلسطيني باعتبار الطرف الفلسطيني هو الطرف الذي لا يملك ارضا مستقلة او دولة يستند اليها.

دعوتنا الآن هي دعوة لإعادة الاعتبار لقرارات الشرعية الدولية واطارها لمفاوضات شاملة تقود الى سلام شامل متوازن، وانقاذ الوطن المحتل والشعب الفلسطيني من التوسعية الاستعمارية الإسرائيلية التي بدأت تكشر بوضوح عن انيابها معلنة لا رجعة عن ضم القدس الكبرى وهي «ليست للبيع او التقسيم» كما اعلن بيريز في دافوس «سويسرا» بالامس وترك لعرفات الفرق بأحلامه العارية عن الوقائع الملموسة، اضافة الى اجزاء واسعة من الضفة الغربية المحتلة ووادي نهر الأردن ورفض مبدأ حق تقرير المصير وازالة المستوطنات والإنسحاب الإسرائيلي الكامل من الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧.

عقد المفاوضات الثنائية الشاملة على أساس ٢٤٢، ٣٣٨، ١٩٤، الارض مقابل السلام يضع أوسلو ٢،١ وراء ظهر شعبنا والامم المتحدة واسرائيل والبلدان العربية، وهذا ممكن حقا اذا لبى اصحاب سلطة الحكم الذاتي نداء العقل والواقعية الوطنية، نداء:

١ـ اعادة بناء الوحدة الوطنية كما فعلنا في تجربة مرة سابقة بحوار وطني شامل قاد الى اتفاق الجزائر – اليمن «١٩٨٤» الشهير وبرنامج القاسم المشترك الجديد الذي تم البناء عليه وعقد المجلس الوطني التوحيدي «الجزائر ٨٧» واعدنا بناء ائتلاف م.ت.ف الوحدوي الوطني.

والآن والإنتخابات الإسرائيلية المبكرة على الباب «ايار ٩٦» على فريق اوسلو ان يقوم بمراجعة سياسية وأن لا يواصل الغرق في دهليز الغاء ميثاق م.ت.ف نزولاً عند شروط بيريز. وان يلبي نداء الوحدة بالعودة الى حوار وطني شامل تلتقي فيه تيارات شعبنا على برنامج القاسم المشترك، برنامج المفاوضات الشاملة لسلام شامل. واعادة بناء الوحدة الوطنية وبعدها الذهاب لعقد دورة المجلس الوطني الفلسطيني. فسلاح الوحدة الوطنية هو الأقوى كما ثبت بتجربة شعبنا على امتداد عمر م.ت.ف حتى اوسلو ١. وعندما تم التفريط بهذا السلاح وتدميره باتفاق اوسلو ١ السري من وراء ظهر الجميع دب الهزال بجسم اهل اوسلو وبدأ مسلسل التراجع الذي وصل الآن الى شرط الغاء ميثاق م.ت.ف بينما يتواصل الإستعمار الإسرائيلي الاستيطاني ونهب الارض والتنكر لحق شعبنا بتقرير المصير وحل مشكلة شعب الشتات وفق القرار ١٩٤ للامم المتحدة.

٢ـ اعادة بناء مؤسسات م.ت.ف المدمرة والمعطلة على قاعدة الالتزام ببرنامج الحد الادنى المشترك وآلياته التنفيذية العملية.

٣ـ العودة للتحاور والتنسيق الجماعي بين م.ت.ف الائتلافية والاردن وسوريا ولبنان في اطار الحل الشامل القائم على القرارين ٢٤٢، ٣٣٨ والارض مقابل السلام وهذا الذي يفتح على حق تقرير المصير والدولة وعودة اللاجئين بديلاً عن صفقة أوسلو الجزئية المنفردة وترك الارض تنهب لشق الطرق والمستوطنات وتوطين اللاجئين والنازحين «ازمنة الشتات الفلسطيني» كما «ارمن» البلدان العربية والاوروبية والمهاجر الامريكية.

٤ـ العودة لسياسة بناء التضامن العربي بديلاً عن مغامرات القفز من الإنحياز لمحور عربي ضد محور آخر كما سياسة اصحاب اوسلو قبل حرب الخليج الثانية واثناءها وبعدها.

٥ـ انعقد مدريد برعاية امريكا وروسيا، وعلينا الامساك بهذا واستعادة دور اوروبا وهذا ما تطالبنا به اوروبا وروسيا الآن بدلا من سياسة الهرولة وراء الشروط الامريكية – الاسرائيلية.

ان تطورات بارزة تجري بعد مدريد في اوروبا وروسيا وعلينا الامساك بها والتمترس بها لاعادة صياغة المفاوضات الشاملة في اطار الشرعية الدولية ورعايتها. وهذا ممكن جدا بقليل من طول النفس ورؤية الغاية بما هو ابعد من اصبع ايدينا.

٦ـ اوسلو ٢،١ امر واقع ولكن الامر الواقع ليس «كتابا منزلا من السماء» بل هو «صناعة انتقالية» كما يقول أصحابه. والاهم كثيرة هي المعاهدات والاتفاقات التي تم تجاوزها في العالم والشرق الاوسط المعاصر برغم قيودها واختلال ميزان قواها، من الإستعمار المباشر الى الاحتلال الى عسكرة الجيوش والاحلاف والمعاهدات غير العادلة .. كل هذا تم تجاوزه بدون الاستسلام القدري له، واذكركم بالجيوش البريطانية على ارض الاردن والمعاهدة البريطانية – الاردنية. ونقول الواقع يعلمنا ان الانتقال الى وقائع جديدة تترك الامر الواقع وراء الظهر وتجعله قديما.

واصحاب اوسلو يعترفون «ان اوسلو انتقالي» وهكذا تفصح نصوص اوسلو. وبذا تعالوا ننتقل الى المفاوضات الشاملة التي وحدها تؤسس السلام الشامل والذي لا يمكن ان يقوم مع لون سياسي فلسطيني واحد، لون يميني صابته امراض الشيخوخة السياسية المبكرة، فالسلام الشامل يقوم بين الشعوب او يبقى سلام الاوتوقراطية التوتاليتارية ولن يصمد هكذا سلام أعرج وهش.

● تستعد قيادات وكوادر المعارضة الفلسطينية للعودة الى الداخل ... ما هي افاق نضال المعارضة في ضوء الاستحقاقات المترتبة على اتفاق اوسلو؟ وهل عودة المعارضة في هذه المرحلة تعني اللعب في ملعب فريق اوسلو وبشروطه كما يزعم البعض؟

– العودة الى ارض الوطن حق مقدس لكل مواطني شعبنا الفلسطيني المشردين ولكل قيادات وكوادر ومناضلي فصائل منظمة التحرير والعمل الوطني الفلسطيني بمعزل عن البرنامج السياسي والراي تجاه الاتفاقات المعقودة مع الطرف الإسرائيلي.

واذا كانت العودة لارض الوطن المحتل «تعني اللعب في ملعب فريق اوسلو..» فلماذا اقام الاحتلال وفريق اوسلو جدار برلين منذ ايلول ٩٣ لمنعنا من العودة بينما فتح الطرق سالكة لعودة اهل اوسلو فقط؟!

نحن دعونا منذ ايلول ٩٣ الى عودة كل قيادات وكوادر ومناضلي القوى الفلسطينية وقد رفضنا التمييز الذي مورس من قبل الاحتلال الاسرائيلي وسلطة الحكم الذاتي بحق رفاق لنا في هيئات وهياكل منظمة التحرير والاتحادات الشعبية لا لشيء الا بسبب موقفهم السياسي ان عودتنا الى الوطن ينبغي ان تكون عودة غير مشروطة وسيواصل كل من يعود من قادتنا ورفاقنا نضالهم تحت راية البرنامج الوطني الفلسطيني المقر في المجالس الوطنية والمستمدة من قرارات الشرعية الدولية وتحت رايات الجبهة الديمقراطية ومن موقعها في قلب حركة الشعب ونضاله الوطني من أجل تقرير المصير والاستقلال والعودة بما في ذلك الصراع الدائر على الارض المحتلة منذ مدريد، واوسلو «حتى يومنا» صراع انتخابات مجلس الحكم الذاتي يظهر على السطح ان اغلبية شعبنا تقول لا لإتفاق اوسلو ٢،١ ولذا رفض الاحتلال واهل اوسلو دعوتنا للاستفتاء عليه واحترام نتائج الاستفتاء من الجميع كما رفضوا دعوتنا الى انتخابات حرة جاهزون للمشاركة بها بدون شروط سياسية، ومشاريعنا الاربعة لقانون انتخابات ديمقراطي «تمثيل نسبي، تمثيل مركب نسبي ودائرة فردية، دائرة فردية للنائب الواحد



– تطوير الميثاق مقابل اعتراف اسرائيلي بحق تقرير المصير وحل مشكلة اللاجئين

– البديل لدينا مفاوضات شاملة تستند إلى قرارات الشرعية الدولية ومقررات «الجزائر ٩١»

– انتخابات الحكم الذاتي عمقت الانقسام وضاعفت اوجاع الناس

على دورتين «دائرة فردية على دورة واحدة» واصروا عملا ببروتوكول الانتخابات «الملحق ٢ من اتفاق اوسلو٢» على قانون انتخابات متخلف ينتمي للعصور الوسطى مفصل على مقاس اوسلو.

نحن لا نستسهل صعوبة النضال الفلسطيني على خط انهاء الاحتلال وتفكيك المستوطنات والفتح على حق تقرير المصير بعد كل الذي حصل والتنازلات التي قدمت في الاتفاقات المعقودة ولكننا واثقون بأن البرنامج السياسي الجديد المشتق من التطورات الجارية وخطابنا السياسي الجديد كفيل بنهضة وحشد طاقات شعبنا، فالجبهة الديمقراطية في تجاربها الغنية حركة جماهيرية أصيلة وعميقة الجذور واسعة النفوذ وتقدم السياسة والحلول البراغماتية العملية «٧٣، ٨٣، ٨٧، ٨٨، ٩١» وما بعد اوسلو نقدم البرنامج الوطني على محورية مقاومة الاحتلال والاستيطان ونحو مفاوضات شاملة وفق الشرعية الدولية ومحور الديمقراطية التعددية ومؤسسات المجتمع المدني وسلطة القانون وحقوق الإنسان بالحرية والراي الآخر والعمل وحقوق المرأة مقابل نظام التوليتارية الاستبدادية الجاري فرضه برعاية المحتلين وصمت الامريكيين كما تعلن ذلك مجلة نيوزويك الامريكية «عددي ٢٢ كانون ثان، ٥ شباط ١٩٩٦».

نحن لم نغير موقفنا تجاه الاتفاقات المعقودة وسيكتشف اصحابها في مرحلة التفاوض حول الحل الدائم كم انهم سلموا بالكثير من الاشتراطات الاسرائيلية دون اي ضمان للاقرار الاسرائيلي بالحقوق الوطنية لشعبنا في تقرير المصير والعودة. وسيكتشف شعبنا كم ان حملات القندرة والتزيين لاتفاق اوسلو وملحقاته كانت مضللة ومخادعة، وهو ما يفتح الآفاق امام اعادة بناء الحركة الوطنية الفلسطينية على قواعد الائتلاف الوطني العريض المتمسك بقرارات الشرعية الدولية وسواء كان قادتنا وكوادرنا على ارض الوطن المحتل او في اقطار اللجوء فانهم سيتحملون مسؤوليتهم الوطنية من مواقعهم المختلفة انسجاما مع هذا الموقف ومع الوفاء لاهداف وتطلعات شعبنا الفلسطيني وانتفاضته المجيدة

● هنالك من يزعم ان مقاطعة المعارضة الفلسطينية لإنتخابات الحكم الذاتي يعزلها ويهمش دورها ... ما تعليقكم على ذلك؟!

– لنفحص الوقائع كما جرت بديلاً عن نزعة اسقاطات الاجهزة واللام التطبيل لخطوات اوسلو بما فيه الانتخابات التي فاحت روائح التزوير فيها بدءا من القيود السياسية «سقف اوسلو ولا حق للمجلس بالتشريع» الى مجلس حزب «الحكم» والهابطين من تونس لتهميش وشطب جيل الشباب والانتفاضة، والعشائرية والطائفية وصولا الى تزوير صناديق الاقتراع وكل هذا كشف لعبة تسلطن سلطة الحكم الذاتي على قلوب الشعب.

الوقائع المعلومة والمعلنة حتى الآن تفصح

١ـ مجموع اعضاء المجلس فازوا بـ ٢٢٪ من اصوات المقترعين وتم هدر ٧٨٪ من الاصوات، اعلن هذا مركز البحوث والدراسات في نابلس وافصح عنه مدير المركز «د. خليل الشقاقي في ندوة مركز الدراسات بالجامعة الاردنية، الصحف الاردنية ٣٠/١/٩٦» بينما في اسرائيل واوروبا وكل قوانين الانتخابات الديمقراطية لا يضيع هدرا صوت واحد، وهذا ما تقدمت به مشاريعنا الاربعة التي رفضها اهل اوسلو.

٢ـ الذين اقترعوا في الضفة والقدس ٤٧٪ بينهم «١٨٪» اوراق بيضاء «تقرير ميجر جنرال اوري شاحور مسؤول الادارة الإسرائيلية في الضفة الى لجنة الخارجية والأمن بالكنيست ٢٢/١، د. خليل الشقاقي – الصحف الاردنية ٣٠/١/٩٦» اي ان

البقية ص ١٣

في أعقاب جولة ميرلاند الأخيرة!

اسرائيل تشيع تفاؤلاً كاذباً، والأولوية للإنتخابات

هل ينجح كريستوفر تسجيل هدف في الوقت الضائع؟

● كتب محرر الشؤون العربية

بات واضحاً أن الفجوات التي تفصل بين الموقفين السوري والإسرائيلي، من الصعب تجسيرها في هذه المرحلة في ظل تمسك الطرفين بشروطهما، وفي ظل تمسك سوريا بثوابتها وحقوقها الوطنية، وبالأسس التي قامت عليها عملية مدريد منذ تشرين اول ١٩٩٠، ممثلة بمبدأ الأرض مقابل السلام والإلتزام بقرارات الشرعية الدولية وتحديداً قررات ٢٤٢، ٣٣٨، ٤٢٥، وحيث لا تقبل سوريا ارتباطا بهذه الأسس باقل من الإنسحاب من عموم الأراضي السورية المحتلة والعودة إلى خطوط الرابع من حزيران ١٩٦٧، والإنسحاب من كافة الأراضي المحتلة في جنوب لبنان.

لماذا افشلت اسرائيل الجولة؟

لقد تفاءلت العديد من الأوساط المؤيدة للتسوية الراهنة بجولة المفاوضات الأخيرة في «وايت بلانتيشن»، بعد ان نجح وزير الخارجية الأمريكي «وارن كريستوفر» في جولته السابقة في اقناع كل من دمشق وتل ابيب بإضافة مسؤولين عسكريين في الوفدين لإعطاء «دفعة» في المفاوضات للجانب الامني ولموضوع الانسحاب وترتيباته، لكن هذه الدفعة المأمولة لم تتحقق لإعتبار رئيسي هو ان حكومة حزب العمل لا تريد اتفاقاً مع سوريا في هذه المرحلة ارتباطاً بموضوع الإنتخابات الإسرائيلية، اذ يرى حزب العمل في ان التوصل لأي اتفاق يشير إلى الإنسحاب من هضبة الجولان، يمكن ان يوظفه تكتل «الليكود» وينفخ فيه لمصلحته في اطار السباق المحموم على السلطة.

وبالتالي فإنه ارتباطاً بموضوع الإنتخابات وتكتيكاتها عمل الوفد الإسرائيلي برئاسة «اوري سافير» على اعادة المفاوضات الى نقطة الصفر في مختلف القضايا وبخاصة الترتيبات الأمنية، حيث اكد مصدر سوري – طلب عدم ذكر اسمه – ان الترتيبات الأمنية التي طالبت بها اسرائيل في جولة المفاوضات الأخيرة ساهمت في توسيع الفجوة القائمة اصلاً بين الجانبين والموقفين، واضاف هذا المصدر بان اسرائيل طرحت في هذه الجولة شروطاً تعجيزية من شانها نسف عملية السلام وان سوريا حريصة على السلام وفق الأسس التي اتفقت عليها مع الولايات المتحدة وليس وفق الشروط الجديدة التي تضعها اسرائيل» .. وكانت مصادر رسمية وصحفية سورية اكدت اكثر من مرة في ان الجولة الأخيرة للمفاوضات لم تسفر عن اية نتائج ايجابية.

العودة للتصلب

وتفيد الانباء المتسربة عن جولة ميرلاند الأخيرة ان اسرائيل عادت لتدق من جديد على مواضيع محطة الإنذار المبكر في الأراضي السورية، وتقليص حجم القوات السورية تسليحها وابتعادها مسافة كبيرة جداً عن خط الحدود بشكل غير مكافيء لإبتعاد القوات الإسرائيلية، كما انها عادت لتتحدث بضبابية عن جدولة الإنسحاب وعمقه، وبالتالي يمكننا القول ان اسرائيل ذهبت إلى هذه الجولة لإعتبارات تكتيكية، لكسب الوقت وللمشاغلة ولمجرد ابقاء الخيوط في حين ان ذهنها محصور ومشغول بالإنتخابات وتكتيكاتها والتي تحظى في هذه المرحلة بالأولوية على كل ما عداها.

تفاؤل كاذب

هذا وبرغم النتائج السلبية للجولة الاخيرة لقد صدرت تصريحات متفائلة بخصوصها من قبل الجانب الإسرائيلي!! فرئيس الوفد الإسرائيلي «اوري سافير» قال في تصريح اذاعي: لقد تقدمنا خطوة واحدة على الأقل في جميع المواضيع المطروحة، ويبقى لنا الكثير من العمل، ولكن اذا استمررنا في هذه الجدية نفسها والتكتم نفسه، سيكون ممكنا التقدم نحو السلام قبل نهاية السنة»... في حين صرح شمعون بيريز رئيس الوزراء الإسرائيلي بانه تم التوصل في المفاوضات مع سوريا قرب واشنطن الى أسس هامة يتعين على الجانبين صياغتها.

ولم تكتف الحكومة الإسرائيلية باطلاق عبارات التفاؤل الكاذبة، بل ذهبت الى تلطيف الأجواء مع سوريا، حين راح بيريز واثناء زيارته للبرلمان البريطاني والمنتدى دافوس الإقتصادي العالمي يدلي بتصريحات الاشادة بمرونة الرئيس الأسد والإشارة إلى ان العدل والموضوعية تقتضي عدم تحميل سوريا وحدها مسؤولية البطء في التقدم الناجم في جزء منه عن تعقيد المشاكل، وان سوريا اكثر جدية من ذي قبل والسؤال الذي يطرح نفسه ما سر هذا التفاؤل الكاذب في ظل فشل الجولة الاخيرة، وفي ظل المطالب والشروط التعجيزية لإسرائيل، وطالما ان سوريا لا زالت على موقفها في مسائل الترتيبات الأمنية وجدولة الإنسحاب ومداه والمياه والتطبيع، وطالما ان الامر لم يتجاوز دفع النقاش بشكل كبير حول عدد من النقاط الأساسية المتعلقة بمستقبل عملية السلام واتاحة الفرصة لتوضيح وجهة نظر وحاجات كل طرف... وذلك على حد تعبير المنسق الأمريكي الخاص لمنسق عملية «السلام» في الشرق الأوسط «دينيس روس».

لماذا اطلاق هذه التصريحات المتفائلة التي لا تعكس معطيات الواقع؟

حكومة حزب العمل معنية في هذه المرحلة باشاعة اجواء من التفاؤل والإستمرار في الإطراء على الموقف السوري وتطمين الإدارة الأمريكية في ان تقديم موعد الإنتخابات لن يكون على حساب مفاوضات المسار السوري الإسرائيلي لعدة اعتبارات ابرزها:

اولاً: لكسب الوقت وللمشاغلة حتى اجراء الإنتخابات التي سيقدم موعدها من نهاية تشرين اول ١٩٩٦ الى نهاية ايار ١٩٩٦، ولإبقاء خيوط الأمل والإتصال بحدودها الدنيا مع سوريا «وتصبيرها» لمرحلة ما بعد الإنتخابات، هذا كله من ناحية، ومن ناحية اخرى «للتبييض» وجه الإدارة الأمريكية وتطمينها التي تبذل جهداً كبيراً لتحقيق ولو خطوة بسيطة على المسار السوري الإسرائيلي، على شكل اعلان مبادىء لتوظيفها في حملة انتخابات الرئاسة المزمع اجراءها في تشرين ثاني ١٩٩٦.

ثانياً: الإعتبار الأخر في اشاعة التفاؤل موجه للإسرائيليين، اذ ان حكومة بيريز تريد ان توصل رسالة للناخبين الإسرائيليين في انها لا زالت على ذات النهج في عملية «السلام» الذي سارت عليه حكومة حزب العمل منذ عام ١٩٩٢ والذي وصلت على اساسه الى السلطة منحية الليكود جانباً. وبالتالي فإن حكومة حزب العمل تواصل المشاغلة والمناورة في موضوع المفاوضات ولو على الخفيف رغم قرار تبكير الإنتخابات من أجل حصد اصوات الناخبين الإسرائيليين.

ثالثاً: ولإدامة عملية استثمار مصرع رابين الذي جرى تحميل الليكود مسؤولية قتله بصورة غير مباشرة وفي السير في ذات النهج الذي قد يفضي إلى دفع «ثمن ما» لتحقيق «السلام!» ودون حدوث خسارة انتخابية لحزب العمل، خاصة وان الإستطلاعات الأخيرة لا تزال تصب في خانة بيريز وحزب العمل في مواجهة الليكود وزعيمه بنيامين نتنياهو، فوفق اخر استطلاع حصل بيريز على ٤٧٪ في حين حصل نتنياهو على ٣٠٪ فقط من العينة.

من هو محشور في الزاوية؟

ويبقى السؤال ما هو موقف كل من الادارة الامريكية وسوريا إزاء الصلف الإسرائيلي وحملة العلاقات العامة الإسرائيلية المغلفة بتفاؤل كاذب؟؟

السوريون – كما سبق وان ذكرنا – ليسوا في عجلة من امرهم، وصامدون على ثوابتهم رغم ادراكهم لثمن التسوية المرتقبة واستحقاقاتها، ويدركون جيداً مغزى التصلب الإسرائيلي في هذه المرحلة، ومغزى التفاؤل الكاذب الذي تجري اشاعته ... كما ان عامل الوقت ليس ضاغطاً عليهم وهم ليسوا «محشورين في الزاوية الإنتخابية كما هو الحال بالنسبة لامريكا واسرائيل، اضافة إلى ان تكتيك الضغط على السوريين وتخويفهم من «العزلة» وبضرورة اللحاق بقطار التسوية والتطبيع باي ثمن، اثبت فشله، لان السوريين يدركون جيداً، وكذلك الإسرائيليين بان سوريا بما تمثله من دور وموقع وبما تملكه من أوراق هي مفتاح الحل الشامل، وبدونها يصعب على اسرائيل النفاذ لاعماق المنطقة العربية.

والسوريون حتى هذه اللحظة كشفوا للادارة الأمريكية حقيقة الموقف الإسرائيلي وشروطه التعجيزية، الأمر الذي يحرر السوريين في هذه المرحلة من الضغوطات الأمريكية، وليس صدفة ان يصرح السفير الأمريكي في «اسرائيل» بعد انفضاض جولة ميرلاند الأخيرة بان لا حل مع سوريا إلا بالإنسحاب الإسرائيلي الكامل من هضبة الجولان المحتلة.

الإدارة الأمريكية التي تستعجل الامور من اجل الحصول على ورقة اعلان مبادىء بين سوريا و«اسرائيل» لتوظيفها في انتخابات الرئاسة المقبلة، ... هذه الإدارة اكتشفت حقيقة الموقف الإسرائيلي وباتت تحمل الحكومة الإسرائيلية ضمناً مسؤولية الفشل والمراوحة في المكان، وتخشى من ان تكون نتائج الإنتخابات الإسرائيلية المبكرة ليس في صالح حزب العمل مما قد يربك مجمل المخططات الأمريكية في المنطقة ... لذلك يسعى وارن كريستوفر في جولته الحالية والتي سيلتقي خلالها كل من شمعون بيريز والرئيس الأسد، يسعى إلى بلورة الأسس الكفيلة بمواصلة المفاوضات السورية الإسرائيلية خلال الأشهر القليلة المقبلة واثناء المعركة الإنتخابية وإلى حين تشكيل الحكومة الإسرائيلية الجديدة، وعلى امل تسجيل «هدف» في الوقت الضائع!!

والسؤال هل ينجح كريستوفر في مهمته؟ وهل هنالك بصيص امل لتحقيق آماله واحلامه؟ الجواب يرسم تكتيكات حزب العمل واولوياته.

تتمة - نايف حواتمه

الذين لم يقترحوا من المسجلين ٥٣٪ + ١٨٪ اوراق بيضاء. مع ان التصويت تم بخلط اوراق اهل اوسلو + الفريق المعارض الذي شارك «حزب الشعب، حركة د. عبد الشقاقي، الشخصيات المستقلة».

وفي قطاع غزة نسبة المقترعين اعلى لعوامل متعددة «اجتماعية، معيشية، عشائرية، وظيفية، تهديد الناس بسحب البطاقة «المغنطة + العمل+ والزرقاء + الأونروا» ووثائق السفر، وختم البطاقة الانتخابية والحرمان من حق العمل السفر .. الخ».

٣ـ الآن تزوير صناديق الاقتراع بينات سافراً، اعلن ذلك د. عبد الشافي، لائحة رام الله، المعارضة بما فيه عبد الجواد الصالح والفائزين الأخرين الذي طالبوا ببيان مشترك «٣٠/٢». الغاء الانتخابات برام الله، حزب الشعب، لجنة رقابة الانتخابات الفلسطينية التي طالبت بالغاء انتخابات القدس، نابلس، رام الله، الخليل، الصحافة الاسرائيلية والامريكية والاوروبية «دير شبيغل، لوموند، الغارديان..الخ».

٤ـ سقط جميع مرشحي حزب الشعب وحركة البناء الديمقراطي ما عدا شخص عبد الشافي وكل هؤلاء يعارضون اوسلو واتفاق القاهرة، وسقط مرشحو الاحزاب الصغيرة الملحقة بالسلطة، ونجح مرشحو حزب السلطة من القوائم الرسمية «٤٩» وغير الرسمية «٢٢» و٤ فقط شخصيات ليبرالية، ٢ اسلامية ١٠٠ باصوات عشائرية، وكل هذا بدون برامج سياسية واضحة وملموسة.

الآن على جميع الفصائل والقوى والشخصيات فحص هذه الوقائع واستخلاص الدلالات والدروس بمراجعة نقدية شجاعة والنزول عن الشجرة بدون ادعاء.

الانتخابات كشفت عن الانقسام الفلسطيني – الفلسطيني العميق والواسع في صفوف الشعب والخارطة الحزبية والسياسية فاكثر من نصف الشعب في الأرض المحتلة يقترح، بين مقاطع مسبقاً ومقاطع صناديق الاقتراع واوراق بيضاء هذا اولاً.

وثانياً: الذين خاضوا الانتخابات من موقع المعارضة مصدقين ادعاء السلطة بالتعددية وعدم التدخل بالتزوير .. الخ تجرعوا كاس المرارة كاملا والآن يصرخون عن التزوير ويتذكرون ما أعلناه عن قيود اساس الانتخابات وعن قانونها القروسطي المتخلف الذي يشطب وشطب القوى الحديثة والشابة وجيل الانتفاضة وفرض هيمنة القديم القادم من تونس والجنرالات التي شاخت من تجربة ١٩٨٢ مع بدء الغزو الصهيوني الشامل لأرض لبنان الصابر والمناضل.

ثالثاً: الجبهة الديمقراطية وبجانبها قوى المعارضة الوطنية الواقعية وحدها خاضت معركة مقاطعة الانتخابات بالشارع وفي صف الشعب وقدمنا مشاريع انتخابات ديمقراطية لتدفع الى المجلس القوى الحديثة، الشابة، جيل الانتفاضة بفتوته وخبرته الوطنية الثمينة والعظيمة ضد الاحتلال والاستيطان على درب الحرية وتقرير المصير والدولة والسلام الشامل المتوازن. هذه هي المصداقية مع الناس والشعب بشأن الحلول الجديدة، الخطاب السياسي الجديد، البرنامج الجديد لدفع القوى الحديثة الشابة الى الامام بدلا عن القديم الذي تراجع في اوسلو وشاخ، بدلاً عن «اسيادكم في الجاهلية اسيادكم في الإسلام».

هذا الذي افرز وابرز التواصل في قلب وعي الجماهير بين الذين يقدمون القوانين الديمقراطية لتقدم قوى الحداثة والشباب والجديد وبين الذين يتمسكون بانتخابات العصور الوسطى ليواصلوا السلطنة والتمسك بالسلطة.

بعد هذا نقول صراحة، وبالحد الادنى، انتخابات الحكم الذاتي عمقت الانقسام في المجتمع، ضاعفت اوجاع الناس من سلطة فردية بمظلة اوسلو، وقدمت خارطة سياسية افرزت سياسة ومواقف القوى بدرجة اوضح، فتحت على مساحات جديدة واسعة، علينا البناء عليها في صف الشعب وبالشارع وهذا الذي يقود الى موازين قوى جديدة تتشكل من المجتمع ومن

ينفع الناس يبقى في الأرض اما التسلق على شجرة سلطة الحكم الذاتي سيذهب باصحابه الى عالم مائدة اخرى بعيدا عن الشعب، فالعالم العربي مليء ومزدحم بالأنظمة الاستبدادية تحت شعارات «الديمقراطية»، والشعوب تواصل نضال الحق بالحياة وأهدافه والوطن ولقمة الخبز.

● يجري تصوير انتخابات مجلس الحكم الذاتي بانها خطوة على طريق اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، ويجري تسويق المجلس على انه مجلس تشريعي، كيف تقيمون «وضعية» هذا المجلس وفقا لمرجعية اوسلو؟

– انتخابات مجلس الحكم الذاتي مصممة بشكل محكم في اتفاقات اوسلو ٢،٢ لا تفتح ولا تقود الى اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة فمجلس الحكم الذاتي هو مجلس تنفيذي يتولى التشريع في مجالات ادارية محددة خاضعة لبنود الاتفاقات المعقودة وللمرجعية العليا لطرفي الاتفاق وتحديدا للطرف الاسرائيلي المسيطر على الأرض والحدود والأجواء والمياه والبحار. وهذا كله واضح في وثائق اوسلو وطابا وسبق وان قدمنا قراءات في هذه الوثائق تكشف ان هذا المجلس مجلس محكوم بسقف اوسلو والمرجعية الاسرائيلية وان الهدف الاساسي من كل هذه العملية هو تدعيم اتفاق اوسلو والتحايل على مطلب الشعب والقوى الوطنية باخضاع اتفاق اوسلو للاستفتاء الشعبي العام، وكثيرون ممن كشاركوا في الاقتراع العام لم يكونوا على علم بنصوص الاتفاقات والقانون الانتخابي وهو ما حاولت اجهزة اعلام اوسلو ان تلمسه وتشيع مناخات مضللة حول علاقة هذا المجلس بالتشريع وبالاستقلال اللاحق من جهة اخرى. ان الحدود والقيود واضحة على هذا الصعيد «المادة ١٧،١٨ فقرة ٤،٥ من اوسلو ٢» ولكن للأسف التضليل يجري على قدم وساق وسنرى امامنا كيف سيتم التعامل مع هذا المجلس من قبل الاسرائيليين في حال تجاوز المجلس الصلاحيات المحالة اليه في اتفاقي اوسلو، وهو ما يعني ان مطلب الشعب الفلسطيني بانتخاب حر وديمقراطي لممثليه في الوطن والشتات، ما زال مطلبا قائما على جدول اعمال شعبنا باعتباره الاستجابة الحقيقية لتطلع شعبنا نحو ممارسة حقوقه الديمقراطية واختيار ممثليه وقيادته الشرعية كبديل عن التزوير الذي حصل وعملية الترويج لمجلس الحكم الذاتي والتزوير الذي يجري الآن من خلال التعيينات التي تصدر عن رئيس سلطة الحكم الذاتي لاعضاء جدد في المجلس الوطني الفلسطيني عن الأرض المحتلة من بين الذين فشلوا في انتخابات الحكم الذاتي، ومعروف ان العدد الاجمالي لتمثيل الارض المحتلة في المجلس الوطني هو ١٨٦ عضوا واذا كان عرفات قد اتخذ قراراً باضافة اعضاء مجلس الحكم الذاتي الى عضوية المجلس الوطني وهي عملية تتناقض مع احكام ونظام المجلس الوطني فبالأحرى من خلال تعيين بقية اعضاء المجلس من الأرض المحتلة يتم اغراق التمثيل المشوه عبر مجلس الحكم الذاتي ببحر من التعيينات بعدد يفوق عدد اعضاء مجلس الحكم الذاتي مما يظهر مدى استهتار سلطة الحكم الذاتي بكل الانظمة والاعتبارات التمثيلية والقانونية بما فيها التي يتبعها لنفسه.

وهنا يبقى دور الشارع الفلسطيني ودور جماهير شعبنا في الوطن وفي اقطار اللجوء والشتات بتذكير كل من يحاول تزوير ارادة شعبنا الفلسطيني بان لا شيء يمكن ان يجر من وراء ظهر الشعب وعلى حساب حقوقه الوطنية، وان نضال الشعب من أجل هذه الحقوق سيتواصل وبالرغم من كل العوائق الناجمة عن تطبيقات الاتفاقات المختلة والمسوخة مع الحكومة الاسرائيلية.

الانفجارات الكبرى في الشرق الأوسط خصبة في ذاكرة شعبنا وشعوب الأمة العربية وكذلك الانفجارات من حولنا، والانتفاضة الماجدة والمغدورة لن تكون الأخيرة، كما لن تكون الأخيرة، انفجارات تطال انظمة عاتية توليتارية شعارها «يا جبل ما يهزك ريح». وبعد حين لم يطل عصفت الريح بالجبل بل وبامبراطوريات عظمى على قوس قزح اسود وابيض واحمر، فلا «الشرطة القوية»، ولا «الصواريخ»، «ولاحتى الرؤوس النووية». حمت الانظمة المتسلطة من الانهيار في مهب ريح الجماهير، ريح الشعوب الناظرة للامام لحق تقرير المصير والديمقراطية والاستقلال والسلام.

غير الملتفت إليه في « الأدب »

كسر الكرسي أفضل من الجلوس عليه

● عماد غانم *

كنت في الجامعة ادرس الهندسة واهوى الادب . وحدث ان استحدثت « دائرة اللغة الانجليزية » في « كلية الآداب » مبحثا يعتنى بالشعر العربي المترجم للانجليزية . واستضافت شاعرا من « الرواد » بهذه المناسبة ، فتحدث مطولا عن ريادته و« ولا ريادة » مجايليه ، ثم قرا بضعة قصائد وقرا المترجم نفس القصائد كترجمة ، وتلا ذلك حوارا بقي مشدودا الى عقال مقدمته الخشنة أكثر مما كان منشدا الى موضوع الندوة ، وشاركت في الحوار بسؤال وجهته للمترجم وفحواه ، كيف انتقلت الشعرية الكامنة في ورود « السينين » في جملة « سملت عينيه بالسكين » منن لغة الى اخرى ، واجاب بانه من المستحيل ان تنتقل كما هي بماهيتها ، ولكن تتولد ما بين حروف اللغة الأخرى شعرية مختلفة تجعل من قيمة النص الشعرية متكافئة في اللغتين ، وبينما كنت خارجا من القاعة استوقفني « الشاعر » وطلب مني بلطف وتشجيع ان اكتب عن المسألة التي أثرتها .

وفي ندوة أقيمت في « رابطة الكتاب الأردنيين » عقبت على قراءة شعرية لنفس الشاعر بمداخلة مطولة تحدثت فيها عن توظيفه للبعد الإيحائي للغة في الشعر ، فاستوقفني مرة أخرى وطلب مني ان اكتب ايضا

ولئن اصابني طلبه في المرة الاولى بالزهو فقد أوقعني في المرة الثانية في الحيرة ، هذه الحيرة قادتني الى استنتاج مؤداه ان الفرق بين فعلي الامر « إقرأ » و« اكتب » في هذا المقام كالفرق بين « علم الفلك » و « التنجيم » .

عندما رشح صديقي الشاعر « عثمان حسن » نفسه لجائزة « عرار » الشعرية التي تمنحها « رابطة الكتاب الاردنيين » سنويا ، رد طلب الترشيح بدعوى ان اللوائح تشترط ان يتم الترشيح من خلال « مؤسسة » !؟ ، فكتبت مقالا في احدى الصحف الاردنية اليومية جاء فيه : « إذا كانت « القصيدة العمودية » قد انتظمت عناصرها كإيقاعات مفردة لها قرار وجواب — باللغة الاصطلاحية للموسيقى الشرقية — يتتابعان في وحدات شديدة الوقع ، فيترنح السامع بين قرار البيت وجوابه ترنحا رتيبا ، كترنح الفرد الذي هو بمثابة الجواب في اطار القبيلة أو المجتمع أو المؤسسة كقرار . فإن هذه الثنائية وإن افل بريقها في اللغة المتداولة « كإبداع » فقد إندست على نحو صميم في كافة الفعاليات البشرية للمجتمعات العربية .... فرصيد « الشعراء اللامعين » والصيغ المنمطة التي تسقط عليهم ، والصورة المسبقة التي تشكلت لهم ، وجهود الحلقة التي تدور في فلك كل واحد منهم هي بمثابة « القرار » ، والإحتفالية التي نشهدها بكل جديد لهم هي بمثابة « الجواب » إذ سرعان ماتبدأ الصحف بنشر مقاطع من جديدهم ، وينبرى الكتاب لتدبيج قراءات له ... ولكن من داخل هذه الاحتفالية يظهر الحدث مفصليا وحيويا ، ومن خارجها يبدو عابرا وجزءا مهملا من صيرورة العالم » وتسلحت ضد القرار القاضي بوجوب ان يتم الترشيح من خلال مؤسسة بمقولة « ياكبسون » : « النقيض



الحتمي للمد المفاجىء للشعر في الحياة هو جزرة الذي لا يقل مفاجاة » معتبرا ان « آلية الترشيح » هذه مضادة للشعر على نحو صميم وطالبت باعادة النظر فيها .. وحصدت خيبة اخرى مغلفة كسابقاتها بإحترام غير واضح المعالم ، ولا جواب ! .

ولقطع الطريق على اي تاويل في اطار الشخصية للفكرة ، حيث يفقد سؤال في هذا الاطار « شرعيته » ، ختمت المقال بالاشارة الى ان « عثمان حسن » فتح مظلته مساء « ٤/١٢/١٩٩٤ » ولم يكن الجو ماطرا ، ولم يكن يعلم ان ذلك اليوم يصادف الذكرى السنوية التاسعة لرحيل المفكرة الامريكية « هانا آرندت » صاحبة القول المشهور : « إنني اود لو تهطل على الحياة كالمطر الغزير ، دون أن افتح مظلتي » .

لعثمان حسن ديوانين شعريين مطبوعين وثالث مخطوط ، الأول بعنوان « ظلال » والثاني « وردة الهذيان » ، ومتبعدا عن الإسقاطات النقدية واستخدام الصيغ المنمطة اسجل الملاحظتين التاليتين على هامش تجربة « عثمان حسن » الشعرية :

أولا ، إن حياة « عثمان » مهما بدت هادئة وساكنة ، فإنها مع ذلك حياة حقيقية حية ذلك الرجل النحيف الذي يتردد على نفس الامكنة وبساعات تكاد تكون محددة ومنذ زمن موغل بالبعد ، فتوحدت عواطفه وافكاره بشكل عميق مع الأمكنة التي يستأنس بها ، فاصبح لها حياة لانه اعطاها شطرا من روحه ، ومن هذه الاعماق ومن هذا التعارض بينها وبين العالم الخارجي نبتت « وردة الهذيان » ، وخاصتها هي ان تنطق وتحرك لا الكائنات الحية — الإنسان والحيوان والنبات — بل مجموعة الأشياء الجامدة والميتافيزيقية التي ليس لها حياة .

ثانيا ، عثمان من الاشخاص الحالمين الهادئين ، يستكشف في السر الهادىء المطمئن المنبعث من هذه الاشياء التي تحيط به ، فتصبح خليطا من الرغبات الوهمية والعواطف الانسانية الحقيقية ، هذه الممارسات جعلت من حياة عثمان ذات قيمة لا نهائية لديه — فشلت بإقناعه بالإنتحار وواجهت مقاومة شرسة لهذا الاقتراح - لان كل شيء حوله يحمل معنى ودلالة ، فعندما نتحرك بالعقل نبتعد عن بعضنا بنسب مختلفة وتكتسب حياتنا من السعة ما اضاعته من العمق ، اما حياة عثمان فبقيت الى حد كبير محدودة السعة وموغلة العمق ، ولغاية التواصل عبر هذه المسافة يفقد الكلام العادي القدرة على التوصيل ويستعاض عنه بالمجاز والاستعارة « وردة الهذيان » .

* مدير مكتب المهندس ليث شبيلات ، الموقوف هو الاخر في مركز توقيف الجويدة منذ أكثر من شهر بتهمة اطالة اللسان.

تمثيل وتفصيل

● د. هدى فاخوري



رؤية نشرة الاخبار في اية محطة ؟ اخبار محلية عربية او عالمية توحي أن وراء اي خبر قصة ، وأن حبكة درامية وراء نشرة الاخبار ، وتقديم اى خبر على خبر آخر يخدم هدفا محددا .

تماما كما نشاهد مسلسلات التلفزيون . فكل مشهد مرتبط بما سبقه من مشاهد وما يتبعه ايضا ، ونصل الى نتيجة أن كل ما نشاهد هو تمثيل في تمثيل يلزم وجود كاتب نص وحوار وسيناريو ومخرج وكل أدوات الانتاج للمرئيات السمعية والبصرية .

وهذا ينقلنا الى الديمقراطية والتمثيل النيابي وكل ما يوحي ان الشعب يحكم ذاته هو ايحاء تقدر عليه الأجهزة الحاكمة ، وكلما زاد ذكاء الحاكم اتجه لتثبيت عناصر الحكم التى توحي بانه ينهج نهجا ديمقراطيا خالصا لوجه الشعب المحكوم بالتمثيل النيابي والمفصل حسب قياس كل شعب . وقد بدانا نفهم ان لكل شعب ديمقراطية مفصلة تفصيلا حسب متطلبات الحكم . فهناك انتخابات على مرحلة واحدة وهناك انتخابات على مرحلتين ،وهناك اسلوب الدوائر لكل دائرة نائب واحد وليس بالضرورة أن يكون عدد سكان الدوائر متساويا، فاللعبة الديمقراطية ليست محكومة بقانون محدد . فخبراء اللعبة اللذين يطعمون الكمبيوتر اغذية خاصة لكل بلد يستطيعون تفصيل قانون لكل شعب بحيث يتوامم هذا القانون مع هدف محدد وكله عند العرب صابون ، وكله عند الخبراء ديمقراطية ، المهم هو الايحاء الذى تبثه وسائل الاعلام عن هذا البلد وذلك الحاكم ، فهذه الوكالات الخمس التي تصيغ أخبار العالم مع عدد محدود من محطات التلفزيون ذات الشهره العالمية ،قادرة على تحويل الديكتاتور الى بطل وطنى والبطل القومي الى سفاح وقاتل وديكتاتور بغيض . ولكن في كل بلد مهما حاولوا تحسين الصورة او تشويهها هناك من يفهم ويعرف ويستطيع استنتاج ما يفيد ويعمل من اجل خلق تمثيل نيابي صادق يعكس ارادة الناس .

من هذا أرى أن نقاش قانون الانتخابات الجديد هومسؤولية كل الناس ،على شرط ان يوجد من يسمع ويفهم ويحاول العمل من أجل وصول القادرين على تمثيل الشعب لا القادرين على التمثيل على الشعب.

تتمة - حكومة جديدة . . ولكن

اطار الاستراتيجية الامريكية والرسمال العالمي. ولذلك نقول اي دور استثماري ينتظرنا، اي دور تنموي نحن مقبلون عليه فالاقتصاد الأردني المزمن في بنائه الهيكلي بفعل نموه المشوه والقائم بقطاعه الإقتصادي المريض على الوساطة، وقطاع الخدمات بالرغم من سياسات الاصلاح الاقتصادي، التي عمقت وارست الأساس ليس باتجاه التنمية المستقلة بحدودها النسبية، بل بتعميق الارتباط وتقليص الهامش المتاح في تقرير سياستنا الاقتصادية، الذي ادى بعد تطبيق برنامج التصحيح الاقتصادي وحتى الآن الى ان معدل الدخل للمواطن قد تراجع عما كان عليه عام ١٩٨٩ قياساً للدينار، وتراجع بحدود هائلة قياساً للدولار بعد الإنهيار الذي وقع عام ١٩٨٩.

نحن ضد التسوية والإتفاقيات مع اسرائيل، ولكن يهمنا مصير الوطن والمواطن، فاذا كانت الحكومة جادة في تحقيق الاستقرار والرفاه الاقتصادي والحفاظ على ما تبقى، فان مدخل ذلك ان تعيد الحكومة النظر ببرنامج التصحيح الاقتصادي ووقف الاعتماد على شروط الراسمالية العالمية، وايجاد تعاون بين القطاع العام والخاص للوصول الى الاقتصاد المختلط في مقدمات برنامجه الاستثماري وضع خطة شاملة لاقامة المشاريع في المحافظات والمدن الرئيسية لتشغيل الشباب والعاطلين عن العمل، فالبطالة في البلاد ليست جديدة وليست بسبب نزوح مئات الالاف بعد ازمة الخليج الثانية، وليست بسبب العمالة الوافدة، فالبطالة عندنا هي منتوج او انتاج لسياسة السلطة التنموية الاقتصادية والتعليمية والاجتماعية والثقافية على مدار عقود، نحصد الآن ثمارها المرة توسع سنوي في مستوى الفقر، وفي جيوب الفقر، والبطالة والازمات الاجتماعية، لأن السياسة التنموية عندنا لا تعتمد على العلم بل على «الفهلوة» وسياسات انشائية. فالتنمية في اي بلد لا مناص ان تكون مرتبطة بالعملية التربوية والتعليمية ومستوى الديمقراطية، وبمنهج واضح يستجيب لمتطلبات التطور والاقتصاد والحياة بكل مستوياتها، وليس على اساس العقدية وانتظار الهبات والمساعدات والقروض. ان الشعب يدفع الثمن الآن عشرات السنوات من القمع، عشرات السنوات من الفساد والرشوة، عشرات السنوات من التنمية المشوهة والسياسة الاقتصادية الخاطئة، وياتي من يقول الآن علينا ان نستعد من اجل التنمية الاقتصادية القادمة بعد السلام السياسي مع اسرائيل، نقول لهؤلاء لا تستمروا بسياسة الاوهام وذر الرماد في العيون، فالشعب لا يعتبر الذي قام سلاماً عادلاً متوازناً، وبالتالي سيستمر في الصراع ضد اطماع اسرائيل السياسية والاقتصادية والذي يعتقد ان الصراع انتهى مع اسرائيل والصهيونية فهو يدعو لتحالفات سياسية جديدة أرست اسسها الاتفاقا تمع اسرائيل. اننا كما قاومنا وما زلنا نقاوم الامبريالية الجديدة «اسرائيل» التي تحولت من سياسة السيطرة بالقوة العسكرية الى سياسة السيطرة بالقوة الاقتصادية يسندها في ذلك استثماراتها وسوق منتجاتها الواسعة الذي بات واسعاً ومتمدداً في كل الاصقاع وتوكيلات عالمية اقتصادية من الشركات الكبرى، بحيث تتحول الى الوكيل الرئيسي للشركات المتعددة الجنسيات في منطقة الشرق الأوسط وفق الاقتصاد القائم ومواده الاولية التي تنتج في هذه البلدان.

اما المحور الثاني في برنامج حكومة الكباريتي، فهو الموضوع الشيق دوماً في البلاد، موضوع الديمقراطية والحوار والراي في اطاره الوطني والمحلي والدولي لا نريد ان نبتعد بالبحث بالموضوع الى الابعاد الواسعة التي حددت، بل ان حصرها ما امكن في بعدها الوطني المحلي بالبداية نود ان نسال هل لدينا نهج ديمقراطي مسؤول ثابت ومتاصل، حتى نبقي عليه في الحاضر والمستقبل. هل لدينا ثوابت في الديمقراطية. هل لدينا قانون للانتخابات البرلمانية ديمقراطي، هل لدينا احترام للراي والراي الآخر، واحترام للتعددية السياسية والحزبية والسياسية والفكرية، واحترام للصحافة الاسبوعية. هل لدينا الاستعداد للاقرار ان سياسية السلطة الحاكمة تستند إلى ماضي الخمسينات بالخوف من الراي المعارض، فالحكومات المتعاقبة برنامجها وممارساتها هو برنامج الحد من الحريات والخوف من الراي المعارض، وما هو مفعل وفي سياسة الطبقة الحاكمة، هو التشدق اللفظي بالديمقراطية، فالاساس في الموضوع هو المنهج احترام التعددية السياسية والحزبية ومساعدتها وعدم التضييق عليها كما هو حاصل، واحترام الراي والراي الآخر. وهو ما يجري عكسه تماماً، بقمع وسجن وتقديم للمحاكمات للاحزاب والافراد الذين يعلنون راي آخر. فهل يعقل ان ندعي الديمقراطية وما قدم حتى الآن من اشخاص وقضايا لمحكمة البداية تفوق ٢٠٠ قضية، وكلها تدخل في اطار الراي وليس شيئا اخر ابداً.

هل الطبقة الحاكمة عازمة على تعديل الدستور والميثاق بما يتيح تداول السلطة التنفيذية ومن خلال الصراع الديمقراطي السلمي، اي من خلال الانتخابات، لان هذا هو لب الديمقراطية والذي يجب ان يقوم ويستند على قانون انتخابات ديمقراطي معاً. ان هذا هو الطريق لتاسيس وضع تستطيع من خلاله القوى المؤيدة والسائرة في ركاب السلطة، والقوى الرافضة لهذه السياسة من التعايش السياسي والحوار الديمقراطي والفعل الشعبي والجماهيري لكسب الشارع السياسي بدون قمع او حد من الحريات ومن النشاطات. ونود هنا ان نسال الحكومة السابقة والجديدة، نعتقد انكم تطالعون، ما يصدر في مصر من مطبوعات وجرائد وتلاحظون مستوى النقد الذي يطال شيء دون تعرض الصحفيين والصحافة الى الملاحقة الدائمة قضائياً حد عال لم تصله صحافتنا حتى الآن، اما موضوع الحوار اذا كنتم مستعدين له فيجب ان يكون بين الحكومة من جهة واحزاب المعارضة من جهة اخرى بهدف الوصول الى ثوابت واسس بالتعامل بعيداً عن الإجبار والإكراه وتثبيت حرية الراي المعارض لسياسات الحكومة. اما سياسة التضييق وتغييب المعارضة ودورها فانه سيزيدها اصرارا على موقفها وسياستها البرنامجية الصادقة في مقاومة التطبيع مع اسرائيل والحفاظ على حقوق المواطنين في قول الراي في اطار الديمقراطية التعددية.

ان الحكومة وليست احزاب المعارضة او الافراد المعارضين بحاجة الى الشفافية، فخطاب المعارضة واضح وموضوعي وذات بعد وطني ومسؤولية لم ترتقي اليها العديد من قوى المعارضة في العالم لسبب بسيط ان معارضتنا الاردنية بلغت من الرشد والنضج ولا تحتاج الى النصائح الا من خبرتها وتجربتها وراي الشعب.

ان الحكومة الجديدة كما هو واضح اكثر انسجاماً سياسياً باستعدادها المعلن لتنفيذ اتفاقية وادي عربة والاتفاقيات التفصيلية التي وقعت في الاسابيع الماضية وبالتالي تشتد في الفترة القادمة سياسة الحكومة التطبيعية مع اسرائيل بما لا ينسجم مع الراي العام السائد في البلد. وهو ما يعزز الراي القائل ان الحكومة الجديدة ببرنامجها المعلن كما جاء برد الرئيس المكلف، هو برنامج يتناقض مع سياسات احزاب المعارضة والقوى الشعبية ولذلك لا نعتقد ان هذه الحكومة مؤهلة للنجاح.

ولنا عودة لهذا الموضوع من جديد.

إقرأ عدوك!

العربي في الأدب العبري الإسرائيلي

● يراخ غوفر

في هذا الموجز الذي يهدف لإعداد دراسة نقدية شاملة حول «العربي في الأدب العبري»، اودّ ان اطرح منهجاً اتوصل من خلاله، على ما اعتقد، الى تفسير القولبة البالغة التعقيد احياناً للعربي في الأدب العبري، والحاجات الثقافية لوجودها في هذا الادب. لا اظن ان احداً يستطيع ان يبدأ بفهم صورة العربي في الأدب العبري بدون أن يحاول، اولاً، ان يشرح الضغوطات الاخلاقية السياسية التي تفرضها الايديولوجيا على الثقافة الاسرائيلية. ولقد وجدت ان دراسة الصهيونية عنصر حاسم في ادراكها، وان الادب العبري يمكن اعتباره «النموذج المثالي» لما يطلق عليه «تصوّر التصوّر».

ليس ما يمنح الادب العبري الإسرائيلي حضوره الثقافي ادباً فقط، بل هناك ايضاً مراحله التي هي معالم بارزة في حوار عام اكثر اتساعاً. لكن هذا يصح فقط قياساً الى فهم معين «لمميزات» النصوص الادبية المتورطة «بعمق» في ذلك الحوار ولا يمكن انتزاعها منه، حتى عند دراسة شكلها ومضمونها باسلوب تبسيطي. ان الادب الاسرائيلي يفتقر بالفعل الى درجة الاستقلالية — في النص والنوع والمعنى والموقع التي تنسب عادة لما يتعارف عليه انه «ادب» واحدى النتائج البارزة لذلك، انه لإجراء تحليل اجتماعي / سياسي يجب ان تتم القراءة النقدية الدقيقة للنصوص العبرية الاسرائيلية بشكل اساسي من خلال العلاقة النصية والعلاقة المنطقية بين النصوص نفسها، وان لا تتم قراءة النص على حدة إلا بشكل ثانوي.

هكذا وجدت توتراً اخلاقياً فريداً في الاشكال الثقافية الاسرائيلية، خاصة في الروايات الواسعة الانتشار، وانتشار هذا التوتر والوسائل التي من خلالها يشكل ويحتجز انواع التفكير الاخلاقي والسياسي الممكنة في الادب القصصي الاسرائيلي المعاصر واقترح ان يكون لهذا التوتر علاقة بالتاريخ السياسي / الاثنولوجي لليهود، وبالحاجة لكي يظهر على نحو جلي لكل فرد، وبكل صوت، وفي ما يتعلق بالإصرار على وجود حق مزعوم، ان هناك تطابقاً مع قراءة معينة للتاريخ اليهودي. هذا التوتر الاخلاقي يعبر عن نفسه، كما قد يتوقع المرء، من خلال التصورات ومن خلال العمليات المنطقية لرموزها، ولا يترك هذا التوتر مجالاً لوجود اية نقطة ايجابية للهدوء.

لقد كانت الثقافة الاسرائيلية دائماً ايديولوجية على نحو متمين، مهما تكن اهداف الاهتمامات الخاصة يجب ان يفهم، الى حد ما، انها تحرك بفعل حاجة اجتماعية لتقليص التوتر وذلك بواسطة ضبط التصورات التي من خلالها يتم التعبير عن هذا الانشداد ونتيجة لذلك، ان العملية المتبعة في الثقافة الاسرائيلية يمكن رؤيتها على انها تهدف لتقليص عنصر الكمون الذي يتعذر التحكم فيه الى حد ما، وهو ميزة الثقافة في مجتمعات اخرى وفي ازمنة اخرى.

لا شك ان هناك اسباباً تاريخية لهذا الانكفاء الكامن لصالح الظاهر، لكن يجب ان تحدد وتدرس على انها كذلك اذا اردنا ان نفهم الثقافة الإسرائيلية المعاصرة. وجدت في النصوص العبرية الادبية ارتباكاً وتضارباً يتعذر تبسيطهما ويتجليان في اي تصور له علاقة بالتاريخ والهوية اليهوديين، وكل ما هو مرتبط بهما في الوقت الحاضر. علاوة على ذلك، وجدت تسويات تبرهن على هذا الارتباك بقدر ما تهدف الى تنشيط النقد داخل الجسم السياسي الذي هو في اسرائيل جسم ثقافي ايضاً. العناصر الرئيسية في هذا التكوين الثقافي هي الصهيونية وتصورات للغيرية العربية.

الصهيونية، ومغزى الابادة الكاملة، والموضوعات الرئيسية في العلاقات العربية اليهودية هي عناصر مهمة تشير الى ما يمكن ان يطلق عليه اسم معرفة، او اسلوب تفكير. لكنها فقط تشير إلى ذلك. الوسائل، التي تبرز من خلالها هذه العناصر نصياً، تتضمن عمليات ثقافية اعمق، واكثر عمومية، مرتبطة بالعلاقة بين الذات والآخر، وعلاقة الدولة بالمجتمع، وعلاقة الذاتية «بما في ذلك المجتمع» بالتاريخ.

المعضلات الاخلاقية التي تبرز بقوة في الادب العبري الاسرائيلي تدور اساساً حول علاقات الافراد بالقانون، الافراد المدنيون، اكثر مما تدور حول علاقات الفرد بالفرد. هكذا فان انبثاق «القيمة» التاريخية يتم تقديمه مباشرة من خلال الحوار الأخلاقي / السياسي ولا يمكن تجاهله من وجهة نظر الفرقاء في ذلك الحوار.

ان العلاقة المهيمنة والتي تقدم على انها علاقة الفرد بالفرد تتغير حين يشار الى العلاقة بآخر وراء نطاق المجتمع الاخلاقي. مع ذلك، حين يتم الاعتراف بهذا الآخر على انه فرد، تصبح العلاقة بين مواطن اخلاقي في اليوطوبيا القائمة وبين مجرد مواطن قانوني تابع للدولة. يبدو الاول كفرد اصيل، فيما يبدو الآخر على انه فرد على الورق، ان العلاقة الاخلاقية الاصيلة والواعية بين الفرد واليوطوبيا القائمة ليست متاحة للفرد القانوني، الذي يجب ان يكون المجتمع بالنسبة له مجموعة عملية، ويستحيل ان يكون مجموعة اخلاقية.

هذه العلاقات تبرز عملياً في كل عمل ادبي مقبول على انها حضور نصي لحقيقة ثقافية اكثر شمولاً، ولحوار اكبر حول المغزى العام للتجربة الاسرائيلية واليهودية. انني احدد على العلاقات المميزة بين الانسان اليهودي، المواطن الاخلاقي، والانسان غير اليهودي، المواطن القانوني، هذا يعني الاشارة بالتحديد لتمثيل «العربي» في الادب العبري الإسرائيلي، ويعني في الوقت نفسه، استكشاف الحقل التمثيلي حيث العربي هو الشخص البارز غير اليهودي في الأدب العبري الإسرائيلي. وجدت ان العلاقات بين وجهتي النظر الفرديتين هاتين تتشكل على وجه الحصر من خلال وجهة نظر الفرد الإسرائيلي.

في الوقت نفسه، فانه من خلال «الخيالي» في اليوطوبيا القائمة، والذي صار لأسباب تاريخية مرجعياً، مهيمناً وحقيقياً، في الأدب العبري الإسرائيلي، تصنع النصوص في اطار درامي وتخلق من جديد العلاقة بين المجتمع الإسرائيلي بذاته، وبتاريخه. انها بالتالي تشتمل على الواجبات الادنى من الواجبات اليوطوبية للاشخاص كافراد في المجتمع الذي ينتمون اليه - اي، انها ترسم «ارادة عامة» يمكن تطبيقها عملياً في عالم مجسد ادنى من الإرادة المعاكسة. مؤكدة ظاهرياً على حضور مجتمع قانوني ووحدة بين النظرية والتطبيق. اعتقد، اذاً، ان المجتمع الإسرائيلي يقدم نفسه بمقتضى ترفيعه للقانون إلى منزلة الضرورة الأخلاقية والعملية، على انه «جمهورية» اصيلة.

لكن الجمهوريانية الإسرائيلية تخفق في كفالة ذاتها. انها تشكل حيزاً مكانياً وتحليل المناقشة في فرضية «الإرادة العامة» من خلال تحديد النسب. او بالتالي، في اطار الإشارة الحديثة لنسب شخص معين، اي لمجموعة من السكان. اي «عرق». وهكذا، فانه ليس من الصعب فقط على اليهودي الإسرائيلي ان يفهم غيره من اليهود غير الصهيونيين. لكن هذا الاختلاف يمكن تصوره فقط بانه اختلاف هوية مقابل الاحتياج الى هوية. في هذا المعنى يصبح غير الصهيوني بالنسبة للصهيونية، لا مهملاً ولا غائباً ولا مفقوداً. هو او هي يجب الا يحزن عليهما، بل يجب محوهما من الذاكرة، وفي لحظة ذلك الانمحاء يعاد تشكيلهما على انهما الآخر الاخلاقي، اي العدو للاخلاقية بذاتها. ان بنذ غير الصهيوني من قبل الصهيوني، باسم الشكل الجمهوري واليوطوبيا القائمة التي هي فحواه، يمكن تصوره اساساً على انه كشف اخلاقي، لحظة ايحاء اكثر من كونها نتيجة لحل خلاف في الراي او المبدأ. هذا اللا حوار، هذا المونولوج الذي يتحدى امكانية المخالطة الاجتماعية في صميمها يحدد اسس ما قد يبدو من ناحية اخرى انه تعصب او استبداد. في هذه النقطة تقوم الثقافة اليهودية الإسرائيلية برسم فاصل يهدف الى تخطيط حد يقوم لحماية امكانية قيام حوار يهودي، وعالم اخلاقي يهودي، وروحية عبرية من البهجة الضرورية لتجربة التوازن والانسجام بين الترقب والواجب.

كما هي الحالة المشابهة، فان هذا الفاصل يخضع للاجدوى الرؤية التي يقوم بمقتضاها، وثمن هذه الفضائل والامكانيات هو في النهاية الفاصل نفسه، على الأقل في كونه من مقومات اليوطوبيا القائمة. ان صفتها الدنيوية، وهي وسيلة تهدف لتحقيق الأمن، تخون تلك الرؤية لانها تجعل من العضوية نفسها واجباً واختباراً، حياة لا يمكن عيشها بفرح المخالطة الإجتماعية العملية واليومية. هذا الإنعزال الذاتي يشكل صميماً مشكلياً لذلك الفرع من الاخلاقية الصهيونية وتستعيد الشمولية ...ي بواسطتها وحدها تجد اليوطوبيا الحية مبررها الاخلاقي. لكن القصى ما تستطيع هو ايجاد اختلاف في ازمة الهوية التي يبدو فيها الآخر انه ليس سوى المجتمع نفسه. هكذا، يقدم المجتمع اليوطوبي بنفسه في النهاية ضحية لاحلامه واوهامه، وتراجيديا، يستطيع بالكاد ان يتجنب التضحية اولاً بالآخر الخارجي الذي عرف نفسه بالتضاد معه.

ان صعوبة اعتبار «العربي» «كشريك» محتمل في «ارادة عامة» يمكن رؤيتها على انها ناشئة من التمايز الحاصل بين المواطنية الاخلاقية، مسالة هوية، والمواطنية القانونية «مسجلة واجب مفروض» في محيط صراع تاريخي يجب ان يرجع اليه هذا التمايز لأجل صلاحيته. هذا التشكل الإبعادي المعقد يصوغ القرار الأخلاقي بحيث انه يصعب تلقائياً التفكير اخلاقياً بدون ان تستند تلك الفكرة إلى انعكاس على الذات على انها وقفة في الإنعكاس اليوطوبي على المجتمع نفسه، وتتمفصل بمقتضى الفروقات الإجتماعية الحاصلة.

يعرض الادب العبري الإسرائيلي الحدود الفاصلة لأيديولوجية المكونة فيما يختص بتصوره «للعربي»، ومن خلال ذلك للذات اليهودية. باختصار، العربي ليس مصوراً على انه كائن اخلاقي اصيل. هو «او هي» موجود فقط في اللااطار لإفراد المتمثل في المقولة السلبية العامة للآخر — المختلف — غناء، وتقديمها الأخلاقي — الملازم لها — عاجز ان يكون نحن. وهذا له مظهره السياسي المجرد في محاولة فرض عالم اخلاقي كشرط للمطالبة بتحقق القيمي لذلك العالم. في هذه الطريقة تجد الأسئلة الأخلاقية المكتسبة حلولها بفرض دولة تستطيع ان تدعم العالم الاخلاقي نفسه، اي دولة تقوم على الإعتراف بالأبعاد الحاصل على الموافقة الأخلاقية، الموقف الإبعادي الذي تتخذه الصهيونية من «العربي» يمكن فهمه من خلال هذا الإطار، وربما يستطيع الفرد أن يمد هذا الفهم ليطال حالات ابعاد مختلفة، لكنها متساوية من حيث التوجهات الاخلاقية — على سبيل المثال المسيحي، والمسلم، واليهود غير الاوروبيين «اليهود السفرديين والعرب» — ومحاولة لوضع «في الحاشية من الأقل — يهودي «الدياسبورا» الأبعاد والتهميش مع تاريخ رائع في وعيه الذاتي، لكنه مثالي في لا نقديته، تقدم فيه اليوطوبيا الحية لإسرائيل الصهيونية من خلال سرد ملحمي زمني يتتابع بأسلوب مجازي، وقدرته على الإقناع تكمن في مراكمته لمجموعة تبدو غير منتهية من الحكايات والقضايا.

في معظم النصوص الأدبية الإسرائيلية يتم استخدام المادة التاريخية لأجل التثقيف، واستخراج العبرة الأخلاقية، ولأجل سرد اخبار التاريخ كلا. كما يجدر بشعب يصنع تاريخه وبالتالي التاريخ على هذا النسق. يضع المؤلف في الأدب العبري الإسرائيلي ما هو تاريخي في أسلوب سردي منظم من الأولويات الأخلاقية، التي سبق تحديدها في مجموعات متراكمة من الاضطهاد والمقاومة تشرف عليها في مرحلتها النهائية اليوطوبيا الحية، اسرائيل الصهيونية. ولهذا تأثيره في جعل التجربة الحالية مقبولة وفي الوقت نفسه متبهه الى حد ما. فوق ذلك يصبح الاضطهاد اليهودي الحديث برناناً على التاريخ الكلي الذي لا يترك مجالاً كبيراً للمفاهيم العامة حول المعاناة او الاعتراف بالآخرين على انهم قادرون على صنع التاريخ. اليوم صارت «الإبادة الجماعية» مقياساً للمعاناة عند الكاتب اليهودي الإسرائيلي. وهي اذاً اللحظة القياسية الحقيقية التي تبرز فيها المقاومة على نحو بطولي. بالتعريف. لا يستطيع اي شعب آخر ان يبدو فعل المقاومة طالما انه لا يستطيع ان يدعي ظلماً موازياً.

يصبح من الممكن اذاً فهم السبب الذي يجعل الإدراك الصهيوني للتاريخ اليهودي يفتقر على نحو متماسك للرحمة التي تتجلى في سائر التقاليد اليهودية للمعرفة الذاتية. هكذا يصبح لدينا مفارقة في حكاية الإبادة الجماعية مقابل حالات اخرى في ظل سياسة ابادة جماعية حاصلة — مثلاً، العرب الفلسطينيون — كما حدث في الحكاية الطويلة للتاريخ اليهودي باحزانه المتعصبة والطائفية والتي لا نهاية لها.

من المؤكد ان هذه الحكاية في سياق مختلف تحافظ على الفكرة العامة لصوت الإنسانية، تطبيق اخلاقي غير محدود فعلاً في رحمته. لكن هذه الافكار تتخرب تماماً في فحوى الطرح الصهيوني، لاجل رؤية ذلك نحتاج لإلقاء نظرة على التاريخ الذي يقدمه الادب الإسرائيلي العبري استناداً لمدى مساهمته في المشروع الصهيوني وتجسيده له — ماذا يبتدع هذا التاريخ بحيث ان القارىء الإسرائيلي العبري عليه ان يختار بين اعتبار «العربي» على انه مختلف تماماً في الهوية مع اليهودي او يجد اليهودي فقط بين العرب المحرومين ثقافياً وسياسياً. في الحالتين يستطيع العربي ان يكون إما جيداً او سيئاً. في السياق الأول، العربي الجيد قابل لان يتنبأ بكل اعماله او انه ميت. العربي السيء متعجرف ومتطفل وعاق وملحاح وعلى قيد الحياة. في السياق الثاني، العربي الجيد معذب ويشعر بالذنب ويشك في نفسه ومستعد للقبول باليهود او تدمير ذاته.

العربي السيء، رجلاً كان ام امرأة، اما ان يخون شعبه، بان يصبح يهودياً مثلاً، او ان يعيش على نحو غامض لكن بدون احساس بالذنب او بالإرتياب.

الذي لا يمكنني ادراكه هو الإقرار بوجود آخر يجد نفسه اليهودي في نظرته فجاة ويتخذ هوية اليهودي ويصبح جوهراً مقابل العبري الذاتي الذي صار الآن وجوده حيوياً. حين تنقلب الامور على هذا النحو، لا يعود العربي يستحق الإحترام فقط، لكنه يصبح فجاة مقياساً للإحترام. بدلاً من العربي الموضع سيكون هناك يهودي موضع. بدلاً من الاخلاقية اليهودية التي يجب على العربي أن يتطابق معها لكنه يعجز عن ذلك، سيصبح هناك اخلاقية عربية او اخلاقيات قد يصبح اليهودي على ضوئها هو الذي يفتقد إلى المادة اللااخلاقية والقدرة على التمسك بهوية مميزة. فجاة يشعر القارىء اليهودي ان العربي فقط لديه القدرة على الحكم، ان يمنح الإعتراف بذلك القارىء على انه فرد اخلاقي، ستصبح هذه لحظة قد يشير اليها سارتر على انها انعكاس «مشوش» للحظ، لكننا لا نجد في هذا الأدب وقفة يتجلى فيها النقد الذاتي إلى هذا الحد. «العربي» في الأدب الإسرائيلي العبري يقدم شهادته حتى حدود الإستيطان ويشكل عنصراً رئيسياً في المفارقة الأساسية في الثقافة الإسرائيلية اليهودية: عجزها في آن ان تستوعب مبدأ العمومية مع الفكرة الإستثنائية للإرادة التجربة اليهودية.

الامانة العامة للاتحاد العام للادباء والكتاب العرب تنعي الشاعر ادوارد حداد

نعت الإمانة العامة للاتحاد العام للادباء والكتاب العرب الشاعر الاردني عضو رابطة الكتاب الاردنيين المرحوم ادوارد حداد ، الذي توفي عن عمر يناهز الخمسين عاما ، اثر اصابته بسرطان الفم .

والمرحوم حداد من مواليد مدينة اربد عام ١٩٤٥، وحاصل على الدرجة الجامعية الاولى من كلية التجارة بجامعة الاسكندرية ، وعمل طيلة حياته في المؤسسات المصرفية .

لكن ابداعه الشعري ظل رفيق عمره ، فاصدر ديوان « الابواب الدافئة » عام ١٩٨٢ ، وديوان « النحت في الزمن الحجري » عام ١٩٨٤، وديوان « التحليق على ارتفاع منخفض « ١٩٨٦» ، وله مجموعة شعرية تحت الطبع بعنوان « شتاء الايام اليابسة » ، الى جانب مجموعة واسعة من الكتابات الشعرية والنثرية المخطوطة .

وقال السيد فخري قعوار الامين العام للاتحاد العام للادباء والكتاب العرب :« ان الحركة الادبية الاردنية خسرت صوتا بارزا من اصوات مبدعيها المرموقين ، ومن دواعي الاسف والمرارة ، ان يموت الشاعر بسبب مرض فمه » ، واضاف قائلا : « لقد كان المرحوم ادوارد حداد شاعرا ملتزما بقضايا وطنه وامته ، وبقضايا الانسان بشكل عام ، وعبر عن مواقفه في كل المنابر التي ردد قصائده عليها سواء أكانت هذه المنابر في الاردن ام الوطن العربي ».

ويذكر ، ان المرحوم ، كان من نشطاء الحركة الثقافية في الاردن وخاصة في فرع رابطة الكتاب الاردنيين في اربد ، وله مساهمات كثيرة في الندوات واللقاءات الادبية ، ومشاركات في مهرجان جرش ومهرجان بابل ومهرجان قرطاج .

الأهالي
اسبوعية سياسية جامعة يصدرها حزب الشعب الديمقراطي الاردني « حشد »
المشرف العام: سالم النحاس
رئيس التحرير المسؤول: اسامة الرنتيسي
الادارة والمالية: خليل السيد
التنفيذ الفني : صحصباري « تلفون ٦٩٤٤١١
المكاتب: اربد : ت ٢٧٣٣٦٧ — الزرقاء : ت ٩٨٤٨٦٠ — مادبا : ت ٥٤٠٢٥١ — الكرك : ت ٣٥٣٦٨٣
الأهالي: جبل الحسين، خلف وزارة الصحة، تلفون : ٦٩١٤٥٣ ، فاكس : ٦٨٦٨٥٧ ، ص . ب ٩٩٦٦
الاشتراك : (٣٠) دينارا للمؤسسات، (١٥) دينارا للافراد
الاعلانات : يتفق بشانها مع الادارة